الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

التوزيع : عام
E/ECWA/ 56
١٨ شباط/فبراير ١٩٧٨
الاصل : بالانكليزية

اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

الدورة الخامسة

٢ - ٦ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٨

عمان - الاردن

- 9 APR 1997
UN-ECWA/LIBRARY

مشروع
الخطة المتوسطة الأجل
للفترة
١٩٨٠ - ١٩٨٣

78 - 1689

المحتويـــات

	صفحة
مقدمـــــة	ج
البـــــرامج	١
١- الاغذية والزراعة	٣
٢- التخطيط الانمائي والاسقاطات والسياسات الانمائية	٢٣
٣- المستوطنات البشرية	٣٥
٤- الانماء الصناعي	٤٣
٥- التجارة الدولية والتنمية	٥٩
٦- العمل والادارة والاستخدام	٦٩
٧- الموارد الطبيعية	٧٧
٨- الســـكان	٩٣
٩- التمويل والادارة الانمائيان	١٠٧
١٠- العلم والتكنولوجيا	١١٧
١١- الانماء الاجتماعي	١٢٧
١٢- الاحصـــاءات	١٣٧
١٣- النقل والمواصلات والسياحة	١٥١
١٤- الشركات عبر الوطنية	١٦٣

مقدمـــــة

تم اعداد ووضع هذه الخطة المتوسطة الاجل وفقا لما وضعته الامم المتحدة من تخطيط واجراءات لعرض الخطة المتوسطة الاجل للامم المتحدة على اساس يشمل مجموعة مؤسساتها .

وما زالت مجالات الاولوية المحددة في الدورة الاولى تشكل القواعد الرئيسية لصياغـــة البرامج . وبالتالي ، تمثل الخطة الحالية استمرارا للخطة المتوسطة الاجل للجنة للفتـــرة ١٩٧٨-١٩٨١ من حيث الأولويات وفئات البرامج التي تشمل نشاطات الامانة التنفيذية. غير أنها تشكل اختلافا ملحوظا في نهج هذه النشاطات وتوجيهها . والتغييرات الرئيسية هي :

تخفيض العدد الكلي للبرامج الفرعية من ٤٤ في الخطة المتوسطة الاجل للفتـــــرة ١٩٧٨-١٩٨١ الى ٢٩ في الخطة الحالية . ومن شأن هذا التركيز للموارد في برامج فرعيـة أقل عددا ان يتيح توجيها أكبر أثرا لنشاطات اللجنة خلال فترة الخطة .

وتدعو الخطة الحالية المتوسطة الاجل الى وضع تدابير رسمية للتنسيق داخل الامانـــة التنفيذية مما يزيد من تكثيف توجيه البرامج على نحو متعدد الاختصاصات ومشترك بيـن شعب الامانة . ومجالات البرامج المتعددة الاختصاصات والمدرجة في الخطة المتوسطة الاجـــل ١٩٨٠-١٩٨٣ هي التكامل الاقليمي والامن الغذائي والتنمية الريفية . وسيتم تخطيط وتنسيق نشاطات اللجنة في هذه المجالات الثلاثة - التي تقع ضمن الاولويات المحددة من قبـــل اللجنة - والتي من المزمع تنفيذها بموجب البرامج المختلفة ، من خلال اجهزة مناسبة (قوة عمل او فريق عامل او لجنة) من المزمع انشاؤها داخل الامانة التنفيذية في نهاية فترة السنتين البرنامجية الحالية ١٩٧٨-١٩٧٩ . وترى الامانة التنفيذية ان مثل هذا النهج سيتيح النظر في قضايا التنمية على اساس اكثر شمولا .

وقد تميزت معظم البرامج القطاعية للجنة خلال الخطتين السابقتين المتوسطتي الاجـل (١٩٧٦-١٩٧٩ و ١٩٧٨-١٩٨١) بتحليل اقتصادي عام ودراسات استقصائية وجمـــع للبيانات . لذلك ، تشكل هاتان الخطتان بطبيعتهما أساسا صلبا للقيام بأعمال اكثر تعمقا بموجب الخطة المقترحة المتوسطة الاجل ١٩٨٠-١٩٨٣ التي سوف توجه بصفة خاصة نحو النظر بشكل متعمق في امكانية وضع ترتيبات تعاونية للتنمية داخل المنطقة في مجالات مختلفة . ومن المتوقع في هذا الشأن أن تزيد الدول الاعضاء ، مع قيام الهيئات الفرعية للجنة المزمـــع انشاؤها في النصف الاول من الثمانينات ، من الاستعانة باللجنة خلال فترة الخطـــــة ١٩٨٠-١٩٨٣ وأن تظهر بالتالي فرص واسعة للتعاون الاقليمي .

مباشرة بالتخطيط الانمائي في منطقة اللجنة . ومن شأن الحجم الاقتصادي الصغير لبلدان المنطقة والتكامل بين مواردها ان يجعلا من اتساق الخطة والتعاون في التخطيط الانمائي أمرا ممكنا وأساسيا على السواء . وفضلا عن ذلك ، تقتضي ايضا اهداف التكامل الاقليمي المتبعة في مختلف القطاعات بموجب البرامج الموضوعية ان يكون هناك اتساق في الخطة في هذه القطاعات. وسوف تهدف الخطة المتوسطة الاجل بموجب برنامج التخطيط الانمائي والاسقاطات والسياسات الانمائية الى تحقيق هذا الاتساق بين مجموعات البلدان في المنطقة .

التنمية الريفيـة

لم توءد المؤسسات الزراعية والريفية الضعيفة في منطقة اللجنة الى اطالة أمد المركزية في اتخاذ القرارات في الزراعة فحسب ، بل وكانت ايضا السبب فيما يشبه الاهمال لمناطق ريفيـة شاسعة وعدم اشراكها في جهود التنمية الزراعية والريفية والانتفاع بفوائدها . وفضلا عن ذلك ، فان هذه المؤسسات هي المسؤولة بصفة رئيسية عن الانتاجية الزراعية المنخفضة في منطقة اللجنة . وسوف تعيد نشاطات اللجنة خلال الخطة المتوسطة الاجل ١٩٨٠-١٩٨٣ وبموجب برامجهـا الموضوعية ذات الصلة ، النظر في تنظيم الزراعة بما في ذلك حيازة الارض واستئجارها وذلك بغية زيادة توجيهها نحو التنمية وتكييفها على نحو يوءدي الى تحقيق انتاجية زراعية مناسبة . وسـوف تستهدف الاجراءات ايضا اصلاح وتحسين الاساليب غير الكافية بل وغير العملية في بعـض الاحيان والتي تستخدم وسائل الترغيب والضغط كما ينعكس ذلك في الارشاد الزراعي ، وفوائد الجهد الذاتي المحان ، وسياسات الاسعار والتسليف والتسويق . وسوف تتيح المؤسسات الزراعية والريفية الراسخة والعاملة في اطار برنامج متكامل سليم للتنمية الريفية ، التحول التدريجي لاقتصادات الكفاف الريفية وتحقيق مستويات معيشة أفضل بين سكان الريف . ومن المقرر النظر في تدابير خلق العمالة الريفية والتصنيع بموجب البرامج الموضوعية ذات الصلة في هذا الشأن .

الأمن الغذائـي

يدعو الوضع الغذائي الذى ينطوى على خطورة متزايدة والذى يتميز بالانخفاض التدريجي في الانتاج الغذائي للفرد ، الى وضع ترتيبات فعالة للامن الغذائي . ومن ثم ستجرى خلال فترة الخطة دراسة حالة الامن الغذائي دراسة متعمقة من النواحي الزراعية والتجارية والتكنولوجية والاجتماعية والنقل . وسوف توجه النشاطات بصفة خاصة ، بموجب برنامج الاغذية والزراعة نحـو وضع سياسات اقليمية للاغذية والحبوب مع التأكيد على سياسات الواردات الجماعية والتخزيـن الاقليمي . وسيتم بموجب برنامجي الاغذية والزراعة والعلم والتكنولوجيا ، بحث الاقلال مـن خسائر الاغذية من خلال تحسين مرافق التخزين والترانزيت والمناولة . وبالاضافة الى ذلـك ، يقضي وضع ترتيبات للامن الغذائي بانتهاج سياسات سليمة للنقل والتجارة بين بلدان المنطقة. وسوف تتبع ايضا في هذا الصدد ترتيبات التجارة الاقليمية الداخلية وبين الاقاليم والتكامل فـي مجال النقـل .

البـــــــــرامج

١- الاغـــــذية والـــــــزراعة

الوحدة التنظيمية : اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

البرنامج ١ : الاغذية والزراعة

ألف : التنظيم

١- الاستعراض المشترك بين الحكومات

يتم استعراض اعمال الامانة التنفيذية في نطاق هذا البرنامج في الدورة السنوية للجنة . وقد عقدت الدورة الاخيرة في شهر نيسان/ابريل ١٩٧٧ . ولم تصادق اللجنة في دورتها الاخيرة على هذا التقديم للخطة ولكنه سيعرض على الدورة الخامسة في شهر أيار/مايو ١٩٧٨ .

٢- الامانة التنفيذية

ان الوحدة المسؤولة عن هذا البرنامج في الامانة التنفيذية هي شعبة الزراعة المشتركة بين اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ومنظمة الاغذية والزراعة . وبتاريخ ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ كان عدد الموظفين الفنيين العاملين في هذه الشعبة ثمانية ، وتغطي نفقات اربعة منهم من المصادر الخارجة عن الميزانية .

٣- اوجه الاختلاف بين الهيكل الادارى الحالي والهيكل المقترح للبرنامج

لا شيء .

٤- الانجازات المتوقعة وعمليات اعادة التنظيم اللاحقة

(أ) الانجازات المتوقعة

من المتوقع انجاز عناصر البرنامج التالية الواردة في الفقرة ١٠ - ١١ من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٧٨-١٩٧٩ (A/32 / 6) على النحو التالي :

(١) في ١٩٧٨-١٩٧٩ : ١/١، ١/٢، ١/٢، ٢/٢، ٢/٣، ١/٣، ١/٤، ٢/٤، ٣/٤ (١)، (٢)، ١/٥ (برنامج فرعي جديد ، انظر البند ٥) .

(٢) في ١٩٨٠-١٩٨١ : ٣/٤ (٣)

(ب) عمليات اعادة التنظيم اللاحقة

لا شيء .

٢- التنسيق الرسمي داخل مجموعة مؤسسات الامم المتحدة

(أ) منظمة الاغذية والزراعة

لقد اتخذت ترتيبات للتنسيق الرسمي مع منظمة الاغذية والزراعة (مركز التنسيق : شعبة تحليل السياسة العامة) . والشعبة المشتركة مسؤولة في نطاق منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا عن الاضطلاع بكل النشاطات المتصلة بالجوانب الاقتصادية والزراعية للانماء الزراعي . وبمقتضى طبيعة الشعبة يتم تخطيط كل النشاطات التي يجرى القيام بها في الشعبة المشتركة وتنفيذها ومتابعتها بالاشتراك مع منظمة الاغذية والزراعة .

(ب) برنامج الاغذية العالمي

لقد اتخذت ترتيبات للتنسيق الرسمي مع برنامج الاغذية العالمي فيما يختص بالدعم التقني من جانب الشعبة المشتركة للمساعدة الغذائية لدى برنامج الاغذية العالمي في دول اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا . ويمكن لبرنامج الاغذية العالمي ان يسهم في النشاطات المتعلقة بالامن في مجالي الحبوب الغذائية وحبوب الاعلاف .

(ج) برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة

في اطار البرمجة المشتركة بين برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا وعملا بمذكرة التفاهم التي سيتم توقيعها بين البرنامج واللجنة ، سيتم في هذا الصدد تنسيق النشاطات المتصلة بالاستعمال المشترك بين الحكومات للموارد الزراعية وحفظها وادارتها وتنميتها بمقتضى البرنامج الفرعي ٢ و/أو سيجرى الاضطلاع بها بصورة مشتركة مع برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة .

٣- الوحدات التي يتوقع القيام معها بنشاطات مشتركة هامة في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٣

(أ) قوة المهمة الخاصة بالتنمية الريفية التابعة للجنة الادارية للتنسيق :

سوف يحث المؤتمر العالمي لعام ١٩٧٩ حول الاصلاح الزراعي والتنمية الريفية على التعاون والنشاطات المشتركة مع الاطراف الممثلة في قوة المهمة الخاصة بالتنمية الريفية التابعة للجنة الادارية للتنسيق .

(ب) مجلس الاغذية العالمي

يجرى النظر في عقد اتفاق للتعاون الرسمي مع مجلس الاغذية العالمي وسوف يتضمن هذا الاتفاق التنفيذ المشترك للنشاطات المتعلقة بالامن الغذائي والتنمية الريفية

الجدول : توزيع الموارد بين البرامج الفرعية *

(مئويـــا)

البرنامج الفرعي*	١٩٧٨ - ١٩٧٩			١٩٨٠-١٩٨١			١٩٨٢-١٩٨٣		
	الميزانية العادية	من خارج الميزانية	المجموع	الميزانية العادية	من خارج الميزانية	المجموع	الميزانية العادية	من خارج الميزانية	المجموع
١- التخطيط الزراعي الاقليمي المتكامل	-	-	-	٤٢	٣٣	٣٨	٤٢	٣١	٣٧
(١) تحسين التخطيط الزراعي	٢٥	٧٥	٤٥	-	-	-	-	-	-
(٢) نظام البيانات	١٧	-	١٠	-	-	-	-	-	-
(٣) التكامل الزراعي	٤٢	-	٢٥	-	-	-	-	-	-
٢- التعاون الزراعي الاقليمي	-	-	-	٢٩	٢٥	٢٧	٢٩	٢٥	٢٦
(٤) الامن الغذائي	٨	٢٥	١٥	-	-	-	-	-	-
٣-(٥) المؤسسات الزراعية والريفيـــة	٨	-	٥	٢٩	٤٢	٣٥	٢٩	٤٤	٣٧
	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

* (١) الى (٥) تشير الى البرامج الفرعية الخمسة المتضمنة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨-١٩٧٩ (A/32/6) الفقـرة ١٠ / ١١ . واثناء فترة ١٩٨٠-١٩٨٣ أدمجت البرامج الفرعية (١) و (٢) و (٣) في البرنامج الفرعي الجديد ١ "التخطيط الزراعي الاقليمي المتكامل" . وادمج البرنامج الفرعي (٤) في البرنامج الفرعي (٢) "التعـــاون الزراعي الاقليمـي" .

في السياسات الخاصة بزيادة الناتج والاضطلاع بها ان على الصعيد الاقليمي او على الصعيد الوطني . هذا هو التحدى وهذه هي الامكانية امام جهود التخطيط الاقليمي المتكامل للزراعة . وينبغي ان يكون الاهتمام الرئيسي لاجهزة التكامل الاقليمي في الزراعة التأثير في السياسات الوطنية بالنسبة للمردود المستقبلي .

وترتبط مشاكل التكيّف الزراعي ارتباطا وثيقا بما سبق ذكره . وتتناول هذه المشاكل مهمة قيام واستمرار علاقة مرضية بين عرض المنتجات الزراعية والطلب عليها فضلا عن عوامل الانتاج ، سواء داخل البلد الواحد او فيما بين البلدان . ولهذه المشاكل أوجه وطنية ودولية في آن واحد ، وهي تتركز على ثلاث مسائل رئيسية . المسألة الاولى هي تكييف هيكليات الانتاج بحيث تتم الاستفادة بشكل اوسع من التكنولوجيا المتاحة ، وتوفير مداخيل أعلى وظروف معيشية افضل للعاملين في المزارع . والمسألة الثانية هي تكييف الناتج الوطني من السلع الزراعية مع طلب السوق ، دون الاساءة الى الاهداف المرسومة في اطار المسألتين الاولى والثالثة . والمسألة الثالثة هي تكييف التجارة الزراعية من اجل تأمين التطور المتجانس على الصعيدين الاقليمي والعالمي .

(ج) السند التشريعي

- قرار الجمعية العامة ٣٣٤٨ (د-٢٩) ، الفقرتان ١ و ٥ ، ومؤتمر الاغذية العالمي ، القرار الاول ، الفقرتان ٢ و ٨ ، والقرار الخامس الفقرة ١ ، والقرار التاسع عشر ، الفقرات ٢ و ١١ و ١٦ ، والقرار الثاني والعشرون ، الفقرة ٤ (و) .

- قرار الجمعية العامة ٣١/١٢١ ، الفقرة ٢ .

(د) الاستراتيجية والناتج

(١) الوضع عند نهاية ١٩٧٩

تركزت الجهود الهادفة الى تطوير التخطيط الزراعي على تحسين التخطيط الوطني ، لا سيما عن طريق توفير نظرة مستقبلية طويلة الاجل بشأن الانماء الزراعي . وكذلك عن طريق تعزيز التخطيط المشترك بين القطاعات ، لا سيما الرى وتربية المواشي ، وادخال تحسينات منهجية هامة . وفيما يتعلق بالتكيّف الاقليمي والتكامل في الزراعة ، فقد وضع الاساس للتحليل الاكثر تعمقا ، ووضعت خطوط عمل محددة نتيجة للدراسات عن توسيع التجارة والافضليات المقارنة ، وعن نتائج التكيف الزراعي . وقد استهدفت اعمال التدريب تحسين الكفاءات التحليلية لدى المخططين الزراعيين .

(٢) فترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١

تتوقف استراتيجية البرنامج الفرعي على المنهج الثلاثي العناصر الهادف الى ايجاد اساس متين لقيام اقتصاد زراعي اقليمي متين وتوفير الزخم تدريجيا من اجل اعتماد

ولدى انجاز الدراسة عن السياسة العامة، سنظر ندوة دراسية يحضرها كبار واضعي السياسة العامة في الاستنتاجات والمشاكل، وستقدم مقترحات بصدد التدابير اللاحقة في اتجاه اقرار الخطة .

وسيتواصل العمل على مسائل التكيّف الزراعي المتصلة بالتطورات المستقبلية العالمية، فضلا عن نشاطات الرصد والتقييم والتدريب .

ويتألف الناتج من تقارير الخبراء المعدّة لفريق العمل عن أهداف واستراتيجيات التطور الزراعي الاقليمي المستقبلي، ومشروع خطة مستقبلية للتنمية الزراعية الاقليمية، وندوة دراسية عن مسائل السياسة المركزية للتنمية الزراعية الاقليمية المستقبلية، والنشرات السنوية عن التطور الزراعي في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، ودراسة عن التكيف الزراعي في ضوء تطورات المستقبل على الصعيد العالمي، وتقديم مساعدة عملية وخدمات استشارية بشأن المسائل الرئيسية للتكيّف والتكامل في الحقل الزراعي، ودورات التدريب (٢) .

(٤) النشاطات الواردة في الاستراتيجية والتي يحتمل ان تكون ذات فائدة هامشية والتشريعات التي تتطلبها :

لا شـــيء .

(هـ) الاثـــر المتوقـــع

ان وعي المخططين الوطنيين المتزايد (من خلال اصدار النشرة السنوية) للتطورات الاقليمية والعالمية، ينبغي أن يتجسد في تزايد الاهتمام المعطى لهذه الجوانب في الجولة المقبلة من التخطيط الوطني المتوسط الاجل الذي يبدأ في اواسط الثمانينات، وفي تحسين السياسة العامة وصنع القرارات على المستوى الوطني . وسيكون التبادل السهل للمعلومات والافكار واخذ البعد الاقليمي في التخطيط الزراعي الانجاز الرئيسي .

وبحلول عام ١٩٨٣، يفترض بالعمل في التكيف والتكامل في الحقل الزراعي ان يكون له تأثير ملموس على السياسة العامة في الحقل الزراعي . كما يتوقع ان تتخذ القرارات السياسية الهادفة الى تحقيق التكيف الزراعي، على مختلف مستويات التنفيذ، من قبل ثلاثة الى خمسة بلدان اعضاء في عام ١٩٨٣ . كذلك يتوقع ان تحظى بالمصادقة توصيات برنامج العمل الذي سيتم اقراره من قبل الاجتماع المزمع عقده حول التكيف الزراعي، وان تتخذ اجراءات بشأنها من قبل سبعة بلدان اعضاء على الاقل . وفضلا عن ذلك، ينبغي ان تتم مناقشة اي اقتراح للتخصص في انتاج سلعة ما أو مجموعة من السلع او تنفيذه من قبل البلدان المعنية .

ومن المتوقع ان تحظى الخطة المستقبلية للتنمية الزراعية الاقليمية، باعتبارها اطارا موحدا لوضع خطط التنمية الزراعية الوطنية في المستقبل، باهتمام البلدان اعضاء اللجنة الاقتصادية لغربي آســـيا .

(ج) السند التشريعي

قرار الجمعية العامة ٣٣٤٨ (د-٢٩) ، الفقرتان ١ و ٥ ، وقرارات مؤتمر الغذاء العالمي ٧ ، الفقرتان ١ و ٤ ، و ١٦ ، الفقرتان ٥ و ٦ ، و ١٧ ، الفقرتان ٢ و ٤ ، و ٢٢ ، الفقرة ٤ (و) .

قرار اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ٣٤ (د-٣) ، الفقرة ٢ .

قرار مؤتمر الامم المتحدة المعنى بالتصحر لعام ١٩٧٧ ، ١ ، الفقرة الثالثة -١ وخطة العمل لمكافحة التصحر .

قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ٢١١٤ (د-٦٣) الفقرة ٤ ، اعلان مانيلا ، الفصلان باء و هاء .

(د) الاستراتيجية والناتج

(١) الوضع عند نهاية ١٩٧٩

تركز التعاون الزراعي الاقليمي بل اقتصر على تعزيز الامن الغذائي الاقليمي . وستكون قد انتهت المرحلة الاولى من العمل في هذا المجال . وتكون قد استحدثت ترتيبات وطنية للامن الغذائي ، وخاصة التنبؤ القصير الامد بالمحاصيل ، وتكوين المخزونات الاحتياطية للاغذية واقرار سياسات تحصيص المخزون والاحتياطي العام من الغذاء . وستوفر المرحلة الاولى اساسا صلبا للمرحلة الثانية التي ستبحث في جدوى الترتيبات الاقليمية للامن الغذائي .

(٢) فترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١

تركزت الاستراتيجية والناتج ضمن هذا البرنامج الفرعي على جبهتين . اولا هما الامن الغذائي حيث سيصير التأكيد على وضع سياسات اقليمية بشأن الغذاء والحبوب الصلفية ، وخاصة فيما يتعلق بسياسات الواردات الجماعية والمخزونات الاقليمية . وتشمل الجبهة الثانية تنفيذ النواحي الاقليمية لخطة عمل الامم المتحدة لمكافحة التصحر . وبدءا من تحليل الحالة العامة للموضوع محل الدراسة ، سيدرس المزيد من المسائل المعينة وستوضع اقتراحات بشأن العمل الملموس . وستقدم نتائج وتوصيات جميع المسوح والدراسات في اجتماعات . كذلك ستقدم الخدمات الاستشارية ، كلما طلبت ، لحل مشاكل معينة اولاعداد وتقييم المشروعات .

ويختص اول ميادين العمل بالمحافظة على الموارد الزراعية وبوجه خاص امام خطر زحف الصحراء . وستجرى اولا دراسة عامة حول الحالة والسياسات والجهود لايقاف الضرر بالموارد الزراعية وخسارتها (الارض والماء والاحراج) . وسيؤدى تقييم الحالة الى مقترحات وتوصيات

الامن الغذائي الاقليمي وبشأن التعاون الاقليمي في مجال تنمية الماشية تقدم الى واضعي السياسات في ميدان الزراعة ، ومن دراسة حول التعاون الاقليمي في ادارة المياه ومراقبتها توجه الى واضعي السياسات ، ومن دراسة انفرادية عن الاثار الاقتصادية والاجتماعية للتصحر على الزراعة البعلية وتنمية الاحراج مع توصيات بشأن العمل الاقليمي .

(٤) النشاطات الواردة في الاستراتيجية والتي يحتمل ان تكون ذات فائدة هامشية والتشريعات التي تتطلبها :

لا شـــيء .

(هـ) الاثـر المتوقـع

سيتخذ التعاون الاقليمي في مجال الامن الغذائي شكل عمل جماعي بشأن واردات وتخزين الحبوب ، وسيكون الاطار المؤسسي المتوقع انشاء مجلس او مجالس للحبوب او جهاز او اجهزة منسقة اقليمية وشبه اقليمية للقيام بمثل هذه الانشطة . ومن المتوقع انه عند بلوغ عام ١٩٨١ ستكون ثلاث الى ست دول اعضاء في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا قد أقرت النهج الاقليمي حيال الامن الغذائي . وعند نهاية عام ١٩٨٣ ستكون جميع الدول الاعضاء قد اتخذت خطوات او تدابير للانتفاع من ترتيبات الامن الغذائي الاقليمي . وسينعكس العمل الجماعي بشأن خفض خسائر ما بعد الحصاد في مشاريع مشتركة لمعالجة الانتاج الزراعي القابل للتلف اثناء نقله (سلعة واحدة او مجموعة سلعية) تشترك فيها ثلاثة او اربعة بلدان في ١٩٨٣ .

وستعتمد الترتيبات المؤسسية واقتراحات العمل لوقف زحف الصحراء والحفاظ على الموارد من جانب ٧٥ بالمائة من الدول الاعضاء في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في عام ١٩٨٣ .

وفيما يتصل بالتعاون الاقليمي في ادارة الماشية وتنميتها ، ستكون اربع دول اعضاء قد بحثت في عام ١٩٨٣ المقترحات التشريعية ووافقت على الترتيبات المؤسسية لمراقبة حركة الماشية والرعي . كما ان ستا من الدول الاعضاء في اللجنة الاقتصادية لغربي اسيا ستكون قد بدأت عملا جماعيا (مشروعا) فيما يخص تنمية الماشية وخاصة في مجالات تربيتها وتغذيتها .

وستكون خمسون بالمائة من الدول الاعضاء في اللجنة قد أخذت بتوصيتين هامتين لتحسين ادارة المياه ومراقبتها فيما يتصل بوجه خاص بالفيضانات والمشاكل المؤسسية المرتبطة بادارة المياه ومراقبتها .

١٩٧٨-١٩٧٩ قد أعدت الاساس وقدمت الرؤية المناسبة لمجموعة من النشاطات على نطاق شامل ، وان عقد المؤتمر العالمي حول الاصلاح الزراعي والانماء الريفي عام ١٩٧٩ سيعطى دفعة جديدة وأهمية زائدة لمشاكل الانماء الريفي الحيوية . وبغية رفع الاثر الى حده الاقصى ، اختير جزء من مشاكل الانماء الريفي للدراسة الشاملة ، وهي المؤسسات الريفية والزراعية .

(٢) فترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١

تركز الناحية الاولى من الاستراتيجية على تحليل شامل لتنظيم المزارع في بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا مع تأكيد خاص على حيازة الاراضي وتجزئتها لغرض وضع النماذج القياسية على المستوى شبه الاقليمي .

ويتم التركيز الثاني على الاهتمام باساليب الحفز والضغط الموجهة نحو زيادة انتاجية المزارع . وسيولى الاعتبار الاول حسب هذه الاستراتيجية لاستعراض وتقييم سياسات الاسعار ولتحليل التعديل المطلوب من اجل التاثير ايجابيا على انتاجية المزارع .

واشتراكا في الاولوية ، سيكون التسويق محل الاعتبار الى جانب الاحوال الاخرى التيسيرية حيث توجد ضرورة ملحة لظهور سياسات اقليمية بغية تعزيز التجارة الزراعية داخل المنطقة . وستشمل دراسة نظم تسويق الانتاج الزراعي استعراضا لعملية التسويق وأساليبه والتعرف على مشاكلة الرئيسية وتحليل تكلفته . ومن بعد سيعطى تأكيد خاص لتسويق الانتاج القابل للتلف وتنمية هذا الانتاج على المستوى الاقليمي عن طريق وضع درجات ومعايير اقليمية وانشاء نظام اقليمي فعال لانباء السوق .

وسيتكون الناتج من دراسة اقليمية حول حيازة الاراضي وتجزئة الحيازات والنماذج القياسية المقترحة لتنظيم المزارع في بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، توجه الى الخبراء وواضعي السياسات في ميدان الزراعة والى مديرى منظمات المزارعين وتعاونياتهم ، ومن دراسة حول ترشيد سياسات الاسعار الزراعية توجه الى متخذى القرارات بشأن الزراعة والتموين والاقتصاد القومي ، ومن مسح لنظم تسويق سلع زراعية مختارة في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا يوجه الى الفنيين الحكوميين والى مدراء منظمات التسويق ، ومن دراسة لامور تسويق الانتاج الزراعي القابل للتلف في بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا توجه الى الفنيين الحكوميين ، ومن اجتماع فريق خبراء بشأن تسويق الانتاج الزراعي يوجه الى خبراء التسويق ومديرى منظمات التسويق الزراعي في بلدان منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا .

(هـ) الاثر المتوقع

ستتجه كل الانشطة نحو عقد اجتماع على مستوى عال حول انماء الريف يتوقع ان يكون له أثره الهام على رسم السياسة المتوسطة الاجل وتعزيز الاستثمار والعمل الملموس بشأن تحسين رفاهية سكان الريف . وستبرز الآراء والمعلومات حول احتياجات تشييد وتقوية المؤسسات لدعم العمران الريفي وذلك في الاجتماع المشترك بين الحكومات المخطط له بشأن الانماء الريفي في ١٩٨٣ . ومن المتوقع في عام ١٩٨٣ ان تقر نصف الدول الاعضاء في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا تنفيذ توصيتين هامتين على الاقل .

وستحدد الدراسات حول تنظيم المزارع وتخطيطها العلاقات الهيكلية بين تنظيم المزارع والكفاية الانتاجية ، وسوف تؤدى الى تطوير النماذج القياسية لتعزيز كفاية انتاج المزارع . وفي عام ١٩٨٣ سيكون خمسون بالمائة من الدول الاعضاء في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا قد بحثت او اقرت النماذج لتحسين تنظيم المزارع بجانب التشريعات والاقتراحات المؤسسية المرتبطة به .

ومن المتوقع ان تؤدى دراسة سياسات الاسعار الزراعية الى قرارات تتخذ من جانب عدة دول اعضاء تهدف الى ترشيد تلك السياسات على المستويين الاقليمي وشبه الاقليمي مما يعطي دفعة اخرى للتخطيط الاقليمي المتكامل في ١٩٨٣ .

وسيكون التعرف على المتطلبات المقارنة للارشاد من صالح انشاء مركز ارشاد اقليمي/شبه اقليمي ليساعد في صاغة سياسات الارشاد الاقليمية وفي تدريب عمال الارشاد في عام ١٩٨٣ ، كما ستكون الخطوط التوجيهية لتحسين التفاعل بين التعليم والبحث والارشاد قد بحثت من جانب ثلاث الى ست دول .

وستكون لدراسة نواحي الضعف في التسليف الزراعي أهمية مباشرة بالنسبة للمؤسسات المالية الاقليمية كما ستساعد على صياغة سياسات التسليف الاقليمية المتجانسة مع الهيئة الاقليمية للتسليف الزراعي للشرق الادنى المنشأة حديثا . وبالتعاون مع الهيئة المذكورة ، ستكون الاقتراحات لتقوية مصرفين للتسليف الزراعي في المنطقة محل التنفيذ في عام ١٩٨٣ .

وسيؤدى العمل بشأن نظم التسويق الى تحسينات تنظيمية ومؤسسية على الخصوص فيما يتعلق باسهام اكثر كفاية من جانب التسويق الزراعي في الانماء الريفي . وستعتمد الاقتراحات حول حالات معينة من قبل ثلاثة الى خمسة من بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في ١٩٨٣ . وسوف تؤدى دراسة اجهزة التسويق الى تشريع بشأن وضع درجات ومعايير للانتاج القابل للتلف ، هذا بالاضافة الى تعزيز انشاء جهاز اقليمي لانباء السوق .

٢- التخطيط الانمائي والاستنباطات والسياسات الانمائية

الوحدة التنظيمية : اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

البرنامج ٢ : التخطيط الانمائي والاسقاطات والسياسات الانمائية

ألف : التنظيـــــم

١- الاستعراض المشترك بين الحكومات

يستعرض عمل الامانة التنفيذية في هذا البرنامج من قبل اللجنة التي تجتمع سنويا . وكان الاجتماع الاخير لها في نيسان/ابريل ١٩٧٧ . ولم يحظ تقديم الخطة هذا بموافقة اللجنة ولكنه سيرفع اليها في دورتها الخامسة في ايار/مايو ١٩٧٨ .

٢- الامانة التنفيذيـــة

ان الوحدة المسؤولة عن هذا البرنامج في الامانة العامة هي شعبة التخطيط الانمائي وكان فيها سبعة موظفين فنيين بتاريخ ٣١ كانون الاول /د يسمبر ١٩٧٧ ، منهم موظف واحد يستند الى المصادر الخارجة عن الميزانية . وفي ١ كانون الثاني /يناير ١٩٧٨ كان لدى الشعبة البرامج الاساسية الخمسة التالية : التخطيط الانمائي والاسقاطات والسياسات الانمائية ، التجارة الدولية والتنمية ، التمويل والادارة الانمائيان ، العمل والادارة والاستخدام ، الشركات عبر الوطنية * . ومن اصل البرامج الخمسة في هذه الشعبة لم يتمتع سوى برنامج الشركات عبر الوطنية بترتيب متفرع عن الشعبة على مستوى " الوحدة " . اما البرامج الاربعة المتبقية فهي تدار في اطار شعبة التخطيط الانمائي دون ان يكون لها ترتيب متفرع عن الشعبة . وكانت حالة التوظيف في برنامج التخطيط الانمائي والاسقاطات والسياسات الانمائية كما يلي في ٣١ كانون الاول / د يسمبر ١٩٧٧ :

البرنامـــج	الموظفون الفنيـــون		
	الميزانية العادية	من خارج الميزانيـــة	المجمـــوع
التخطيط الانمائي والاسقاطات والسياسات الانمائيـــة	٣**	-	٣**

* المرجع : الوثيقتان A/31/6/Add.1 و A/32/6 .

** هذا يشمل رئيس الشعبة .

٣- الوحدات التي يتوقع القيام معها بنشاطات مشتركة هامة في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٣

من المتوقع القيام بنشاطات مشتركة مع لجنة التخطيط والاستقاطات والسياسات الانمائية/دائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وذلك من اجل وضع نماذج تنبوءات على المدى القصير ونماذج تخطيط منظورى المبلدان الاعضاء في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا وللمنطقة ككل .

جيم : توزيع الموارد بين البرامج الفرعية

ان الاتجاه في النسبة المئوية لتوزيع الموارد على البرامج الفرعية من المتوقع له ان يكون على النحو الوارد في الجدول التالي :

الجدول : توزيع الموارد بين البرامج الفرعيـــة

(مئويـــا)

البرنامج الفرعـــي *	١٩٧٨-١٩٧٩			١٩٨٠-١٩٨١			١٩٨٢-١٩٨٣		
	الميزانية العادية	من خارج الميزانية	المجموع	الميزانية العادية	من خارج الميزانية	المجموع	الميزانية العادية	من خارج الميزانية	المجموع
١- استعراض وتقييم الاتجاهات والتنبوءات القصيرة الأمد	-	١٠٠	٦٠	٤٥	-	٤٥	٤٥	-	٤٥
(أ) المساعدة والتدريب *	٦٠	-	٢٠	-	-	-	-	-	-
٢- التخطيط المنظورى	٣٠	-	١٣	٣٠	-	٣٠	٣٠	-	٣٠
٣- مواءمة الخطط والتعاون الاقليمي	١٠	-	٧	٢٥	-	٢٥	٢٥	-	٢٥
	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	-	١٠٠	١٠٠	-	١٠٠

* ان الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٧٨-١٩٧٩ (A/32/6) تشير الى اربعة برامج فرعية (الفقرة ١٠/١٣) . واثناء فترة التخطيط ١٩٨٠-١٩٨٣ سوف يعاد تنظيم هذه البرامج الفرعية بحيث تشكل ثلاثة برامج فرعية ١ و ٢ و ٣ كما مشار اليه في الجدول . اما البرنامج الفرعي " المساعدة والتدريب " الوارد في (A/32/6) الفقرة ١٠/١٣ ، فانه سيدمج في هذه البرامج الفرعية الثلاثة . كما ان برنامج التخطيط الانمائي والاستقاطات والسياسات الانمائية يشمل ايضا ادارة برامج اساسية اربعة اخرى تضطلع بها الشعبة .

(د) الاستراتيجية والناتج

(١) الوضع عند نهاية ١٩٧٩

بشرط توفر الموارد الكافية فان برنامج التخطيط الانمائي والاسقاطات والسياسات الانمائية سوف يبدأ في ١٩٧٨ عمل الابحاث المطلوب من اجل النشرة السنوية بعنوان " المسح الاقتصادى لبلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا " . وسوف يصدر العدد الاول من هذا النشاط المستمر في ١٩٧٩ و يشمل الاحوال الاقتصادية والتطورات الحاصلة في المنطقة خلال السنة ١٩٧٨ ، ولكنه لن يشمل التنبوءات الاقتصادية لعام ١٩٧٩ . والغرض من هذه النشرة ان تحل محل "موءشرات التنمية القطاعية " وهو المرفق لنشرة اللجنة السنوية التي تصدر بعنوان " دراسات عن مشاكل التنمية في بلدان غربي آسيا " .

(٢) فترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١

ان نشاط المسح الاقتصادى الذى يبدأ في ١٩٧٨-١٩٧٩ سوف يستمر فيما اذا توفرت له الموارد الكافية . وفضلا عن ذلك فان برنامج التخطيط الانمائي والاسقاطات والسياسات الانمائية سوف يبدأ في ١٩٨٠ ، الى جانب وضع نماذج للتنبؤ الاقتصادى على المدى القصير لبعض البلدان المختارة كحالة رائدة ، وتمثل الاولى اقتصاد انتاج النفط والاخرى تتعلق باقتصاد غير نفطي . وفي نهاية ١٩٨١ سيعمد كل بلد عضو والمنطقة ككل الى تطوير نموذج تنفيذى للتنبؤات الاقتصادية القصيرة الامد . وسوف يضطلع بهذا العمل بالتعاون مع ادارة الشوءون الاقتصادية والاجتماعية ومختلف الوكالات الحكومية ومعاهد التخطيط في بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا . (الناتج : " مسح سنوى " ، يقصد منه بالدرجة الاولى تزويد المعلومات والخطوط التوجيهية من اجل تنفيذ السياسة العامة من قبل السلطات الحكومية في بلدان المنطقة) .

(٣) فترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣

ابتداء من ١٩٨٢ سوف تشمل عملية المسح ليس فقط استعراض وتقييم الظروف الاقتصادية الراهنة وجهود التنمية ، بل التنبوءات الاقتصادية عن السنة المقبلة والآثار المترتبة عن سياسات اقتصادية مختارة ايضا . (الناتج : " مسح سنوى " ، بالدرجة الاولى لاستعمال الحكومات الاعضاء) .

(٤) النشاطات الواردة في الاستراتيجية والتي يحتمل ان تكون ذات فائدة هامشية والتشريعات التي تتطلبها :

لا شـــــيء .

الوحدة التنظيمية : اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

البرنامج ٢ : التخطيط الانمائي والاستاطات والسياسات الانمائية

البرنامج الفرعي ٢ : التخطيط المنظورى

(أ) الهـدف

ان الهدف من هذا البرنامج الفرعي هو القيام بالابحاث ومساعدة بلدان اللجنة في مجال التخليط المنظورى ،مع الاهتمام بصفة خاصة بالبلدان الاعضاء الاقل نموا .

(ب) المشكلة المطروقة

الى جانب الخطط المتوسطة الاجل على صعيد الاقتصاد ككل ، فان التخطيط المنظورى مطلوب من اجل تقدير الامكانات الواسعة للتنمية ،والاختيارات والاولويات على امتداد فترة ١٠ الى ٢٠ سنة . وسوف تصاغ الخطط المتوسطة الاجل اللاحقة في اطار عريض من الخطط المنظورية . وفضلا عن ذلك فان الخطط المنظورية يجب ان تأخذ في الاعتبار بصورة واضحة الآثار البيئية لعملية التنمية ويجب ان تركز على الاستراتيجيات الانمائية السليمة بيئيا . وفي الوقت الحاضر ثمة عدد قليل جدا من بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ممن يهتم بالتخطيط المنظورى او الاستراتيجيات الانمائية الواسعة على الصعيد الاقتصادى الطويل الاجل .

(ج) السند التشريعي

الفقرة ١ من منطوق قرار الجمعية العامة ٣٥٠٨ (د-٣٣) .

(د) الاستراتيجية والناتج

(١) الوضع عند نهاية ١٩٧٩

ان النماذج التجميعية للتخليل المنظورى على نطاق الاقتصاد الشامل سوف تطور وتليق بالنسبة لبلدان اللجنة والمنطقة ككل . ان الفروق الهيكلية الشاسعة بين بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ،لا سيما اقتصاد البلدان المصدرة للنفط واقتصاد البلدان غير النفطية ،سوف يشار اليها بعناية اثناء وضع النماذج . وسوف تقدم المساعدة الى البلدان الاعضاء في تطوير وتشغيل نماذج التخليل المنظورى .

(٢) فترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١

سوف يجرى التشديد على الاتساق في التخليل المنظورى على نطاق التخليل الواسع الابعاد للاقتصاد وهو يتطلب وجود علاقات ممكنة اقتصاديا او تكنولوجيا

الوحدة التنظيمية : اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

البرنامج ٢ : التخطيط الانمائي والاستاطات والسياسات الانمائية

البرنامج الفرعي ٣ : مواءمة الخطط والتعاون الاقليمي

(أ) الهدف

ان الهدف من هذا البرنامج الفرعي هو النهوض بمواءمة الخطط والتعاون الاقليمي في مجال التخطيط الانمائي .

(ب) المشكلة المطروقة

لقد قامت بلدان منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا بابرام ترتيبات ثنائية ومتعددة الاطراف ترمي الى توسيع رقعة التعاون والتكامل الاقتصادي . وهذه الترتيبات ، بما فيها السوق العربية المشتركة ، ركزت الاهتمام على تحرير قيود التبادل التجاري . وقد سلك مؤخرا مجلس الوحدة الاقتصادية العربية نهجا جديدا نحو تحقيق مواءمة الخطط بين اعضائه عن طريق انشاء مشاريع اقليمية على مقياس واسع لتخدم اكثر من بلد واحد . كما اقيم عدد من المؤسسات الاقليمية التي لها تأثير مباشر على التخطيط الانمائي في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (تحت رعاية جامعة الدول العربية) . ان ضآلة الحجم الاقتصادي لبلدان منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا وتكاملها من حيث الموارد ، يجعل مواءمة الخطط والتعاون في التخطيط الانمائي امرا ممكنا وضروريا في آن واحد . ولم تتخذ حتى الان التدابير الفعالة في هذا الميدان ، لا سيما في مجال مواءمة الاستثمارات .

(ج) السند التشريعي

الفقرة ١ من منطوق قرار الجمعية العامة ٣١٧٧ (د-٢٨) ، والفقرة ٢ ، القسم سادسا ، من قرار الجمعية العامة ٣٣٦٢ (د أ- ٧) .

(د) الاستراتيجية والنتائج

(١) الوضع عند نهاية ١٩٧٩

سيتم اعداد ورقة عن امكانيات مواءمة الخطط في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا لكي ترفع الى اجتماع فريق العمل في ١٩٧٩ المعنى بمواءمة الخطط والتعاون الاقليمي في التخطيط الانمائي . وهذا متزامن مع الجهود الرامية الى البدء في ١٩٨٠ باعداد

٣- المستوطنات البشرية

٤- الانجازات المتوقعة وعمليات اعادة التنظيم اللاحقة

(أ) الانجازات المتوقعة

من المتوقع انجاز عناصر البرنامج الواردة في الفقرات ١٥/١٠ الى ١٦/١٠ في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨-١٩٧٩ (A/32/6) وهي التالية :

(١) في ١٩٧٨-١٩٧٩

١/١، ١/٢/١، ١/٣، ١/٤/١٠، ١/٥/١٠، ١/٦، ٢/١/٢، ٢/٢/٢، ٣/٢/٢، ٤/٢/٢، ٥/٢/٢، ٦/٢/٢، ١/٣/٣ .

(٢) في ١٩٨٠-١٩٨١

٣/٢/٣، ٣/٣/٣

(ب) عمليات اعادة التنظيم اللاحقة

لا شـــيء .

٥- الامور التنظيمية الاخـــرى

لا شـــيء .

باء : التنســـيق

١- التنسيق الرسمي داخل الامانة التنفيذية

بعد انشاء لجنة خاصة بالتنمية الريفية في الامانة التنفيذية في حدود نهاية عام ١٩٧٩، يتوقع ان يتم تخطيط وتنسيق النشاطات المتصلة بالمستوطنات الريفية عن طريق هذه اللجنة .

٢- التنسيق الرسمي داخل مجموعة مؤسسات الامم المتحدة

في اطار البرمجة المشتركة بين برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة و بين اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا و عملا بمذكرة التفاهم التي ستوقع بين البرنامج واللجنة بهذا الخصوص ، سوف يتم

الوحدة التنظيمية : اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

البرنامج ٣ : المستوطنات البشرية

البرنامج الفرعي ١ : تخطيط المستوطنات البشرية

(أ) الهـــدف

ان الهدف من هذا البرنامج الفرعي هو مساعدة الحكومات في المنطقة على الشروع في سياسات وبرامج وخطط الاستيطان البشرى المتكاملة والشاملة وصياغتها في اطار التخطيط الانمائي الشامل .

(ب) المشكلة المطروقة

يتزايد سكان بلدان المنطقة بمعدل سريع ويتضاعف عدد السكان الحضر بمعدلات اسرع . ومن شأن الطلب الشديد على المساكن والخدمات الريفية الناتج عن النمو السكاني ان يزيد من حدة مشكلة النقص في المساكن والمرافق المجتمعية . وفي بعض انحاء المنطقة بلغت هذه المشكلة حدا كبيرا من التأزم . ولا يزال العدد المعروض من المنازل بمثل هذه الكلفة التي تستطيع العائلات ذات الدخل المنخفض مواجهتها منخفضا جدا . وبالاضافة الى ذلك ،فان ارتفاع اسعار الاراضي وتزايد الضغط على الاراضي الحضرية ،والنقص في الموارد الماليـــــة والبشرية ،وارتفاع تكاليف البناء ،والنقص المتواصل في مواد البناء الاساسية ،كل ذلك يزيد من حدة مشكلة السكن .

وفي كافة بلدان المنطقة ،اصبح معدل النمو الحضرى اكثر سرعة في المدن الكبرى منه في المدن المتوسطة والصغيرة الحجم . وبالنظر لعدم وجود سياسة انماء حضرية صريحة على المستوى الوطني فقد بلغ النمو الحضرى شأوا كبيرا بشكل خاص في المدن الكبرى المهيمنة ، وهو يتزايد بمعدل يتراوح بين ٥ و ١٥ بالمائة سنويا . وتنتج انماط النمو الحضرى بشكل رئيسي عن ارتفاع معدلات نمو السكان ، والنزوح الكثيف من الارياف الى المدن ، والهجرة داخل الاقليم الى جانب انعدام التوازن بين عملية التحضر وبين التنمية الصناعية وتحديث الزراعة .

وتعطى برامج وسياسات تنمية المستوطنات الريفية في المنطقة اهمية ثانوية للغاية . وتكون في بعض الاحيان غير موجودة على الاطلاق . وهي في الغالب تدابير افرادية تصحيحية او علاجية ،وضعت باعتبارها جزءا من خطط التنمية الزراعية .

ويفتقر تخطيط المستوطنات البشرية على الصعيد الوطني الى الشمولية ووحدة التوقيت . وبما ان سياسات وخطط وبرامج ومشاريع الاستيطان البشرى هي في الاساس قطاعية بطبيعتها ، فهي لذلك تدابير قصيرة الاجل .

المخططين الحضريين على تقنيات تخطيط وبرمجة المدن ،لا سيما اولئك الذين يعملون في ادارات التخطيط في المدن الكبرى في المنطقة .

(٢) فترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١

ستواصل الشعبة جمع البيانات والمعلومات عن حالة الاستيطان البشرى في المنطقة لما فيه فائدة الباحثين والادارات الفنية والمنظمات الاقليمية . وستقوم بالدراسات لتزويد بلد او بلدين بتقييم عن قطاعي الاسكان والبناء لما فيه فائدة الفنيين الحكوميين بالدرجة الاولى . وستقوم الشعبة ،من خلال الدراسات والخدمات الاستشارية ،بتقديم مناهج بديلة خاصة بمشاكل الاستيطان البشرى لواضعي السياسة العامة في بلدان المنطقة ،بعد قيامها بتحليل وتقييم اوليين لحالة المستوطنات البشرية الراهنة . وستوضع الخطوط التوجيهية للسياسة العامة في شكل خدمات تدريبية وخدمات استشارية حول تحسين وتطوير تكنولوجيات البناء لمنفعة الفنيين الحكوميين ومراكز البحث الخاصة بالبناء . وستوضع الخطوط العريضة لتصميم المساكن المنخفضة التكلفة من اجل مخططي الاستيطان البشرى في المنطقة . وستقدم مبادىء توجيهية خاصة بتخطيط الاستيطان البشرى الى الخبراء والمخططين العاملين في هذا الميدان . ويؤمل انه بعد بحث جوانب السياسة العامة ،ستصدر مقترحات عن اجتماعات فرق الخبراء يكون من شأنها ايجاد حلول للسياسة العامة في مجال تخطيط الاستيطان البشرى .

(٣) فترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣

ستواصل الشعبة جمع البيانات عن حالة الاستيطان البشرى في المنطقة .
وستستمر عملية تقويم وتحليل ادوات وتدابير وسياسات التنمية الحضرية المبرمجة في المنطقة .
وسترسل المبادىء التوجيهية للسياسة العامة واقتراحات المشاريع الى فرق الخبراء في المنطقة في نطاق التخطيط الشامل للاستيطان البشرى .

وستلبى طلبات الحكومات والاشخاص المعنيين الآخرين في مجال المشورة بصدد مسائل الاسكان والبناء ،ومن اجل تشجيع تنفيذ القرارات والخطوط التوجيهية وتوصيات السياسة العامة فيما يتعلق بصياغة وبرمجة وتنفيذ الاعمال الوطنية والاقليمية المتصلة بالاسكان والبناء وبتخطيط التنمية الحضرية والاستيطان الريفي .

(٤) النشاطات الواردة في الاستراتيجية والتي يحتمل ان تكون ذات فائدة هامشية والتشريعات التي تتطلبها :

لا شـــــيء .

(هـ) الاثر المتوقـع

من المتوقع ان يكون لكل بلد او لكل بلدين في المنطقة سياسة استيطان بشرى مدروسة ومتكاملة كليا في اطار الخطط الانمائية الوطنية . وستكون الخطوط التوجيهية للسياسة العامة موجهة الى المخططين والخبراء ومقرري السياسة العامة في ميدان الاستيطان البشرى في بلد ين في المنطقة ، مع التوقع بان تصبح سياسات تخطيط الاستيطان البشرى عناصر لا تتجزأ في عملية التنمية .

٤- الانمـــــاء الصنـــــاعي

الوحدة التنظيمية : اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

البرنامج ٤ : الانمـــاء الصنـــاعي

ألف : التنظيـــــم

١- الاستعراض المشترك بين الحكومات

يتم استعراض العمل الذى تقوم به الامانة التنفيذية في نطاق هذا البرنامج من قبل اللجنة في دورتها السنوية . وقد عقدت الدورة الاخيرة في شهر نيسان / ابريل ١٩٧٧ . ولم يحظ تقديم الغاية هذا بالمصادقة من قبل اللجنة ، ولكنه سيعرض عليها اثناء دورتها الخامسة في شهر ايار/مايو ١٩٧٨ .

٢- الامانة التنفيذية

ان الوحدة المسؤولة عن هذا البرنامج في الامانة التنفيذية هي شعبة الصناعة المشتركة بين اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا و منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي ، التي بلغ عدد موظفيها الفنيين ثمانية بتاريخ ٣١ كانون الاول /د يسمبر ١٩٧٧ ، كانت نفقات واحد منهم تؤمن من المصادر الخارجة عن الميزانية .

٣- أوجه الاختلاف بين الهيكل الادارى الحالي والهيكل المقترح للبرنامج

لا شـــيء .

٤- الانجازات المتوقعة وعمليات اعادة التنظيم اللاحقة

(أ) من المتوقع انجاز عناصر البرنامج التي وردت في الفقرة ١٠/١٨ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨-١٩٧٩ (A/32/6) وهي التالية :

(١) في ١٩٧٨-١٩٧٩

١/١ ، ١/٢ ، ١/٢/٢ ، ٢/٢/٢ ، ١/٣ ، ١/٥ .

٣- الوحدات التي يتوقع القيام معها بنشاطات مشتركة هامة في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٣

من المتوقع الاشتراك بنشاطات هامة مع منظمة العمل الدولية واللجنة الاقتصادية لافريقيا ، في مجال تنفيذ البرنامج الفرعي ٣ " انماء القوى العاملة الصناعية " .

جيم : توزيع الموارد بين البرامج الفرعية

من المتوقع ان يكون الاتجاه في توزيع الموارد بالنسب المئوية بين البرامج الفرعية كما هو مبين في الجدول التالي تقريبا :

الجدول : توزيع الموارد بين البرامج الفرعية
(مئويـــا)

البرنامج الفرعي *	١٩٧٨-١٩٧٩			١٩٨٠-١٩٨١			١٩٨٢-١٩٨٣		
	الميزانية العادية	الميزانية من خارج الميزانية	المجموع	الميزانية العادية	الميزانية من خارج الميزانية	المجموع	الميزانية العادية	الميزانية من خارج الميزانية	المجموع
١- التنسيق الاقليمي في الميدان الصناعي	١٤	٤٠	٢٢	٢٣	٣٤	٢٩	٢٤	٢٨	٢٧
٢- انماء فروع صناعية مختارة	٢٩	٤٠	٣٥	٣١	٢٢	٢٦	٢٩	٢٤	٢٦
٣- انماء القوى العاملة الصناعية	١٤	-	٨	١٥	٢٢	١٩	١٨	٢٤	٢١
٤- استعراض وتقييم الانماء الصناعي وامكاناته ، والتخطيط الصناعي وتنفيذه	٤٣	٢٠	٢٥	٣١	٢٢	٢٦	٢٩	٢٤	٢٦
	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

* لقد تضمنت الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨-١٩٧٩ (A/32/6) في الفترة ١٨/١٠ ، برنامجا فرعيا اضافيا بعنوان " الادارة والتنظيم والتمويل " كان يزمع تمويله كليا من موارد خارجة عن الميزانية . وقد تم الان ادراج عناصر هذا البرنامج الفرعي في الخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٨٠-١٩٨٣ .

التخطيط . وسيكون التزامن والتناسق في تدفق الموارد المالية والبشرية داخل المنطقة من بين الاجزاء الهامة في وضع نهج اقليمي للتنسيق .

وانه لأمر أساسي تعاشي التبذير وعدم التمييز اللذين يقترن بهما انشاء صناعات كبرى على اساس قطري فردي دون ايلاء الاعتبار الواجب لما هو قائم فعلا من طاقات اقليمية وقدرات كامنة وامكانية تحقيق قدر من التكامل فيما بينها . وفضلا عن ذلك ،فان محدودية الاسواق الوطنية والافتقار الى المرافق الاساسية الملائمة في عدد كبير من بلدان المنطقة يستوجبان تحقيق تعاون اقليمي وثيق . واخيرا ينبغي ايلاء الاعتبار الواجب لاحتياجات اقل البلدان نموا ،لا سيما لناحية توجيه الموارد المالية الى جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والجمهورية العربية اليمنية وتنمية مواردهما البشرية . ويمكن وضع نهج اقليمي للتنسيق على صعيد العالم العربي ككل ،باعتبار ان منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي اسيا هي جزء منه ،و/او على اساس المناطق دون الاقليمية .

(ج) السند التشريعي

الفقرة الفرعية الاولى في الفقرة الرابعة من منطوق قرار الجمعية العامة ٣٣٦٢/ (د-٧) .

(د) الاستراتيجية والناتج

(١) الوضع عند نهاية عام ١٩٧٩

سيكون من شأن الجهود المبذولة في نطاق الابحاث في ميدان تنسيق خطط وبرامج التصنيع وتقييم المشروعات المشتركة ،تحسين المعرفة بالحالة السائدة بحيث يمكن الاسهام بمزيد من الفعالية في تخطيط وصياغة سياسات التنمية الصناعية على المستوى الاقليمي . وسيكون قد تم تحديد انواع النشاطات الصناعية التي يمكن تعزيزها على نحو افضل عن طريق تخطيط التعاون فيما بين البلدان ،وستكون قد عرفت الهيكلية المؤسسية المناسبة اللازمة لذلك .

(٢) فترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١

تتمثل الاستراتيجية والناتج اثناء هذه الفترة في وضع مفاهيم محددة لصياغة سياسات اقليمية للتعاون الصناعي ،وفي التعرف على الامكانات الاضافية لتشجيع التعاون في صناعات محددة كي توضع في الحسبان الموارد الطبيعية والمزايا النسبية . وستجرى دراسة امكانية تحقيق قدر اكبر من الانسجام والتنسيق بين خطط التنمية كما سيتم وضع مقترحات حسية للعمل . وستعار اهمية خاصة لمرحلة صياغة الخطط والبرامج الصناعية بما في ذلك الشروع في البرامج الاحصائية على المستوى الاقليمي من اجل تحسين قاعدة الحسابات والمعلومات .

الوحدة التنظيمية : اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

البرنامج ٤ : الانماء الصناعي

البرنامج الفرعي ٢ : تنمية فروع صناعية مختارة

(أ) الهـــدف

ان هدف هذا البرنامج الفرعي هو المساعدة على تحديد المشاكل الفنية والاقتصادية التي تواجهها فروع صناعية مختارة في بلدان المنطقة وتقييم آفاقها واحتياجاتها من اجل زيادة تنميتها .

(ب) المشكلة المطروقة

تتطلب تنمية الفروع الصناعية القائمة والجديدة في بلدان المنطقة الترشيد والتكييف والابداع التكنولوجيين ، فضلا عن انشاء ما يلزم من الخدمات والمرافق الاساسية المساندة او التوسع فيها . وتعتبر هذه المشاكل عوائق في طريق تنمية الصناعات ، بما في ذلك الصناعات الجديدة الجارى انشاؤها وتشغيلها . ويصح ذلك بشكل خاص بالنسبة لانشاء الصناعات الاساسية (كصناعات البتروكيماويات والمعادن الاساسية) ، وتنمية الصناعات المتكاملة (كالصناعات الهندسية والزراعية والبناء) .

(ج) السند التشريعي

الفقرة الفرعية الاولى في الفترة الرابعة من منطوق قرار الجمعية العامة ٣٣٦٢ (د ـ ٧) .

(د) الاستراتيجية والنتائج

(١) الوضع عند نهاية ١٩٧٩

من المزمع القيام بعدد من الدراسات الاستقصائية عن فروع صناعية مختارة . وسيشمل ذلك دراسة الصناعات الهندسية والبتروكيماوية ، بغية تحديد فرص الاستثمار المشترك بين البلدان . وسيتم اعداد تقارير عن هذه الدراسات الاستقصائية الى جانب الاسقاطات عن مستقبل العرض والطلب من اجل مناقشتها في اجتماعات فنية تضم خبراء ومحللين وطنيين الى جانب خبراء استشاريين دوليين وممثلين عن المنظمات الصناعية والاستثمارية الاقليمية . وستعمم نتائج وتوصيات هذه الاجتماعات على الحكومات والمنظمات المعنية كافة لتتخذ اجراءات المتابعة بشأنها وبالاضافة الى ذلك ستقدم خدمات استشارية قصيرة الاجل تتعلق بصياغة

الوحدة التنظيمية : اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

البرنامج ٤ : الانماء الصناعي

البرنامج الفرعي ٣ : انماء القوى العاملة الصناعية

(أ) الهـــدف

ان هدف هذا البرنامج الفرعي هو المساعدة في تعزيز انماء القوى العاملة الصناعية، مع التركيز بشكل خاص على تدريب الموظفين الفنيين والاداريين من المستوى العالي وتعزيز قدرات التدريب المحلية داخل المنطقة ذاتها . ومن بين الاهداف الاساسية وذات الصلة، تدريب القوى العاملة الذى يسهل عملية نقل التكنولوجيا في حقل الصناعة وتكييفها وتطويرها محليا .

(ب) المشكلة المطروحة

ان الاندفاع المعجل نحـــــو التصنيع في بلدان منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، الناتج عن تزايد استثمار عائدات النفط، قد كشف عن الحاجة الى موظفين مؤهلين لتشغيل وادارة المؤسسات الصناعية، كما كشف عن الحاجة الى عاملين في الخدمات والمؤسسات المساندة كمؤسسات الاعلام الصناعي، والتصليح والصيانة، وصياغة المشاريع وتقييمها، والبحث والاستحداث الصناعيين والاستشارة والتصميم الهندسي . وهناك حاجة ملحة الى مؤسسات التدريب وما يتصل بها من مؤسسات والى التدابير المناسبة لنقل التكنولوجيا من اجل تزويد المنطقة بالخبرة الوطنية الضرورية التي تتناسب مع حجم الاستثمارات الصناعية الجارية فعلا او المخططة .

(ج) السند التشريعي

الفقرة الفرعية الاولى من الفقرة الرابعة من منطوق قرار الجمعية العامة ٣٣٦٢ (د-٧) .

(د) الاستراتيجية والناتج

(١) الوضع عند نهاية ١٩٧٩

ستكون الدراسة الاستقصائية عن الاحتياجات من القوى العاملة ومرافقها في ميدان الصناعة جاهزة . وستحدد الاحتياجات التدريبية المقبلة في فروع صناعية محددة وذلك في ضوء المخطط والبرامج الانمائية المقبلة الخاصة بهذه الفروع . وسيتم في هذا الصدد اعداد الدراسات ذات الصلة .

الوحدة التنظيمية : اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

البرنامج ٤ : الانماء الصناعي

البرنامج الفرعي ٤ : استعراض وتقييم الانماء الصناعي وامكاناته ، والتخطيط الصناعي وتنفيذه

(أ) الهدف

ان هدف هذا البرنامج الفرعي هو رصد واستعراض وتقييم عملية التنمية الصناعية وامكاناتها ، بما في ذلك التخطيط الصناعي وتنفيذه في المنطقة بغية تحديد اوجه القصور والتوصية باتخاذ تدابير مناسبة لعلاجها .

(ب) المشكلة المطروقة

ان الخصائص المميزة لعدد من بلدان المنطقة التي تعتمد بطبيعة اقتصاداتها على النفط ، تفرض طابعا خاصا على السياسات والاستراتيجيات التي يمكن ان تتبعها هذه البلدان اثناء عملية التصنيع وفي مراحله اللاحقة . وهناك خصائص ثلاث تتسم بها هذه البلدان ويتوقع ان يكون لها آثار طويلة المدى . أولاهـا ، ان قطاع النفط كان يعطي اثناء فترة العشر سنوات الاخيرة قوة الدفع الرئيسية المباشرة وغير المباشرة في تحقيق التنمية الاقتصادية بوتيرة سريعة . وثانيتها ، هي الاسهام الكبير الذى لعبه هذا القطاع في القدرة الادخارية التي تركزت في القطاع العام ، مع ما تركه ذلك من أثر على استراتيجيات التنمية الطويلة الاجل بما فيها التنمية الصناعية . وثالثة هذه الخصائص هي الاعتماد الكبير والمتزايد لهذه البلدان على الاستيراد ، الذى تسهله القدرة المتزايدة على تصدير النفط . وبالنظر لطبيعة الموارد النفطية القابلة للنضوب ، بالنسبة لغالبية بلدان المنطقة في المدى البعيد ، تدعو الحاجة الى تحقيق تبدل سريع في هيكلها الاقتصادى من اجل توسيع القاعدة الاقتصادية للبلاد . وبالنظر لمحدودية أو ضآلة الموارد غير النفطية ، سيتحمل قطاع الصناعة التحويلية عبئا كبيرا في عملية التنمية .

وتفرض الخصائص الآنفة الذكر على التخطيط والتنفيذ ابعادا جديدة لا تكون متوفرة عادة في بلدان نامية اخرى . فالتخطيط يتطلب معدلات نمو عالية وثابتة لا سابق لها حتى بالنسبة لاقتصادات البلدان المتقدمة النمو . وعلى سبيل المثال تتص خطط البلدان هذه على نسبة للتكوين الراسمالي الى الناتج القومي الاجمالي تتراوح عادة بين ٣٠ و ٤٠ بالمائة . وفضلا عن ذلك تجدر الاشارة الى انه في الوقت الذى يظهر فيه الاثر الاكبر لهذه الخصائص في البلدان المنتجة للنفط ، اخذت تتكاثر آثارها الجانبية الايجابية والسلبية داخل بلدان منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا غير النفطية . فقد تزايد انتقال الموارد المالية العامة والخاصة الى هذه البلدان وسببت هجرة القوى العاملة الماهرة الى البلدان النفطية نقصا في

(٣) فترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣

سيستمر بذل الجهود باتجاه تحسين قاعدة المعلومات لابقاء تنمية الصناعة في المنطقة قيد المراقبة الدائمة ولتقييم ادائها . وستبذل الجهود ايضا ،عن طريق الدراسات ،لترشيد استخدام العوامل الانتاجية وحفز عملية التصنيع الفعال .

(٤) النشاطات الواردة في الاستراتيجية والتي يحتمل ان تكون ذات فائدة هامشية والتشريعات التي تتطلبها :

لا شـــــيء .

(هـ) الاثر المتوقـــع

ليس هناك مؤشر موضوعي ممكن في هذه المرحلة ، ولكن يتوقع ان يوءدى رصـــد وتقييم عملية التنمية الصناعية وظيفة مزدوجة . فمن جهة سيتجه الاهتمام الى الانجازات ومواطن القصور فيما يتعلق بالاهداف الدولية والاقليمية والقطرية . وسيخدم الرصد والتقييم من جهة ثانية كأداة لتشخيص العقبات الرئيسية الداخلية منها والخارجية امام تحقيق الاهداف والغايات الانفة الذكر ،مما يساعد بدوره في تحديد التدابير العلاجية اللازمة .

٥- التجـــارة الدوليـــة والتنميـــة

الوحدة التنظيمية : اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

البرنامج ٥ : التجارة الدولية والتنمية

ألف : التنظيم

١- الاستعراض المشترك بين الحكومات

تقوم اللجنة التي تجتمع كل عام باستعراض اعمال الامانة التنفيذية في هذا البرنامج . وقد عقد الاجتماع الاخير في نيسان/ابريل ١٩٧٧ . ولم تعتمد اللجنة هذا التقديم للخطة ، ولكنه سيقدم الى دورتها الخامسة في ايار/مايو ١٩٧٨ .

٢- الامانة التنفيذية

ان وحدة الامانة التنفيذية المسؤولة عن هذا البرنامج هي شعبة التخطيط الانمائي التي كانت تضم سبعة موظفين فنيين بتاريخ ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ ، من بينهم واحد يشغل وظيفة ممولة من مصادر خارجة عن الميزانية . وفي اول كانون الثاني/يناير ١٩٧٨ ، كان لدى الشعبة البرامج الموضوعية الخمسة التالية : التخطيط الانمائي والاسقاطات والسياسات الانمائية ، التجارة الدولية والتنمية ، التمويل والادارة الانمائيان ، العمل والادارة والاستخدام ، الشركات عبر الوطنية * . وكان وضع الموظفين في برنامج التجارة الدولية في ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ كالآتي :

البرنامج	الموظفون الفنيون		
	الميزانية العادية	من خارج الميزانية	المجموع
التجارة الدولية والتنمية	٢ **	-	٢ **

٣- اوجه الاختلاف بين الهيكل الاداري الحالي والهيكل المقترح للبرنامج

لا يوجد .

* المراجع A/31/6/Add.1 و A/32/6 .

** موظف فني واحد فقط كان يعمل بتاريخ ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ .

٣- الوحدات التي يتوقع القيام معها بنشاطات ذات تركة هامة في فترة ١٩٨٠-١٩٨٣

لا شـــيء .

جيم : توزيع الموارد بين البرامج الفرعية

ينتظر ان يكون الاتجاه في تخصيص الموارد للبرنامج الفرعي بالنسبة المئوية على النحو الوارد في الجدول التالي تقريبا :

الجدول : توزيع الموارد بين البرامج الفرعية

(مئويـــا)

البرنامج الفرعي *	١٩٧٨-١٩٧٩			١٩٨٠-١٩٨١			١٩٨٢-١٩٨٣		
	الميزانية العادية	من خارج الميزانية	المجموع	الميزانية العادية	من خارج الميزانية	المجموع	الميزانية العادية	من خارج الميزانية	المجموع
١- توسيع وتنويع تجارة الصـــادرات	-	-	-	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
(١) المساعدة في توسيع وتنويع تجارة الصادرات	١٢	٥٠	٣٠	-	-	-	-	-	-
(٢) التجارة الاقليمية الداخلية	٤٤	-	٢٦	-	-	-	-	-	-
(٣) سياسات التجارة والدفع	٤٤	٥٠	٤٤	-	-	-	-	-	-
	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

* بدل (١) الى (٣) على البرامج الفرعية الثلاثة التي تظهر في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٧٨-١٩٧٩ (A/32/6) الفترة ١٠/٢٠ . وسوف تدمج هذه البرامج الفرعية في برنامج فرعي واحد خلال فترة الخطة المتوسطة الاجل .

وتعمل السياسات غير المناسبة لتدبير الواردات والافراط في الشكليات والاجراءات المعقدة على اعاقة تدفق التجارة وزيادة تكاليفها .

(ج) السند التشريعي

قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢١٢٤ (د-٦٣) الفقرة ٤ من المنطوق ، قرار الجمعية العامة ٣٤٤٢ (د-٣٠) الفقرة ٤ من المنطوق ، قرار الجمعية العامة ٣٣٦٢ (د-٧) القسم اولا ، الفقرات ١ و ٢ و١١ و ١٣ من المنطوق ، والقسم رابعا الفقرة ١ من المنطوق ، قرار الجمعية العامة ٣٢١٤ (د-٢٩) الفقرة ٢ من المنطوق ، قرار الجمعية العامة ٣٢٤١ (د-٢٩) الفقرة ٣ من المنطوق ، قرار الجمعية العامة ٣٢٠٢ (د-٦) القسم اولا الفقرة ٣ من المنطوق ، قرار الجمعية العامة ٣١٧٧ (د-٢٨) الفقرة ١ من المنطوق .

(د) الاستراتيجية والناتج

(١) الوضع عند نهاية ١٩٧٩

سيتم الانتهاء من ثلاث دراسات : تحرير الحواجز غير الجمركية ، التوسع التجاري والتكامل الاقتصادي ، سياسات التجارة والمدفوعات المتبعة في بلدان اللجنة . وسوف تزود هذه الدراسات ، لدى اكتمالها ، أجهزة تقرير السياسة العامة والفنيين الحكوميين وكذلك المنظمات والمؤسسات الاقليمية والدولية برؤية افضل للقضايا موضع الدراسة والاجراءات المطلوبة للسياسة العامة . كما ستوفر الاساس اللازم لمزيد من نشاطات الامانة التنفيذية في هذه الميادين . وسوف تشكل الدراسة المتعلقة بالتوسع التجاري والتكامل الاقليمي ورقة العمل الرئيسية في اجتماع لكبار مقرري السياسة العامة والاخصائيين في مشاكل وقضايا التوسع التجاري والتعاون والتكامل الاقليميين ، المقرر عقده في عام ١٩٨٠ .

(٢) فترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١

سيجري السعي الى تحقيق الهدف من برنامج التجارة الدولية والتنمية عن طريق مساعدة البلدان الاعضاء في اعتماد التدابير اللازمة لزيادة حصة السلع المصنوعة ونصف المصنوعة في مجموع الصادرات ، وتعزيز التجارة والتعاون الاقليميين الداخليين ، وتجارة الصادرات مع المناطق الاخرى وترشيد سياسات المدفوعات والتجارة وخاصة في اقل البلدان نموا . وسوف يتضمن تنفيذ هذه الاستراتيجية : اجراء ابحاث ودراسات حول (١) وسائل تعزيز التعاون والتكامل الاقليميين وتوسيع التجارة الاقليمية الداخلية ، بما في ذلك امكانية وضع خطة للمدفوعات (من اجل الحكومات الاعضاء والمنظمات والمؤسسات الاقليمية والدولية المعنية بالدرجة الاولى) . (٢) سياسات واجراءات تدبير الواردات (من اجل الحكومات الاعضاء بالدرجة الاولى) . (٣) مشاكل التجارة والمدفوعات في اقل البلدان الاعضاء نموا وصياغة

(هـ) الاثر المتوقع

ليس من الممكن في هذه المرحلة وضع مؤشرات موضوعية بموجب هذا البرنامج الفرعي . غير انه من المتوقع ان يكون للاستراتيجية والنواتج المبينة الاثر التالي فيما يتعلق بمجالات المشاكل المطروقة :

توسيع وتنويع الصادرات : من المتوقع ان يساعد تحليل المشاكل والقضايا الرئيسية موضع البحث وآثارها على السياسة العامة ، الدول الاعضاء والمنظمات والمؤسسات الاقليمية والدولية والمعنية في تطوير سياسات مناسبة وبرامج للمساعدة الفنية والتدريب ، ومن ثم الاسهام اسهاما كبيرا بمحاولة بلوغ هدف النمو الاسرع للصادرات وتركيب للصادرات اكثر توازنا في بلدان المنطقة .

التجارة الاقليمية الداخلية والتعاون والتكامل الاقليميان : من المتوقع ان تساعد الاستراتيجية والنشاطات المقررة في تحديد العقبات وفي ايجاد فهم أفضل للقضايا موضع البحث ، واقتراح نهج بديل وعملي ازاء هذه القضايا .

التجارة مع البلدان والمناطق النامية الاخرى ومع البلدان الاشتراكية : ينتظر ان تساعد الاستراتيجية والنواتج في تحديد العقبات التي تعترض توسيع التدفقات التجارية ، وتقييم الامكانيات المتاحة امام التجارة ، واقتراح السياسات والتدابير الرامية الى توسيع التجارة ، وتقييم الاحتياجات من المساعدات الفنية والتدريب .

سياسات التجارة والمدفوعات : ينتظر ان يؤدى تقييم وبحث المشاكل موضع النظر الى وضع خطوط توجيهية ترمي الى تحسين قدرة البلدان في المنطقة ، بصفة عامة ، وصياغة سياسات تجارة ومدفوعات اكثر تماسكا وشمولا ، والى ادماج افضل للقطاع الخارجي في عملية التخطيط الشاملة ، والى فهم أفضل لمشاكل التجارة والمدفوعات في اقل البلدان الاعضاء نموا ، والى صياغة سياسات مناسبة للمساعدات الفنية والتدريب والمعونة .

تدبير الواردات وشكليات واجراءات التجارة : من المتوقع ان تساعد الاستراتيجية والناتج ، في هذا الموضوع ، في ترشيد سياسات تدبير الواردات على الصعيد القطرى وشبه الاقليمي والاقليمي ، وفي تبسيط وتوحيد الشكليات والاجراءات التجارية .

٦- العمل والادارة والاستخدام

الوحدة التنظيمية : اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

البرنامج ٦ : العمل والادارة والاستخدام

ألف : التنظيم

١- الاستعراض المشترك بين الحكومات

يستعرض نشاط الامانة التنفيذية في هذا البرنامج من قبل اللجنة التي تجتمع سنويا . وكان الاجتماع الاخير لها في نيسان/ ابريل ١٩٧٧ . ولم يحظ هذا التقديم للخطة بموافقة اللجنة ولكنه سيرفع اليها في دورتها الخامسة في ايار/مايو ١٩٧٨ .

٢- الامانة التنفيذية

ان الوحدة المسؤولة عن هذا البرنامج في الامانة التنفيذية هي شعبة التخطيط الانمائي التي كانت تضم سبعة موظفين فنيين في ٣١ كانون الاول /د يسمبر ١٩٧٧ ، منهم موظف واحد يستند الى المصادر الخارجة عن الميزانية . وفي ١ كانون الثاني / يناير ١٩٧٨ كان لدى الشعبة البرامج الاساسية الخمسة التالية : التخطيط الانمائي والاستراتيجيات والسياسات الانمائية ، التجارة الدولية والتنمية ، التمويل والادارة الانمائيان ، العمل والادارة والاستخدام ، الشركات عبر الوطنية * . ومن اصل البرامج الخمسة في الشعبة ينفرد برنامج الشركات عبر الوطنية بانه يتسم بترتيب متفرع عن الشعبة على مستوى " الوحدة " . اما البرامج الاربعة المتبقية فهي تدار داخل شعبة التخطيط الانمائي دون ان يكون لها ترتيب متفرع عن الشعبة . اما حالة التوظيف في برنامج العمل والادارة والاستخدام فكان في ٣١ كانون الاول /د يسمبر ١٩٧٧ كما يلي :

البرنامج	الموظفون الفنيون		
	الميزانية العادية	من خارج الميزانية	المجموع
العمل والادارة والاستخدام	٢	-	٢

٣- أوجه الاختلاف بين الهيكل الاداري الحالي والهيكل المقترح للبرنامج

لا شيء .

* المرجع ، الوثيقتان A/31/6/Add.1 و A/32/6 .

اتفاقات مع منظمة العمل الدولية برعاية اجتماع اقليمي مشترك لرصد التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل المعتمدة في الاجتماع المشترك بين اللجنة ومنظمة العمل الدولية في ١٩٧٥، ومع اللجنة الاقتصادية لافريقيا فيما يتعلق بمشاريع مثل العرض والطلب على القوى العاملة في العالم العربي ونشاط المتابعة الممكن لمشروع ١٩٧٦-١٩٧٧ .

جيم : توزيع الموارد بين البرامج الفرعية

ان الاتجاه في النسب المئوية لتوزيع الموارد على البرنامج الفرعي من المتوقع ان يكون تقريبا كما هو وارد في الجدول التالي :

الجدول : توزيع الموارد بين البرامج الفرعية

(مئويـــا)

البرنامج الفرعي *	١٩٧٨-١٩٧٩			١٩٨٠-١٩٨١			١٩٨٢-١٩٨٣		
	الميزانية العادية	من خارج الميزانية	المجموع	الميزانية العادية	من خارج الميزانية	المجموع	الميزانية العادية	من خارج الميزانية	المجموع
١- تشجيع الاستخدام وتنمية القوى العاملة	١٠٠	-	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
(١) سياسات الاستخدام	٤٥	-	-	-	-	-	-	-	-
(٢) تحسين تدريب القوى العاملة	٣٥	-	-	-	-	-	-	-	-
(٣) تعزيز التعاون الاقليمي في مجال تخطيط الموارد البشرية	٢٠	-	-	-	-	-	-	-	-
	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

* (١) الى (٣) تشير الى البرامج الفرعية الثلاثة التي ترد في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨-١٩٧٩ (A/32/6) الفقرة ١٠/٢٢ . وخلال فترة الخطة المتوسطة الاجل تدمج هذه البرامج الفرعية الثلاثة في برنامج فرعي واحد بعنوان" تشجيع الاستخدام وتنمية القوى العاملة" .

على هيكل القوى العاملة والعمالة في البلدان التي تزود هذه القوى .

(ج) السند التشريعي

الفقرة ٢ من منطوق قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٥٢ (د-٥٩) .

الفقرة ٦ من منطوق قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٨٠٨ (د-٥٥) .

(د) الاستراتيجية والناتج

(١) الوضع عند نهاية ١٩٧٩

ان الدراسات التي اجريت اثناء فترة السنتين ١٩٧٨-١٩٧٩ في مجال العمالة والاجور وتقييم القوى العاملة سوف تشكل خلفية من اجل صياغة السياسات القطرية والاقليمية في سبيل استخدام افضل للقوى البشرية . وبصفة خاصة فان الدراسة المعنية بالعرض والطلب على القوى العاملة على الصعيدين القطري والاقليمي سوف تعطي تقييما اوليا للحالة . كما ان الاجتماع الاقليمي للتقنيين الحكوميين ، بمشاركة الخبراء الاقليميين والدوليين ، المزمع عقده في ١٩٧٩ يجب ان يتمكن من وضع تقييم جديد للحالة وتعديل خطة العمل الاقليمية الراهنة في مجال تنمية الموارد البشرية واستخدامها (أقرت هذه الخطة في ١٩٧٥) .

(٢) فترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١

ان التقييم الاولي واسقاط العرض والطلب على القوى العاملة على الصعيد الاقليمي ينبغي ان يستكمل . وهذا يمهد السبيل لثلاث دراسات : (١) التقييم والاسقاطات الاقليمية النهائية حتى عام ٢٠٠٠ للعرض والطلب على القوى العاملة وحركة انتقال اليد العاملة داخل كل بلد (من اجل مقرري السياسة) . (٢) السياسات والاستراتيجيات القطرية والاقليمية البديلة من اجل استخدام القوى العاملة المتوفرة حتى عام ٢٠٠٠ (التقنيون الحكوميون ومقررو السياسة) . (٣) المنهج القطري والاقليمي المتكامل في تخطيط وبرمجة تنمية القوى العاملة المطلوبة حتى عام ٢٠٠٠ (التقنيون الحكوميون ومقررو السياسة ومؤسسات التكامل الاقليمي) .

ولسوف تتطلب الدراستان الاخيرتان اجراء المشاورات المكثفة مع مقرري السياسة القطرية والاقليمية وكذلك مع التقنيين الحكوميين والخبراء الاقليميين والدوليين .

(٣) فترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣

ينصب التشديد اثناء فترة السنتين هذه على تنفيذ مقترحات السياسة والاستراتيجية الواردة اعلاه . وسوف يعقد اجتماع اقليمي لمقرري السياسة في هذا المجال يرمي

٧- الموارد الطبيعية

الوحدة التنظيمية : اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

البرنامج ٧ : الموارد الطبيعية

ألف : التنظيم

١- الاستعراض المشترك بين الحكومات

تستعرض اللجنة التي تنعقد كل عام اعمال الامانة التنفيذية في هذا البرنامج . وقد عقد الاجتماع الاخير في نيسان/ابريل ١٩٧٧ . ولم تعتمد اللجنة هذا التقديم للخطة ، ولكنه سيقدم الى دورتها الخامسة في ايار/مايو ١٩٧٨ .

٢- الامانة التنفيذية

وحدة الامانة التنفيذية المسؤولة عن هذا البرنامج هي شعبة الموارد الطبيعية والعلم والتكنولوجيا التي تضم ، بتاريخ ٣١ كانون الاول /د يسمبر ١٩٧٧ ، تسعة موظفين فنيين ليس من بينهم من يشغل وظيفة تمول من خارج الميزانية . ولا تضم الشعبة اية فروع/ اقسام او وحدات.

وكان وضع الموظفين في برنامج الموارد الطبيعية في ٣١ كانون الاول /د يسمبر ١٩٧٧ كالآتي :

البرنامج	موظفون فنيون: الميزانية العادية	من خارج الميزانية	المجموع
الموارد الطبيعية	٧	-	٧

٣- أوجه الاختلاف بين الهيكل الاداري الحالي والهيكل المقترح للبرنامج

لا يوجد .

٤- الانجازات المتوقعة وعمليات اعادة التنظيم اللاحقة

(أ) الانجازات المتوقعة

ينتظر انجاز عناصر البرنامج التالية والمبينة في الفقرة ١٠/٢٦ في الميزانية البرنامجية

تتجدد (الانماء الريفي والصحراوى ، التكنولوجيات المنخفضة وبدون فاقد ، الاختيارات الشمسية/النووية) الواردة في البرنامج الفرعي ١ والجوانب ذات الصلة بانماء موارد المياه الواردة في البرنامج الفرعي ٣ ، مع برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة او الاشتراك معه في الاضطلاع بهذه النشاطات .

٣- الوحدات التي يتوقع القيام معها بنشاطات مشتركة هامة في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٣

فضلا عن النشاطات المشتركة بين الوحدات المختصة وذات الصلة داخل الامانة التنفيذية للجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، من المتوقع استحداث نشاطات مشتركة هامة مع :

(أ) مركز الموارد المعدنية والطاقة والنقل وذلك في النشاطات المناسبة بموجب البرامج الفرعية الثلاثة كلها .

(ب) منظمة الصحة العالمية في مجال تزويد المجتمعات بالمياه والمرافق الصحية .

(ج) منظمة الاغذية والزراعة في النشاطات المتعلقة بالاستخدام الفعال للمياه في الزراعة .

(د) الوكالة الدولية للطاقة الذرية في النشاطات المتعلقة بالبعد النووى للاستراتيجية وبرنامج العمل المتعلقين بالطاقة والمشتركين بين الاقطار العربية .

(هـ) اللجنة الاقتصادية لافريقيا في النشاطات المناسبة بموجب البرامج الفرعية الثلاثة جميعها التي تشمل الدول العربية التي هي اعضاء في اللجنة الاقتصادية لافريقيا ولكنها ليست اعضاء في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا .

(و) منظمة الارصاد العالمية في تقدير موارد المياه

جيم : توزيع الموارد بين البرامج الفرعية

ينتظر ان يكون الاتجاه في توزيع الموارد بالنسب المئوية بين البرامج الفرعية على النحو التقريبي المبين في الجدول الاتـــي :

الوحدة التنظيمية : اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

البرنامج ٧ : الموارد الطبيعية

البرنامج الفرعي ١ : تنمية موارد الطاقة

(أ) الهدف

الهدف من هذا البرنامج الفرعي هو توفير معلومات وتوقعات عن عرض واستخدام موارد الطاقة، والمساعدة في الانماء المتناسق لقطاع الطاقة وفي التنويع المتناسب لقاعدة الطاقة في غربي آسيا، وذلك في اطار اهداف التنمية القطرية والتعاون بين الاقطار العربية، مع ايلاء اهتمام خاص الى استيراد النفط واقل البلدان نموا في المنطقة.

(ب) المشكلة المطروقة

لا يجرى استخدام الثروة الهائلة من النفط والغاز في غربي آسيا بما يخدم المصالح الاقتصادية لمنطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ككل على أمثل وجه. ولا يزال سوء الاستخدام او مجرد هدر الموارد قائما في البلدان الغنية بالنفط. وتؤدى الفجوات في الطاقة الى تأخير التنمية ولا تملأ هذه الفجوات الا بتكلفة عالية في البلدان الفقيرة في النفط، وخاصة اقل البلدان نموا من بينها. وفي جميع بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، يؤدى الاعتماد الكلي، او الاعتماد الكثيف على الاقل، على النفط بصفته مصدرا للطاقة الى عرقلة الجهود المبذولة لتسخير مصادر اخرى للطاقة متوفرة محليا، من اجل تنمية الريف والصحراء بصفة خاصة.

ومن ناحية اخرى، هناك نقص في المعلومات الموثوق بها والقابلة للمقارنة والموضوعية عن مختلف نواحي حالة الطاقة وتوقعاتها في غربي آسيا. ونظرا للاهمية الحيوية لهذا القطاع بالنسبة لمنطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (تمثل الصناعات الاستخراجية ثلثي الناتج المحلي الاجمالي للمنطقة) وبالنسبة للعالم (تمد المنطقة العالم بنصف احتياجاته من النفط)، فان هذه المشكلة جديرة بمعالجة عاجلة بغية ايجاد اطار سليم لقرارات السياسة الحكومية.

(ج) السند التشريعي

قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١٦٧٣ (د-٥٢) الفقرة باء- ٢* من المنطوق، قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١٧٦١ (د-٥٤) الفقرات باء (أ) وباء (ب) وباء (ج) من المنطوق، قرار الجمعية العامة ٣٣٣٧ (د-٢٩) الفقرتان ٤/٦ و ٨ من المنطوق، قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١٩٥٤ (د-٥٩) الفقرات ألف (أ) وألف (ب) وجيم/٨ (أ) وجيم/٨ (ب)

---

* تفويض يرجع الى اكثر من خمس سنوات.

وفي اطار " الاستراتيجية " ، ستجرى دراسات متعمقة حول " الطاقة التي تتجدد للتنمية الريفية " مع التركيز بصفة خاصة على التكنولوجيات المنخفضة التكاليف دون فاقد للمنطقة . وتوجه هذه الدراسة بالدرجة الاولى الى الادارات الحكومية وراسمي السياسة المعنيين .

وسوف يستحدث بعد ثان " للاستراتيجية " يتعلق بانواع مبشرة من الوقود مثل ال LNG وهو غاز طبيعي مسيل وال NGL وهو سائل غاز طبيعي . وسيتم الانتهاء من بحث في وضع ال LNG (الغاز الطبيعي المسيل) وتوقعاته في المنطقة خلال فترة السنتين .

وسيكون الناتج المتصل بهذه المسالة موضع نظر الخبراء ومن المتوقع وضع خطوط ارشادية محددة حول التوجيهات التي يتعين اتباعها في ميدان الطاقة التي تتجدد . وعقب ذلك ستجرى دراسة قطرية متعمقة وسيناقش الناتج مع الجهات المسؤولة عن اتخاذ القرار في ذلك القطر في اوائل فترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣ .

(٣) فترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣

ينتظر اعتماد " برنامج العمل " وسيكون موضع فحص مستمر . وستوضع كل سنتين تقارير متابعة عن التقدم المحرز في التنفيذ . وسوف تناقش على صعيد ما بين الحكومات . وستصبح المعلومات والاستقاطات عن عرض وطلب الطاقة في المنطقة اكثر دقة في نهاية فترة السنتين .

وسيجرى بحث وضع ال NGL (سوائل الغاز الطبيعي) وتوقعاته في المنطقة لمنفعة الادارات الفنية كجزء من البعد الثاني " للاستراتيجية " المذكورة اعلاه . وسوف يستحدث بعد ثالث " للاستراتيجية " المعتمدة يتعلق بوضع الطاقة الشمسية/النووية وتوقعاتها في المنطقة في اطار الاتجاهات الاقتصادية والتكنولوجية والبيئية العالمية (من أجل راسمي السياسة العامة) . ومتابعة للتوصيات المعتمدة فيما يتعلق بهذا النشاط ، ستجرى دراسة امكانية الطاقة الشمسية لتنمية الصحراء في المنطقة (من أجل الفنيين الحكوميين المعنيين) .

(٤) النشاطات الواردة في الاستراتيجية والتي يحتمل ان تكون ذات فائدة هامشية والتشريعات التي تتطلبها :

لا شـــيء .

(هـ) الاثر المتوقع

من المتوقع ان تعتمد في عام ١٩٨١ استراتيجية عن التعاون بين الاقطار العربية في الهيدروكربونات والطاقة وان يتم ايضا في عام ١٩٨٢ اقرار برنامج عمل لتنفيذ هذه الاستراتيجية مع البرامج والتشريعات القطرية ذات الصلة . وعلاوة على ذلك ، ونتيجة لاستقاطات الطاقة والدراسات الاخرى ، من المتوقع ان يعاد دوريا تقييم برامج انتاج الهيدروكربونات في البلدان الرئيسية المصدرة للنفط الاعضاء في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا . واخيرا ، من المنتظر في عام ١٩٨٣ ان يتم على اساس المنطقة كلها تفضيل اختيار الطاقة الشمسية بدلا من الطاقة النووية وان يكون قد توصل قطران على الاقل الى بحث خطط ملموسة وعملية لتسخير مصادر الطاقة التي تتجدد والمتوفرة محليا لتنمية المناطق الريفية والقاحلة .

والاحتياجات من القوى العاملة، وتوحيد وتحسين السياسات والتشريعات المتعلقة بانماء المعادن، سوف يوفر اساسا لاجراء دراسات متعمقة واكثر تفصيلا حول انماء المعادن الاقتصادية الاساسية المتوفرة في المنطقة .

(٢) فترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١

سوف تجرى دراسة متعمقة حول مدى توفر الخامات اللازمة لصناعة مواد الالتحام المشتقة من الاسمنت والجبس وتطويرها في المنطقة ويتم الانتهاء من اعداد التقرير في نهاية ١٩٨٠. وسيعقب ذلك اجراء دراسات مماثلة حول رواسب الفوسفات وصناعة الاسمدة القائمة على الفوسفات والخامات المعدنية اللازمة لصناعة الحديد والصلب، على ان تنشر التقارير الناتجة عن ذلك في ١٩٨١ .

وسوف تستمر دراسة البيانات الاحصائية واستقاطات العرض والطلب فيما يتعلق بالسلع المعدنية في المنطقة على اساس فترة سنتين . وسيتم الانتهاء من التقرير التالي عن الموضوع لفترة ١٩٧٩-١٩٨٠ في نهاية ١٩٨١ .

ومتابعة لندوة اللجنة الاقتصادية لافريقيا عن اعمال الكشف الساحلية في البحر الاحمر وخليج عدن التي ستعقد في ١٩٧٨، سيجرى دعم المزيد من المبادرات دفعا للاهتمام بتطوير النشاطات الساحلية، وقد تدرس جوانب معينة في هذا الشأن .

وسوف تقدم الى الدول الاعضاء، عند الطلب، الخدمات الاستشارية في صياغة وتنفيذ السياسات المتعلقة بانماء المعادن والهياكل الاساسية المؤسسية ذات الصلة والجوانب الاقتصادية والفنية .

وسوف يتألف ناتج فترة السنتين هذه من دراسات وتقارير عن مدى توفر الخامات اللازمة لصناعة مواد الالتصاق المشتقة من الجبس، وانماء رواسب الفوسفات وصناعة الحديد والصلب . ويوجه هذا الناتج بالدرجة الاولى الى الخبراء والفنيين الحكوميين . فالبيانات الاحصائية والاسقاطات المتعلقة بالسلع المعدنية توجه الى الباحثين وراسمي السياسة العامة والمنظمات الاقليمية . كما يوجه الى راسمي السياسة العامة والمنظمات الاقليمية تقرير عن جوانب التعاون الاقليمي في اعمال الكشف الساحلية عن المعادن في البحر الاحمر وخليج عدن . وتوجه التقارير الاستشارية، لدى طلب الدول الاعضاء، الى الادارات الفنية الحكومية .

(٣) فترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣

ستكون الدراسات المتعلقة بانماء موارد معدنية معينة مثل الاسمنت والجبس والفوسفات موضع نظر الخبراء . وسيتم تطوير مقترحات المشاريع الهادفة الى التعاون الاقليمي في هذا الشأن والنظر في اعمال متابعة تنفيذ المشاريع والبدء في ممارسة هذه الاعمال من خلال الاجهزة الاستشارية الاقليمية، وتقديم التقارير والمساعدة على الصعيد القطري .

الوحدة التنظيمية : اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

البرنامج ٧ : الموارد الطبيعية

البرنامج الفرعي ٣ : تنمية الموارد المائية وادارتها

(أ) الهدف

ان الهدف من هذا البرنامج الفرعي هو (أ) تشجيع وتعزيز التعاون الاقليمي من أجل الحفاظ على الموارد المائية وتطويرها وزيادتها في المنطقة باكثر الوسائل فعالية واقتصادا (ب) تقوية التعاون (شبه) الاقليمي في تطوير موارد البحر .

(ب) المشكلة المطروقة

من جهة اولى نجد أن بلدان منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ليس لديها الموارد المائية الكافية لتلبية الطلب كاملا من اجل الاستعمالات المنزلية والزراعية والصناعية وغيرها . ان اساءة استعمال هذه السلعة الحيوية والهدر فيها وعدم تنميتها تحد بشكل خطير من قدرة المنطقة على بلوغ النمو الاجتماعي والاقتصادي الامثل . اذ أن غالبية السكان ما تزال تفتقر الى الامداد الكافي من المياه والخدمات الصحية فضلا عن ان المياه هي عامل مقيد في انتاج الاغذية . ومن جهة اخرى فان بلدان المنطقة تشارك في احواض نهرية هامة واحواض مياه جوفية كبيرة . والجهود التي كانت تبذل بين الاقطار وعلى الصعيد الاقليمي من اجل تنمية وادارة الموارد المائية المشتركة كانت محدودة ولم يتم انشاء جهاز اقليمي فعال لهذا الغرض .

ولقد شهدت السنوات الماضية جهودا ترمي الى تعزيز التعاون الاقليمي من اجل تنمية البحار الاقليمية التالية الواقعة في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا وهي : البحر الابيض المتوسط والخليج العربي والبحر الاحمر . ولم تؤد هذه الجهود بعد الى انشاء الاجهزة للاستفادة من هذه البحار بواسطة المشاريع التنفيذية .

(ج) السند التشريعي

الفترة ٤ من منطوق قرار الجمعية العامة ٣٢٠٠ (د ٥-٦) ، والفقرتان ٧ و٨ من منطوق قرار الجمعية العامة ٣٢٠٢ (د ٥-٦) ، والفقرات ٧٣ - ٧٧ (جيم -٦) من منطوق قرار الجمعية العامة ٢٦٢٦ (د-٢٥) ، والفقرة ١ من منطوق قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢١١٥ (د-٦٣) ، والفقرتان ٦ (أ) و ٦ (ب) من منطوق قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢١٢١ (د-٦٣) ، والفقرة ٣ من منطوق قرار اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ٣٦ (د-٤) .

والصناعة وغيرها من اوجه الطلب في المنطقة . وبينما تركزت الجهود التي بذلت في فترة السنتين السابقة على الحفاظ على موارد المياه وادارتها ، فان فترة السنتين الحالية ستركز بصفة خاصة على امكانات زيادة كمية المياه باللجوء الى وسائل غير تقليدية لتنمية المياه وادارتها .

ان الناتج في هذه الفترة سوف يشمل :

تقرير أو دراسات عن امكانات اعادة استعمال المياه المعالجة (للتقنيين الحكوميين) ، والوسائل غير التقليدية لتنمية الموارد المائية وادارتها في المنطقة (للتقنيين الحكوميين) وبشأن جوانب مختارة من تنمية السواحل في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (للحكومات الاعضاء) .

(٤) النشاطات الواردة في الاستراتيجية والتي يحتمل ان تكون ذات فائدة هامشية والتشريعات التي تتطلبها :

لا شـــيء .

(هـ) الاثر المتوقع

نحو نهاية ١٩٨٣ من المتصور ان يبدأ مجلس المياه الاقليمي او جهاز اقليمي آخر العمل بصورة فعالة و بشكل محفلا لمناقشة وصياغة وتوجيه المشاريع الاقليمية . وثمة مشروعان على الاقل ينبغي ان يكونا موضوع الدراسة الفعالة من قبل هذا المجلس وذلك في نهاية فترة التخطيط .

ومن المتوقع لعدد من الدول الاعضاء ان تكون قد اتخذت التدابير التي من شأنها النهوض بالحفاظ على الموارد المائية وادارتها بصورة فعالة وان تكون قد بادرت الى وضع سياسات في هذا الصدد .

وبحلول ١٩٨٣ ستكون بضعة بلدان قد اتخذت التدابير من اجل ادخال التكنولوجيات غير التقليدية (كاعادة التدوير) لمساندة مواردها المائية .

ومن المتوقع ايضا ان تكون معالجة الجوانب الانمائية للمناطق الساحلية قد اكتسبت قدرا اكبر من الصبغة المؤسسية كما ان اساليب تنمية البحار الاقليمية ستكون قد دخلت حيز التشغيل الكامل .

٨- السـكان

الوحدة التنظيمية : اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

البرنامج ٨ : السكان

ألف : التنظيم

١- الاستعراض المشترك بين الحكومات

يستعرض عمل الامانة التنفيذية في هذا البرنامج من قبل اللجنة التي تجتمع سنويا . وكان آخر اجتماع لها في نيسان/ابريل ١٩٧٧ . ولم يحظ هذا التقديم للخطة بموافقة اللجنة ولكنه سيرفع اليها في دورتها الخامسة في ايار/مايو ١٩٧٨ .

٢- الامانة التنفيذية

ان الوحدة المسؤولة عن هذا البرنامج في الامانة التنفيذية هي شعبة السكان التي كانت تضم ١١ موظفا فنيا في ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ ، منهم ٨ يستندون الى مصادر خارجة عن الميزانية (صندوق الامم المتحدة للنشاطات السكانية) . وليس لدى الشعبة اية فروع/اقسام او وحدات .

٣- اوجه الاختلاف بين الهيكل الادارى الحالي والهيكل المقترح للبرنامج

لا شيء .

٤- الانجازات المتوقعة وعمليات اعادة التنظيم اللاحقة

(أ) الانجازات المتوقعة

ان عناصر البرنامج التالية الموصوفة في الفقرة ٢٨/١٠ (الصفحات ٣ الى ١٩) في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨-١٩٧٩ (A/32/6) من المتوقع ان تكتمل :

(١) في ١٩٧٨-١٩٧٩

١/١ ، ١/٣ ، ١/٤ ، ٢/٢ ، ٢/٣ ، ٢/٤ ، ٢/٥ .

(٢) في ١٩٨٠-١٩٨١

١/١ ، ٢/١ .

٥- الامور التنظيمية الاخرى

لا شيء .

الجدول : توزيع الموارد بين البرامج الفرعية

(مئويـــا)

البرنامج الفرعي *	١٩٧٨-١٩٧٩			١٩٨٠-١٩٨١			١٩٨٢-١٩٨٣		
	الميزانية العادية	من خارج الميزانية	المجموع	الميزانية العادية	من خارج الميزانية	المجموع	الميزانية العادية	من خارج الميزانية	المجموع
١- جمع البيانات وتحليلها	-	-	-	٤٥	٤٥	٤٥	٤٠	٤٠	٤٠
(١) البيانات الديمغرافية	٥٠	٥٠	٥٠	-	-	-	-	-	-
٢- السكان والتنمية والسياسة العامة	-	-	-	٢٥	٢٥	٢٥	٣٠	٣٠	٣٠
(٢) الاستقاطات والسياسات الديمغرافية	٥٠	٥٠	٥٠	-	-	-	-	-	-
٣- التعليم والاعلام السكاني	-	-	-	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠
	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

* (١) و(٢) يشيران الى البرنامجين الفرعيين الواردين في الفقرة ١٠/٢٨ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨-١٩٧٩ (A/32/6) . واثناء فترة الخطة المتوسطة الاجل اعيدت صياغة هذين البرنامجين الفرعيين ليصبحا ثلاثة برامج فرعية جديدة كما هو وارد في الجدول .

في ٤ (١) (أ) اعلاه وكذلك الجهود المستمرة على الصعيدين القطري والدولي ذات اثر ملحوظ على تحسين الحالة . ان الدراسات والمؤتمرات المقترح عقدها سوف توءدي ، من بين جملة أمور ، الى : (أ) تقديرات أحدث عهدا ، (ب) ادراك اعظم لثغرات واهمية البيانات الموثوقة ، (ج) تجميع ونشر احدث البيانات .

(٢) فترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١

يستمر العمل في هذا البرنامج الفرعي عن طريق تطوير انظمة التسجيل القطرية والقيام بالتعدادات السكانية والاسكانية والمسوحات السكانية على الصعيد القطري ، وعن طريق جمع البيانات وتحليلها على الصعيد الاقليمي ، وسوف يتألف من عنصرين مترابطين بشكل وثيق . اما عنصر جمع البيانات فهو يشتمل على نوعين من النشاطات : مساعدة الحكومات في جهودها لجمع البيانات الديمغرافية القطرية ، والقيام مباشرة بالمسوحات الاقليمية من قبل اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا . ومن جهة اخرى فان عناصر التحليل الاحصائي والديمغرافي ترمي الى تحديد درجة الوثوق من البيانات الديمغرافية وما يتصل بها من بيانات اجتماعية - اقتصادية ، وتكييفها من اجل زيادة درجة الدقة وملء الثغرات عن طريق التقديرات والاسقاطات .

تسلسل النشاطات وما توءدي اليه من نواتج رئيسية كما يلي : (أ) مساعدة البلدان بالقيام بجولة تعدادات ١٩٨٠ (الدوائر التقنية) ، (ب) مساعدة البلدان في القيام بمسوحات سكانية اخرى ، على اساس اقليمي وشبه اقليمي عينما تتطلب طبيعة المشكلة مثل هذا المنهج (الدوائر التقنية) ، (ج) تجميع وتقييم البيانات السكانية وما يتعلق بها من بيانات اجتماعية - اقتصادية (التقنيون الحكوميون والباحثون) ، (د) تقديرات واسقاطات من اجل ملء الثغرات في البيانات المتوفرة (واضعو السياسة) ، (هـ) اعداد البيانات من اجل استخدام الباحثين ومخططي التنمية ، (و) دراسات ديمغرافية معمقة عن مسائل محددة ذات اهمية كبرى بالنسبة لخطط التنمية في المنطقة (واضعو السياسة والدوائر التقنية) .

ان الناتج المتوقع هو الاكتمال الناجح للتعدادات والمسوحات ونشر نتائجها والاستمرار في نشر وتوزيع صحائف البيانات الديمغرافية (مع ما يتصل بها من بيانات اجتماعية - اقتصادية) للجنة الاقتصادية لغربي آسيا وذلك لفائدة بلدان المنطقة . وتنبغي الملاحظة بان هذه البيانات تشكل تقديرات عملية عن مواضيع هامة مثل توزيع القوى العاملة ، ومعدلات نشاط القوى العاملة ، والالمام بالكتابة والقراءة ، والتحصيل التعليمي ، تهتم بها مختلف الوكالات والاجهزة في الامم المتحدة . وفيما يتعلق بالمسوحات الاقليمية فان الناتج سوف يعتمد على موافقة صندوق الامم المتحدة للنشاطات السكانية من اجل تنفيذ وتمويل تعداد الفلسطينيين ، ومسح رجال العلم العرب ومسح الهجرة داخل الاقليم .

الوحدة التنظيمية : اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

البرنامج ٨ : السكان

البرنامج الفرعي ٢ : السكان والتنمية والسياسة العامة

(أ) الهدف

ان الهدف من هذا البرنامج الفرعي هو مساعدة البلدان الاعضاء في تقييم العلاقات بين مختلف جوانب التنمية والاتجاهات الراهنة والمحتملة للسكان في المنطقة .

(ب) المشكلة المطروقة

في معظم بلدان المنطقة كانت الخبرة المحلية في تقييم العلاقات بين الاتجاهات السكانية وجوانب التنمية محدودة حتى الان . ومع اعتماد بعض التدابير الرامية الى تسهيل استخدام الاحصاءات الديمغرافية في التخطيط الانمائي في بعض البلدان ، فان المنهج المتكامل نحو التنمية يستلزم القيام بابحاث كثيفة ومعمقة في مسببات ونتائج الاتجاهات السكانية . وفضلا عن ذلك فان المعترف به بصفة عامة هو انه لا يمكن تنفيذ السياسة الانمائية الشاملة بصورة فعالة دون ايلاء الاعتبار اللازم الى عامل السكان ، وان السياسة السكانية يجب ان تكون عاملا هاما في السياسة الانمائية الشاملة والتخطيط .

(ج) السند التشريعي

الفقرة ٤ من منطوق قرار الجمعية العامة ١٨٣٣ (د-١٧) ، والفقرة ٤ (أ) من منطوق قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٣٤٧ (د-٤٥) ، والفقرة ألف - ١ (أ) من منطوق قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٦٧٢ (د-٥٢) ، والفقرة سادسا (١و٢) من منطوق قرار الجمعية العامة ٣٣٦٢ (د-٧) . والفقرات ٧٨ و ٧٩ و ٨٠ من منطوق خطة العمل العالمية للسكان .

(د) الاستراتيجية والناتج

(١) الوضع عند نهاية ١٩٧٩

كما هو الحال بالنسبة للبرامج الفرعية الاخرى ، فان البرنامج الفرعي المتعلق بالسكان والتنمية والسياسة العامة مستمر مع ما يستتبع ذلك من مشاريع ونشاطات متداخلة ومترابطة مع مثيلاتها في البرامج الفرعية الاخرى . ولكن في نهاية ١٩٧٩ من المتوقع للنشاطات المقترحة المذكورة في ٤ (أ) ان تساعد في تسهيل التعاون والنهوض بتنسيق النشاطات والبرامج بين الحكومات الاعضاء بالذات ، وبينها والمجتمع الدولي على حد سواء . ان استكمال هذه الدراسات

(٣) فترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣

خلال هذه الفترة سوف يكون هنالك تأكيد متزايد على مسببات ونتائج الظواهر السكانية اذ ان معظم التعدادات في بلدان المنطقة تكون عندئذ قد اكتملت . ونذكر على سبيل المثال ان احدى الدراسات المزمع القيام بها تتناول نتائج الهجرة الدولية بالنسبة لبلدان المنطقة وكذلك ، وفي ضوء المؤتمرات والدراسات المزمع القيام بها قبل هذه الفترة ، ستبذل المحاولات من اجل تحقيق تنسيق وانسجام اكبر بين السياسات السكانية على الصعيدين القطرى والاقليمي .

(٤) النشاطات الواردة في الاستراتيجية والتي يحتمل ان تكون ذات فائدة هامشية والتشريعات التي تتطلبها :

لا شـــيء .

(هـ) الاثر المتوقع

ان النشاطات المزمع القيام بها ضمن هذا الهدف سوف تمكن بلدان المنطقة من اعتماد منهج متكامل لحل المشاكل السكانية ، وسوف تسهل صياغة السياسات السكانية المتكاملة في ميادين الصحة ، والرعاية الاجتماعية ، وتوزيع الدخل والخدمات الاجتماعية . وفضلا عن ذلك فان هذه النشاطات سوف تمكن الحكومات من توحيد جهودها في ميدان السكان ، الامر الذى يشجع البرامج الموجهة نحو العمل ويسرع في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتكامل الاقليمي .

انشاء نواة من الموظفين المدربين في شعبة السكان في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا تتولى مساعدة البلدان في وضع وتنفيذ البرامج التدريبية وتزويد التدريب المتخصص الى المتدربين الذين يزورون شعبة السكان .

توسيع مركز المراجع في شعبة السكان الذى سيكون متاحا لممثلي الدول الاعضاء ومختلف الباحثين .

تعزيز الجهود الرامية الى تقديم المساعدة في الحصول على منح للابحاث والبحثات الدراسية .

(٢) فترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١

من بين الخطوات الرئيسية الواجب اتخاذها من اجل تحقيق اهداف هذا البرنامج الفرعي : (١) استمرار اصدار النشرة السكانية والمواد التدريبية باللغة العربية (من اجل المؤسسات التدريبية والباحثين) ، (٢) الاستمرار في تحسين مركز المعلومات السكانية (من اجل المؤسسات التدريبية والباحثين) ، (٣) مساعدة الجامعات والمعاهد في وضع وتنفيذ البرامج التدريبية في ميدان الاحصاءات السكانية ، والديمغرافيا ، والدراسات السكانية ، (٤) استمرار بذل الجهود في تقديم المساعدة من اجل الحصول على المنح للابحاث ، والبحثات الدراسية ومساعدة المرشحين لها .

(٣) فترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣

خلال فترة السنتين هذه سوف يستمر برنامج السكان بالمساعدة في تطوير وتعزيز المرافق الوطنية والاقليمية من اجل التدريب والبحث والمعلومات والخدمات الاستشارية في مجال السكان . وفضلا عن ذلك سيكون هناك استمرار في نشر المعلومات التقنية ذات الصلة (باللغتين الانكليزية والعربية) وتأمين المنح للباحثين المحليين والطلاب من ذوى المستوى العالي .

(٤) النشاطات الواردة في الاستراتيجية والتي يحتمل ان تكون ذات فائدة هامشية والتشريعات التي تتطلبها :

لا شـــيء .

٩- التمويل والادارة الانمائيـــان

الوحدة التنظيمية : اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

البرنامج ٩ : التمويل والادارة الانمائيان

ألف : التنظيم

١- الاستعراض المشترك بين الحكومات

تقوم اللجنة التي تجتمع كل عام باستعراض اعمال الامانة التنفيذية في هذا البرنامج . وقد عقد الاجتماع الاخير في نيسان/ابريل ١٩٧٧ . ولم تعتمد اللجنة هذا التقديم للخطة ، ولكنه سيقدم الى دورتها الخامسة في ايار/ مايو ١٩٧٨

٢- الامانة التنفيذية

ان وحدة الامانة التنفيذية المسؤولة عن هذا البرنامج هي شعبة التخطيط الانمائي التي كان يعمل بها سبعة موظفين فنيين بتاريخ ٣١ كانون الاول / د يسمبر ١٩٧٧ يشغل واحد منهم وظيفة ممولة من مصادر خارجة عن الميزانية . وبتاريخ ١ كانون الثاني / يناير ١٩٧٨ ، كان لدى الشعبة البرامج الموضوعية الخمسة التالية : التخطيط الانمائي والاسقاطات والسياسات الانمائية ، التجارة الدولية والتنمية ، التمويل والادارة الانمائيان ، العمل والادارة والاستخدام ، الشركات عبر الوطنية * . ومن بين البرامج الخمسة للشعبة ، يدار برنامج الشركات عبر الوطنية وفق ترتيب دون مستوى الشعبة هو مستوى " الوحدة " . اما البرامج الاربعة المتبقية فانها تدار داخل شعبة التخطيط الانمائي من غير ان يقابلها ترتيب دون مستوى الشعبة .

وكان وضع الموظفين في برنامج التمويل والادارة الانمائيين بتاريخ ٣١ كانون الاول /د يسمبر ١٩٧٧ كما يلي :

البرنامج	الموظفون الفنيون		
	الميزانية العادية	من خارج الميزانية	المجموع
التمويل والادارة الانمائيان	٢ **	-	٢ **

* المراجع A/31/6/Add.1 و A/32/6 .

** موظف فني واحد فقط كان يعمل بتاريخ ٣١ كانون الاول /د يسمبر ١٩٧٧ .

٣- الوحدات التي يتوقع القيام معها بنشاطات مشتركة هامة في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٣

من المتوقع استحداث نشاطات مشتركة هامة مع شعبة الادارة العامة والمالية، ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ، الامم المتحدة .

جيم : توزيع الموارد بين البرامج الفرعية

يتضمن هذا البرنامج ،في الوقت الحالي ، برنامجا فرعيا واحدا لاغراض الميزانية . وينتظر أن يكون الاتجاه في تخصيص الموارد للبرنامج الفرعي بالنسبة المئوية على النحو الوارد في الجدول التالي تقريبا .

الجدول : توزيع الموارد بين البرامج الفرعية

(مئويا)

البرنامج الفرعي *	١٩٧٨-١٩٧٩			١٩٨٠-١٩٨١			١٩٨٢-١٩٨٣		
	الميزانية العادية	من خارج الميزانية	المجموع	الميزانية العادية	من خارج الميزانية	المجموع	الميزانية العادية	من خارج الميزانية	المجموع
١- تعبئة وادارة الموارد المالية وتحسين القدرات الادارية للانماء المخطط	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

* في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨-١٩٧٩ (A/32/6) كان هذا البرنامج يتألف من برنامجين فرعيين الاول بعنوان " تعبئة الموارد المالية وتطوير الميزانيات " والثاني بعنوان " دعم القدرة الادارية والمؤسسية للانماء في المنطقة " . وقد اعيدت صياغة هذين البرنامجين الفرعيين تحت العنوان المشار اليه .

- دفعت الحصة السريعة التزايد لانفاقات الحكومة (المتكررة والانمائية على السواء) الحكومات الى اجراء فحص جدى لنظمها الخاصة بالايرادات . وجرى الكشف عن مصادر جديدة للتمويل الى جانب بذل الجهود لتحسين عائد المصادر التقليدية . الا انه رغم هذه الجهود ، فان أداء نظام الايرادات ،عامة ، ونظام الضرائب ، خاصة ، يترك مجالا كبيرا لادخال تحسينات من حيث الهيكل والادارة ،سواء كانت النظرة الى ذلك من زاوية العائد ، تخصيص الموارد ، توزيع الدخل و/ او اهداف التثبيت .

- أدت الجهود الرامية الى تغليط وبرمجة عملية التنمية في بلدان المنطقة الى دفع الحكومات الى وضع وتطوير الاطار المؤسسي اللازم مقرونا بالقدرات الفنية والادارية المناسبة . ورغم هذه الجهود ،تعاني صياغة الخطة وتنفيذها وتقييمها في جميع بلدان المنطقة تقريبا ، من بين ما تعاني ، من الضعف المؤسسي وعدم كفاية المهارات الفنية والادارية . وزاد من هذه المشكلة قصور النظام الادارى التقليدى . وظلت القواعد الموضوعة لعلاج أوجه النقص هذه ذات طابع بالغ العمومية .

(ج) السند التشريعي

السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي هو :

- قرارات الجمعية العامة ٢٦٢٦ (د-٢٥)* الفقرة ٤١ من المنطوق ،و ٢٥٦١ (د-٢٤)* الفقرة ٤ من المنطوق ،و ٢٥٦٢ (د-٢٤) * الفقرة ٢ من المنطوق ،و ٢٥٦٣ (د-٢٤) الفقرة ١ من المنطوق ، والقرار ٣٢٠٢ (د-٦) القسم ثانيا ٢ (ز) .

- قرارات المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١٦٣٢ (د-٥١) الفقرة ٣ من المنطوق ، و ١٦٣٣ (د-٥١) الفقرة ٢ من المنطوق ،و ١٦٧٧ (د-٥٩) الفقرات ١ و ٢ و ٣ من المنطوق ، والقرار ٢٠١٨ (د-٦١) الفقرة ٢ (أ) و (ب) من المنطوق .

(د) الاستراتيجية والناتج

(١) الوضع عند نهاية ١٩٧٩

سيتم انجاز دراستين : (١) التغطيط المالي في بلدان مختارة من غربي آسيا و (٢) تغير الهيكل الضريبي والانماء الاقتصادى في بلدان مختارة من غربي آسيا . وسيتم اعداد تقريرين عن (١) الاستعراض والتقييم السنويين للاتجاهات والتطورات في المالية العامة في المنطقة ،و (٢) تقرير الاستعراض والتقييم الرابع عن التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية في ميدان التمويل الانمائي لمعقد الامم المتحدة الانمائي الثاني . وسوف تكون

---

* تفويض يرجع الى اكثر من خمس سنوات .

(٣) فترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣

سوف تتابع الجهود خلال فترة السنتين هذه الاستراتيجية المبينة في (٢) اعلاه، ومن ثم ستركز على نشاطات معينة ذات النواتج الرئيسية التالية :

- النواحي المالية والادارية للمشروعات العامة في بلدان مختارة من غربي آسيا (دراسة).
- احتمالات تنسيق الضرائب بين الدول الاعضاء في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (دراسة) .
- اجتماع الفريق العامل المعنى بدور المشروعات العامة في عملية التنمية في المنطقة .
- نظم الخدمة المدنية والاحتياجات في بلدان مختارة من غربي آسيا .

(٤) النشاطات الواردة في الاستراتيجية والتي يحتمل ان تكون ذات فائدة هامشية والتشريعات التي تتطلبها :

لا شيء .

(هـ) الاثر المتوقع

ليس بالامكان وضع مؤشرات موضوعية لهذا البرنامج الفرعي في هذه المرحلة. الا انه من المتوقع ان تقدم النشاطات المحددة اعلاه تحت استراتيجية البرنامج الفرعي، والناتج المقابل، خطوطا توجيهية محددة لمساعدة حكومات البلدان الاعضاء في وضع تدابير وبرامج مناسبة تتعلق بالسياسة العامة وترمي الى : (١) صياغة خطط مالية شاملة (متوسطة وقصيرة الاجل) وتحسين المفاهيم والاساليب الفنية المستخدمة، (٢) علاج الضعف المؤسسي والنظري والاداري الذي يميز نظم حسابات ومراجعة الموازنة الحكومية ويزيد من فعاليتها كأداة هامة في التخطيط، (٣) تأسيس نظام ضريبي يحدد الضرائب التي تتمشى مع الهياكل الاجتماعية والاقتصادية السائدة واهداف واولويات التنمية، وتحسين القدرات الادارية اللازمة لتنفيذها الفعال و(٤) الزيادة المنهجية للقدرات الفنية والتنظيمية والادارية لنظام الادارة العامة مع التأكيد بصفة خاصة على المجالات المتعلقة بصياغة خطط وبرامج التنمية وتنفيذها وتقييمها .

١٠- العلـــــم والتكنولوجيـــــا

الوحدة التنظيمية : اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

البرنامج ١٠ : العلم والتكنولوجيا

ألف : التنظيم

١- الاستعراض المشترك بين الحكومات

ان عمل الامانة التنفيذية في هذا البرنامج يستعرض من قبل اللجنة التي تجتمع كل سنة . وكان آخر اجتماع لها في نيسان/ ابريل ١٩٧٧ . ولم يحظ هذا التقديم للخطة بموافقة اللجنة ، لكنه سيرفع اليها في دورتها الخامسة في ايار/ مايو ١٩٧٨ .

٢- الامانة التنفيذية

ان الوحدة المسؤولة عن هذا البرنامج في الامانة التنفيذية هي شعبة الموارد الطبيعية والعلم والتكنولوجيا ، وكانت تضم بتاريخ ٣١ كانون الاول /د يسمبر ١٩٧٧ ، تسعة موظفين من الفئة الفنية لا تغطى نفقات اى منهم من المصادر الخارجة عن الميزانية . ولم تكن للشعبة اية فروع / اقسام / وحدات بتاريخ ٣١ كانون الاول /د يسمبر ١٩٧٧ . وكانت حالة التوظيف في ٣١ كانون الاول /د يسمبر ١٩٧٧ في هذا البرنامج كما يلي :

البرنامج	الموظفون الفنيون		
	الميزانية العادية	من خارج الميزانية	المجموع
العلم والتكنولوجيا	٢	-	٢

٣- اوجه الاختلاف بين الهيكل الادارى الحالي والهيكل المقترح للبرنامج

لا شيء .

٢- التنسيق الرسمي داخل مجموعة مؤسسات الامم المتحدة

في اطار البرمجة المشتركة بين برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، وعملا بمذكرة التفاهم التي ستوقع بين البرنامج المذكور واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في هذا الصدد ، سوف تنسّق النشاطات المتعلقة بالتكنولوجيات الملائمة والسليمة بيئيا في اطار المركز العربي لنقل التكنولوجيا وتطويرها المرتأى انشاؤه ، او يضطلع بها بصورة مشتركة مع برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة .

٣- الوحدات التي يتوقع القيام معها بنشاطات مشتركة هامة في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٣

فيما عدا النشاطات المشتركة التي من المزمع القيام بها مع الوحدات الاخرى في الامانة التنفيذية للجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، من المتوقع ان تقوم نشاطات مشتركة هامة مع كل من مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية ، ومنظمة الاغذية والزراعة ، ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ، ومنظمة العمل الدولية ، واللجنة الاقتصادية لافريقيا ، وذلك في مجال تعزيز القدرات التكنولوجية لبلدان المنطقة عن طريق المركز العربي لنقل التكنولوجيا وتطويرها المخطط انشاؤه. كما يتوقع القيام بنشاطات مشتركة مع الامانة العامة لمؤتمر الامم المتحدة للعلم والتكنولوجيا ، ومكتب العلم والتكنولوجيا فيما يتعلق بمتابعة اعمال مؤتمر الامم المتحدة للعلم والتكنولوجيا للانماء .

جيم : توزيع الموارد بين البرامج الفرعية

يتوقع ان يكون الاتجاه في النسبة المئوية لتوزيع الموارد بين البرامج الفرعية مطابقا تقريبا لما هو وارد في الجدول التالي :

الوحدة التنظيمية : اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

البرنامج ١٠ : العلم والتكنولوجيا

البرنامج الفرعي ١ : التعاون الاقليمي في نقل العلم والتكنولوجيا وتطويرهما

(أ) الهدف

ان الهدف من هذا البرنامج الفرعي هو : (١) تشجيع التعاون الاقليمي في نقل العلم والتكنولوجيا وتطويرهما ، و (٢) مساعدة حكومات الدول الاعضاء في جهودها الرامية الى : تقوية قدراتها التكنولوجية ، واقامة المؤسسات القطرية والاقليمية الملائمة ومتابعة سير عملها ، وصياغة السياسات العامة والاجراءات من اجل اختيار التكنولوجيات الملائمة .

(ب) المشكلة المطروقة

ان تخطيط العلم والتكنولوجيا لم يحظ بالاهتمام والاهمية الملائمين ، وفي معظم الحالات لم يدرج في التخطيط القطري الشامل لدى البلدان الاعضاء . ان اختيار التكنولوجيا الملائمة له آثار هامة على مختلف جوانب التنمية الاقتصادية ، كما ان الترابط الموجود بين العلم والتكنولوجيا والتخطيط الانمائي ذو أهمية حيوية بالنسبة للبلدان الاعضاء . وفضلا عن ذلك فان تعزيز القدرات التكنولوجية في البلدان الاعضاء يستدعي بالضرورة اقامة و/او تعزيز المؤسسات القطرية والاقليمية الملائمة ، ومعظمها غير متوفر في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا . واخيرا ، فان المستوى الحالي لتطبيق التكنولوجيات الجديدة والملائمة على مختلف القطاعات منخفض جدا في جميع بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، على الرغم من ان هذه التكنولوجيات هي وسائل هامة جدا لتحقيق التنمية السريعة للموارد .

(ج) السند التشريعي

الفقرة ٤ (ع) من منطوق قرار الجمعية العامة ٣٢٠١ (د إ-٦) ، والفقرات رابعا (أ) و (ب) و (ج) و (د) و (هـ) وسابعا (ج) من منطوق قرار الجمعية العامة ٣٢٠٢ (د إ - ٦) ، والفقرات ٢ و ٣ و ٤ و ٦ من منطوق قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٠٠ (د-٥٧) ، والجزء ثالثا من قرار الجمعية العامة ٣٣٦٢ (د إ-٧) ، والفقرات ٢ (أ) و (ب) و (ج) و (د) من منطوق قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٢٨ (د - ٦١) ، والفقرتان (أ) و (ب) من منطوق قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٣٤ (د - ٦١) .

الناتج : تقرير عن استخدام تكنولوجيا الحاسبة الالكترونية لتطوير الموارد .

في سياق عمل الامانة العامة بخصوص التنمية الريفية والأمن الغذائي ، سوف تتركز الجهود ايضا على العلم والتكنولوجيا على مستوى الحقل والجوانب التكنولوجية للامن الغذائي .

النواتج : تتألف في هذا الصدد من دراسات او تقارير عن التكنولوجيا الملائمة على صعيد الحقل وعن البعد التكنولوجي لمشاكل الامن الغذائي في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا .

ان عناصر البرنامج الاخرى المنبثقة عن نتائج وتوصيات مؤتمر الامم المتحدة للعلم والتكنولوجيا من اجل الانماء سوف تشكل جزءا هاما من الاستراتيجية الواجب اتباعها في ١٩٨٠-١٩٨١ ، وسوف تقرر ، الى حد كبير ، النواتج الرئيسية الاخرى لفترة السنتين هذه .

(٣) فترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣

ان الاستراتيجية المزمعة لفترة السنتين هذه تتألف من اعداد دراسات معمقة عن المسائل التي تتناول نقل وتطوير وتطبيق التكنولوجيا ، ومساندة المؤسسات الاقليمية والقطرية لنقل التكنولوجيا وتطويرها ، ومتابعة التوصيات المنبثقة عن مؤتمر الامم المتحدة للعلم والتكنولوجيا من اجل الانماء ، وتنظيم وحضور الاجتماعات والحلقات الدراسية في هذا الميدان .

(٤) النشاطات الواردة في الاستراتيجية والتي يحتمل ان تكون ذات فائدة هامشية والتشريعات التي تتطلبها :

لا شيء .

(هـ) الاثر المتوقع

من المتوقع بحلول ١٩٨٣ ان يكون المركز العربي لنقل التكنولوجيا وتطويرها قد دخل مرحلة التشغيل الكامل ، ومن المتوقع لهذه المؤسسة ان تخدم جميع البلدان العربية وتسهم في تعزيز قدراتها التكنولوجية . وفضلا عن ذلك فان اثر البرنامج يجب ان ينعكس ايضا بدعم واقامة المراكز القطرية الجديدة التي ستكون جزءا من الشبكة المؤسسية لنقل التكنولوجيا وتطويرها . وليس ثمة اهداف ممكنة اخرى وموءشرات يمكن التحقق منها لأثر البرنامج الفرعي هذا في المرحلة الحاضرة ، ولكن من المتوقع ان يوءدي تنفيذ توصيات مؤتمر الامم المتحدة للعلم والتكنولوجيا من اجل الانماء (١٩٧٩) والتجربة المكتسبة من قبل الدول الاعضاء في اعداد الاوراق القطرية للمشاركة في اجتماعات المؤتمر والاجتماعات التحضيرية له ، الى الشروع بادخال تخطيط العلم والتكنولوجيا في التخطيط القطري والاقليمي الشامل ، واختيار افضل للتكنولوجيات الملائمة والتدابير الفعالة لتنظيم نقل التكنولوجيا ، والاعتماد الذاتي التدريجي في ميدان التكنولوجيا . وفضلا عن ذلك من المتوقع لجميع النشاطات المذكورة اعلاه ان توءدي الى زيادة القدرات التكنولوجية الاستيعابية للبلدان الاعضاء ، مما يوءدي بالتالي الى تطبيق اكثر توازنا وفعالية للعلم والتكنولوجيا على الانماء .

١١- الانمـــاء الاجتمـــــاعي

الوحدة التنظيمية : اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

البرنامج ١١ : الانماء الاجتماعي

ألف : التنظيم

١- الاستعراض المشترك بين الحكومات

يستعرض عمل الامانة التنفيذية في هذا البرنامج من جانب اللجنة التي تجتمع كل عام . وكان الاجتماع الاخير في نيسان/ابريل ١٩٧٧ . ولم تقر هذه الهيئة عرض هذه الخطة ، لكنها ستقدم الى دورتها الخامسة في ايار/مايو ١٩٧٨ .

٢- الامانة التنفيذية

ان وحدة الامانة التنفيذية المسؤولة عن هذا البرنامج هي شعبة الانماء الاجتماعي والاستيطان البشري التي كان يعمل بها ٦ موظفين فنيين في ٣١ كانون الاول/د يسمبر ١٩٧٧ يتقاضى واحد منهم راتبه من مصادر خارجة عن الميزانية . وكان وضع الموظفين في برنامج الانماء الاجتماعي في ٣١ كانون الاول/د يسمبر ١٩٧٧ كما يلي :

البرنامج	الموظفون الفنيون		
	الميزانية العادية	من خارج الميزانية	المجموع
الانماء الاجتماعي	٤	١	٥

٣- أوجه الاختلاف بين الهيكل الاداري الحالي والهيكل المقترح للبرنامج

لا شيء .

٤- الانجازات المتوقعة وعمليات اعادة التنظيم اللاحقة

(أ) الانجازات المتوقعة

من المتوقع انجاز عناصر البرنامج المشروحة في الفقرات ١٠/٣٧ الى ١٠/٣٨ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨-١٩٧٩ (A/32/6) .

الامم المتحدة للمرأة مع اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا اقتراحات المشاريع لصالح المرأة في المنطقة .

٣- الوحدات التي يتوقع القيام معها بنشاطات مشتركة هامة في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٣

بجانب الانشطة المشتركة الهامة مع الوحدات الاخرى لامانة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، من غير المتوقع في هذه المرحلة وجود انشطة مشتركة هامة مع الوحدات الاخرى في منظومة الامم المتحدة .

جيم : توزيع الموارد بين البرامج الفرعية

من المتوقع ان يكون الاتجاه في توزيع النسب المئوية للموارد على البرامج الفرعية تقريبا كما هو مبين في الجدول التالي :

توزيع الموارد بين البرامج الفرعية
(مئويـــا)

البرنامج الفرعي	١٩٧٨-١٩٧٩			١٩٨٠-١٩٨١			١٩٨٢-١٩٨٣		
	العادية	الميزانية من خارج الميزانية العادية	المجموع	العادية	الميزانية من خارج الميزانية العادية	المجموع	العادية	الميزانية من خارج الميزانية العادية	المجموع
١- التكامل والتغيير الاجتماعيان*	-	١٠٠	٧١	٦٠	٥٠	٥٥	٥٠	٥٠	٥٠
(أ) مشاركة الشباب	٢٢	-	-	-	-	-	-	-	-
(ب) ادماج المرأة	٢٢	-	-	-	-	-	-	-	-
(ج) الرعاية الاجتماعية الانمائية	٢٢	-	-	-	-	-	-	-	-
(د) الطاقة الاستيعابية	-	-	-	-	-	-	-	-	-
٢- الانماء الريفي والمجتمعي المتكامل **	٣٤	-	٢٩	٤٠	٥٠	٤٥	٥٠	٥٠	٥٠
	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

* يتضمن البرنامج الفرعي ١ ، لفترة ١٩٨٠-١٩٨٣ ، البرامج الفرعية ١ و ٢ و ٣ و ٥ للفترة ١٩٧٨-١٩٧٩ والمشار اليها في الوثيقة A/32/6 الفقرة ١٠ / ٣٨ .

** البرنامج الفرعي ٢ ورد بوصفه البرنامج الفرعي ٤ في الوثيقة A/32/6 الفقرة ١٠ / ٣٨ .

ايضا المساعدة لبلدين في انشاء اجهزة وطنية مسؤولة عن برامج النهوض بالمرأة وادماجها في المجتمع . بالاضافة الى ذلك سيتم تقييم برامج العمل وكذلك الهيكل التنظيمي للمنظمات النسوية في البلدين بالمنطقة في ضوء خطة العمل الاقليمية لصالح راسمي السياسة في هذين البلدين . وستعقد حلقة دراسية اقليمية حول الخدمات الاجتماعية الانمائية في ١٩٧٩ يحضرها الخبراء ومخططو الانماء الاجتماعي في المنطقة لتقدير وتقييم متطلبات الرعاية الاجتماعية والموارد للتكامل الاجتماعي للمجموعات السكانية . وستعرض الخطوط التوجيهية والتوصيات بشأن السياسات والنابعة من الدراسات الافرادية والمسوح والتقارير على مخططي الانماء الاجتماعي والخبراء وواضعي السياسات لامكانية اعتمادها .

(٢) فترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١

ستشهد فترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١ جهودا من جانب الشعبة نحو تزويد بلدين في المنطقة بخطوط توجيهية بشأن الخدمات الاجتماعية الانمائية للشباب والمرأة للادارات الحكومية المختصة وواضعي السياسات . وستوضع خطوط توجيهية مفصلة بقصد صياغة سياسة المشاركة الايجابية للشباب والنساء والجماعات الضعيفة وذلك لفائدة واضعي السياسات . وستواصل الشعبة ايضا تحديد البرامج والمشروعات الملحة التي تسهل التكامل والتغير الاجتماعيين . ومن الواضح جدا ان تجميع البيانات نشاط ضروري ومستمر للادارات الحكومية والقائمين بالابحاث . وستوضع الخطوط التوجيهية لسياسة تدريب زعيمات الحركة النسائية من قبل مجموعات الخبراء للمزيد من التوسع فيها وتحليلها . وستتناول الخطوط التوجيهية انماط المنظمات المؤسسية والمشاركة الشعبية وتخطيط المشاريع من اجل الادارات الحكومية والمنظمات النسوية القومية . وستعد الشعبة ايضا للمشاركة في المؤتمر العالمي للمرأة وستتشاور مع مخططي السياسة والخبراء بالمنطقة في هذا المجال .

(٣) فترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣

ستشهد فترة ١٩٨٢-١٩٨٣ مجهودات من جانب الشعبة نحو ترجمة الخطوط التوجيهية الى برامج عمل لادماج الشباب والمرأة والجماعات المحرومة في بلدين او ثلاث بالمنطقة . وسيكون التركيز على تطوير اقتراحات المشروعات حتى يمكن اعتمادها . وسيتم السعي للحصول على رأى الخبراء بشأن تنمية الخدمات الاجتماعية لمجموعات السكان المعنية . وستوجه الخدمات الاستشارية وبرامج التدريب نحو فحص نواحي السياسة واصلاح نظم الرعاية الاجتماعية الانمائية في بلدين او ثلاث من المنطقة .

(٤) النشاطات الواردة في الاستراتيجية والتي يحتمل ان تكون ذات فائدة هامشية والتشريعات التي تتطلبها :

لا شـــيء .

الوحدة التنظيمية : اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

البرنامج ١١ : الانماء الاجتماعي

البرنامج الفرعي ٢ : الانماء الريفي والمجتمعي المتكامل

(أ) الهدف

ان الهدف من هذا البرنامج الفرعي هو مساعدة الحكومات في تعزيز سياسات وخطط الانماء الريفي والمجتمعي المتكامل التي تهدف الى تعمير متوازن للريف والصياغة السليمة لمشروعات الانماء الريفي المتكامل وتنفيذها ، والى تقوية المؤسسات الريفية القائمة .

(ب) المشكلة المطروقة

توجه حكومات المنطقة في الوقت الحالي اهتماما ضئيلا للخطط والمشروعات التي ستوعى في المستقبل الى انماء شامل للقطاع الريفي والى زيادة مشاركة سكان الريف في عملية الانماء . فالجزء الاكبر من مشروعات الانماء الريفي والانماء الريفي في بلدان المنطقة تعالج اما قضية خاصة او قضايا قطاعية . وبالتالي هنالك حاجة (لم تستوعبها بلدان المنطقة بعد كليا) الى بدء اسلوب متكامل لتعمير الريف الذى سيحسن من نوعية حياة سكان الريف والذى يحتم تقوية المؤسسات الريفية القائمة و/او انشاء اخرى جديدة .

(ج) السند التشريعي

قرار الجمعية العامة ٣٥١٧ (د-٣٠) فقرات المنطوق ٦ و ٧ و ٤٥ .

(د) الاستراتيجية والناتج

(١) الوضع عند نهاية ١٩٧٩

ستشهد فترة السنتين ١٩٧٨-١٩٧٩ جهودا من جانب الشعبة في تجميع البيانات بشأن المشروعات والبرامج الحالية للانماء الريفي والمجتمعي في المنطقة . وعند نهاية ١٩٧٩ ستكون الشعبة قد قامت بمسوح ودراسات لتوفير الخطوط التوجيهية والمعلومات التي تساعد في صياغة الاقتراحات لسياسة انماء ريفي ومجتمعي متكامل . ستقدم البيانات المجمعة والمسوحات الى خبراء تعمير الريف في المنطقة كمرحلة اولى في تقييم مشروعات وخطط الانماء الريفي . وستعقد دورة تدريبية مشتركة بين الوكالات حول دور التواصل في الانماء المتكامل للريف لتدريب موظفي الحكومات على الاستخدام الفعال للتواصل ودوره في التعمير الريفي المتكامل . وستعد الشعبة وتشارك في المؤتمر العالمي للاصلاح الزراعي والانماء الريفي المقرر عقده عام ١٩٧٩ في روما .

١٢ - الإحصـــــــاءات

الوحدة التنظيمية : اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

البرنامج ١٢ : الاحصاءات

ألف : التنظيـــم

١- الاستعراض المشترك بين الحكومات

يستعرض نشاط الامانة التنفيذية في هذا البرنامج من قبل اللجنة التي تجتمع كل سنة . وقد عقد الاجتماع الاخير في نيسان/ابريل ١٩٧٧ . وهذا التقديم للخطة لم يحظ بموافقة اللجنة ، ولكنه سيطرح عليها في دورتها الخامسة في ايار/مايو ١٩٧٨ .

٢- الامانة التنفيذية

ان الوحدة المسؤولة في الامانة التنفيذية عن هذا البرنامج هي وحدة الاحصاءات التي كانت تضم بتاريخ ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ اربعة موظفين من الفئة الفنية لا تغطى نفقات اى منهم من المصادر الخارجة عن الميزانية .

٣- أوجه الاختلاف بين الهيكل الادارى الحالي والهيكل المقترح للبرنامج .

لا شـــيء .

٤- الانجازات المتوقعة وعمليات اعادة التنظيم اللاحقة

(أ) الانجازات المتوقعة

يتوقع انجاز عناصر البرنامج التالية الموصوفة في الفقرات ١٠/٤٠ الى ١٠/٤١ في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨-١٩٧٩ (A/32/6) :

(١) في ١٩٧٨-١٩٧٩

١/١ ، ١/٢ ، ١/٥ (١) ، ١/٦ (١) و (٢) و (٤) .

(٢) في ١٩٨٠-١٩٨١

١/٣ ، ١/٤ (١) ، ١/٥ (٢) ، ١/٦ (٣) ، ١٠/٧ .

جيم : توزيع الموارد بين البرامج الفرعية

من المتوقع للاتجاه في النسبة المئوية لتوزيع الموارد بين البرامج الفرعية ان يطابق تقريبا ما هو وارد في الجدول التالي :

الجدول : توزيع الموارد بين البرامج الفرعية

(مئويـــا)

البرنامج الفرعي	١٩٧٨-١٩٧٩			١٩٨٠-١٩٨١			١٩٨٢-١٩٨٣		
	الميزانية العادية	من خارج الميزانية	المجموع	الميزانية العادية	من خارج الميزانية	المجموع	الميزانية العادية	من خارج الميزانية	المجموع
١- تنمية الخدمات الاحصائية *	٨٥	٨٣	٨٥	٦٥	-	٦٥	٧٠	-	٧٠
(٢) مقارنات الدخل الحقيقي لبلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا **	١٥	١٧	١٥	-	-	-	-	-	-
٢- تطوير الحسابات القومية واحصاءات المالية والاسعار	-	-	-	٣٥	-	٣٥	٣٠	-	٣٠
	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

* ابتداء من فترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١ ، سوف تفصل عناصر البرنامج ١/٥، ١/٧، ١/٨ من البرنامج الفرعي ١ وتدرج في البرنامج الفرعي " تطوير الحسابات القومية واحصاءات المالية والاسعار " .

** ابتداء من فترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١ سوف يدرج هذا النشاط في البرنامج الفرعي " تطوير الحسابات القومية واحصاءات المالية والاسعار " .

الطاقة والسلع الاساسية الاولية، وعن حركات التبادل التجارى وعن الاسعار على الصعيدين القطرى والدولي، اقوى وأشد الحاحا .

(ج) السند التشريعي

ان السند الرئيسي لهذه النشاطات موجود في : (١) الفقرة الاولى من منطوق قرار الجمعية العامة ٢٥٦٣ (د-٢٤)، (٢) والفقرات ٢، ٣، ٤، ٦، من منطوق قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١٥٥٦ (د-٥٠)، (٣) والفقرة ١-ج من منطوق قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١٨١٨ (د-٥٥)، (٤) والفقرتان ١ و ٢ من منطوق قرار اللجنة ٤١ (د-٤) .

(د) الاستراتيجية والناتج

يرمي هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في تنمية خدمات المعلومات الاحصائية الموجودة لديها، والتعرف على الثغرات الموجودة في القاعدة الاحصائية والعمل على سدها ، وتقديم الدعم الى المراكز التدريبية القطرية والاقليمية القائمة عن طريق المشاركة في برامجها التدريبية، واسداء الخدمات الاستشارية في مجال تطوير المناهج، وتشجيع اتخاذ اجراء تعاوني على الصعيد الاقليمي من اجل تحديد الاحتياجات والمشاكل المشتركة ومواجهتها . وتتكون الاستراتيجية المزمع اتباعها من دراسة الانظمة الاحصائية القطرية القائمة في المنطقة، والتعرف على مواطن الضعف فيها، واقتراح الطرائق الكفيلة بتحسينها وتوسيعها، والمساعدة في تنفيذ هذه الطرائق . كما تشمل جمع وتصنيف وتقييم وتجهيز ونشر المعلومات الاحصائية وتطوير السلاسل والمؤشرات الاحصائية الملائمة والموثوق بها عن الجوانب الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية لبلدان المنطقة . وهذا يستلزم القيام بزيارات مكثفة الى بلدان المنطقة والاضطلاع بدراسات وحلقات تدريبية ودراسية في مجال الاحصاءات الاقتصادية والاجتماعية، واحصاءات التجارة الدولية واحصاءات الطاقة، الى جانب تقديم المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية في مجال مسوحات العينة والتعدادات والمنهجية الاحصائية الى الدول الاعضاء . كذلك تشمل الاستراتيجية الاحتفاظ بملف قائم على اساس المحاسبة الالكترونية للاحصاءات الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية .

(١) الوضع عند نهاية عام ١٩٧٩

في نهاية عام ١٩٧٩ سوف ينجز التقييم الشامل للانظمة الاحصائية القطرية القائمة ويرفع الى الاجتماع الاول للاحصائيين في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي اسيا لدراسته ووضع التوصيات بشأنه . وستكون البيانات قد جمعت بواسطة استبيان مصمم للتعرف على الثغرات ولاعطاء مؤشرات تدرج في الخلاصة الاحصائية للعالم العربي . وستكون المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية في مسوحات العينة والتعدادات والمنهجية الاحصائية قد قدمت الى جميع الحكومات التي تطلبها .

وبفضل اجتماعات الاحصائيين في منطقة اللجنة يرمي هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة بعض بلدان المنطقة في اتخاذ التدابير العملية التي من شأنها تحسين انظمتها وخدماتهـــا الاحصائية : وهكذا من المتوقع بحلول عام ١٩٨١ ان يكون بعض بلدان اللجنة التي لم تعتمد بعد بعضا من تصنيفات الامم المتحدة قد نفذت تدابير أوصى بها اجتماع الاحصائيين ، بما فيها استخدام التصنيف النموذجي الدولي للصناعة (ISIC) والتصنيف النموذجي للتجارة الدولية (SITC) والنظام المتناسق المقبل الذى يقوم بوضعه مجلس التعاون الجمركي . ومن المتوقع ايضا ان يتمكن بعض اقل البلدان نموا في المنطقة ، التي لديها انظمة احصائية هزيلة للغاية ، من وضع ونشر المعلومات الاحصائية الاساسية غير المتوفرة حتى الان . وبحلول عام ١٩٨٣ ، من المتوقع لحوالي خمسة بلدان في المنطقة ان تكون قد حسنت انظمتها الاحصائية ومقدرتها على القيام بمسح بالعينة لأسرها المعيشية .

وفضلا عن ذلك ، فان الارتفاع الكبير في الاسعار في بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، التي يتألف معظم سكانها من المزارعين التقليديين والعمال والموظفين في المدن ، جعل العديد من الحكومات تتدخل لتثبيت اسعار السلع الغذائية الاساسية والبنزين . وعليه فان قسما كبيرا من ميزانياتها يرصد للاعانات ، مما يفقد الاسعار معناها . ونظرا لنقص الدراسات الملائمة عن الاسعار واثر تقلباتها ، فقد اعتمدت الحكومات سياسات اقتصادية ارتجالية وغير مخططة كان لها آثار غير مرغوب فيها .

وهذه الحالة تستدعي وضع نظام منسق ومخطط بعناية لاحصاءات الاسعار والكميات ، الى جانب نظام للمقارنات ، بدرجة معقولة من الدقة ، للفروق القطرية في الانتاج والدخل والقوة الشرائية للعملات .

(ج) السند التشريعي

ان السند الرئيسي لهذه النشاطات موجود فيما يلي : (١) الفقرة ١ من منطوق قرار الجمعية العامة ٢٥٦٣ (د-٢٤) ، (٢) الفقرات ٢ و ٣ و ٤ و ٦ من منطوق قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٥٦٦ (د-٥٠) ، (٣) والفقرة ١- جيم من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٨١٨ (د-٥٥) ، (٤) والفقرتان ١ و ٢ من منطوق قرار اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ٤١ (د-٤) .

(د) الاستراتيجية والناتج

ان الاستراتيجية الواجب اتباعها في هذا الصدد تتألف من نشاطات ترمي الى مساعدة بلدان المنطقة على الاخذ بنظام الحسابات القومية واستخدامه ، وكذلك اعتماد واستخدام النظام المنسق لاحصاءات الاسعار والكميات . كما تشمل الاستراتيجية مساعدة البلدان في اعتماد مبادىء منهجية مقارنة (التعاريف والتصنيفات النموذجية ، الخ ...) والاخذ بالتقييم المقارن فيما يتعلق بالمجاميع المقدرة بقيمة العملات الوطنية . كذلك تشمل الاحتفاظ بملف قائم على اساس الحاسبة الالكترونية بشأن الحسابات القومية ، واحصاءات المالية والاسعار في صيغة ملائمة للاستخدام من قبل الشعب الاساسية في الامانة التنفيذية للجنة الاقتصادية لغربي آسيا والمؤسسات الاقليمية والباحثين .

(١) الوضع عند نهاية عام ١٩٧٩

بحلول نهاية ١٩٧٩ ، ستتوفر سلسلة من تقديرات الحسابات القومية لبلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا لدى الامانة التنفيذية لهذه اللجنة وستكون قد صدرت بعض المنشورات عن الحسابات القومية مما يسهل عمل التحليل في مجال التخطيط والبرمجة الاقتصاديين والاجتماعيين . وستكون قد عقدت دورة تدريبية عن تقديرات الحسابات القومية بالاسعار الثابتة

الحسابات القومية بالاسعار الثابتة سوف يزوّد بلدان المنطقة بالادوات اللازمة من أجل التقييم الفعلي للتقدم القطرى نحو بلوغ اهداف الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد التنمية الثانـــي .

ان النشاط الذى يتناول مقارنات الاسعار والدخل الحقيقي سوف يسهم في اعتماد مبادىء منهجية مقارنة ، وادخال التقييم المقارن فيما يتعلق بالمجاميع المقدرة بقيمة العملات الوطنية ، واستخدام البيانات في سياق دولي ، والمقارنة الدولية للمجاميع الخاصة بالناتج المحلي والانفاق في بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا . كما انه سيوفّر المعلومات بشأن الاثر المختلف لعملية التضخم على مختلف بلدان المنطقة .

وقد ساهمت وحدة الاحصاءات ايضا في تدريب الاحصائيين في المعاهد التدريبية الاقليمية وستواصل المشاركة في عملية تدريب الكوادر الاحصائية في المنطقة لا سيما في مجـــال الحسابات القوميـــة .

١٣- النقـــل والمواصـــلات والسياحة

الوحدة التنظيمية : اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

البرنامج ١٣ : النقل والمواصلات والسياحة

ألف : التنظيم

١- الاستعراض المشترك بين الحكومات

يتم استعراض عمل الامانة التنفيذية في هذا البرنامج من قبل اللجنة التي تجتمع سنويا . وكان الاجتماع الاخير لها في نيسان/ ابريل ١٩٧٧ . ولم يحظ هذا التقديم للغطة بموافقة اللجنة ولكنه سيرفع اليها في دورتها الخامسة في ايار/مايو ١٩٧٨ .

٢- الامانة التنفيذية

ان الوحدة المسؤولة عن هذا البرنامج في الامانة التنفيذية هي شعبة النقل والمواصلات والسياحة وهي تضم ستة موظفين من الفئة الفنية اعتبارا من ٣١ كانون الاول /د يسمبر ١٩٧٧ ، منهم موظف واحد تغطى نفقاته من مصادر خارجة عن الميزانية .

٣- اوجه الاختلاف بين الهيكل الاداري الحالي والهيكل المقترح للبرنامج

لا شيء .

٤- الانجازات المتوقعة وعمليات اعادة التنظيم اللاحقة

(أ) الانجازات المتوقعة

ان عناصر البرنامج التالية الموصوفة في الفترات ١٠/٤٥ الى ١٠/٤٧ في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨-١٩٧٩ (A/32/6) من المتوقع لها ان تستكمل :

(١) في ١٩٧٨-١٩٧٩

انظر الفقرة ٥ .

(٢) في ١٩٨٠-١٩٨١

ان العناصر ٢/١و٢/٢و٢/٣ التي بدأت خلال فترة السنتين السابقة سوف تستكمل .

(ب) عمليات اعادة التنظيم اللاحقة

لا شيء .

٣- الوحدات التي يتوقع القيام معها بنشاطات مشتركة هامة في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٣

من الموقع القيام بنشاطات مشتركة هامة مع :

(أ) المنظمة الاستشارية الحكومية الدولية للملاحة البحرية في مجال الشحن البحرى .

(ب) ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية المركز المعنى بالموارد الطبيعية والطاقة والنقل في ميدان النقل البرى .

(ج) الاتحاد الدولى للمواصلات السلكية واللاسلكية في ميدان المواصلات السلكية واللاسلكية .

(د) اللجنة الاقتصادية لاوروبا حول القوانين والانظمة الدولية للنقل الداخلي .

جيم : توزيع الموارد بين البرامج الفرعية

ان الاتجاه في النسبة المئوية لتوزيع الموارد على البرامج الفرعية من المتوقع له ان يكون تقريبا كما هو وارد في الجدول التالي :

الجدول : توزيع الموارد بين البرامج الفرعية

(مئويا)

البرنامج الفرعي*	١٩٧٨-١٩٧٦			١٩٨١-١٩٨٠			١٩٨٣-١٩٨٢		
	الميزانية العادية	من خارج الميزانية	المجموع	الميزانية العادية	من خارج الميزانية	المجموع	الميزانية العادية	من خارج الميزانية	المجموع
١- تطوير النقل المتكامل	-	-	-	٧٨	١٠٠	٨٢	٧٨	١٠٠	٨٢
(١) احصاءات النقل والمواصلات والسياحة	١٠	٤	٨	-	-	-	-	-	-
(٢) تكامل النقل	٦١	٧٥	٦٦	-	-	-	-	-	-
(٣) تكنولوجيات النقل والمواصلات	١٥	٤	١١	-	-	-	-	-	-
٢-(٤) تطوير السياحة	١٤	٠	١٠	١١	٠	٩	١١	٠	٩
٣- تطوير خدمات المواصلات السلكية واللاسلكية	٠	١٧	٥	١١	٠	٩	١١	٠	٩
	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

* (١) الى (٤) تعني البرامج الفرعية الاربعة الواردة في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٧٨-١٩٧٩ (A/32/6) الفقرة ١٠/٤٥ . وكما شرح في الفقرة ٥ من القسم ألف، فان البرامج الفرعية (١) (٢) (٣) قد دمجت معا لتشكل البرنامج الفرعي ١ بعنوان "تطوير النقل المتكامل". اما البرنامج الفرعي ٣ فكان يشكل فيما مضى عنصر برنامج تحت البرنامج الفرعي (٣) .

(ج) السند التشريعي

الفقرة ١-أ من منطوق قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١٨١٨ (د-٥٥).

(د) الاستراتيجية والناتج

(١) الوضع عند نهاية ١٩٧٩

ان الدراسات التي تقع ضمن الاطار العام لعنوان " تكامل النقل في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا" ستكون قد انتهت في اواخر ١٩٧٩. ان تعميم هذه الدراسات والتوصيات المنبثقة عنها على الحكومات الاعضاء للنظر فيما سوف يؤدى الى الدعوة الى عقد اجتماعات لمجموعات خبراء مشتركة بين الحكومات واستعراض الدراسة والتوصية بالقيام بمزيد من التدابير للمرحلة الثانية ، اى دراسات الجدوى في ميادين محددة من شبكات النقل والمواصلات في المنطقة .

(٢) فترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١

خلال فترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١ سيتم تنفيذ نشاط المتابعة كما اشير اليه اعلاه (دراسات الجدوى) .

وبالاضافة الى نشاط المتابعة الذى يأخذ شكل دراسات الجدوى ،فان تطوير النقل المتكامل سوف يستمر عبر جهود تشتمل على الخدمات الاستشارية التي ترمي الى (١) تطبيق الاتفاقيات والانظمة الدولية والعمل على تحقيق الانسجام بين الانظمة الوطنية والاقليمية ، (٢) والتوحيد القياسي وتبسيط وثائق النقل والسفر على الصعيد الاقليمي ،(٣) واقامة مراكز تدريبية اقليمية لمختلف فئات موظفي النقل .

ان الناتج اثناء فترة السنتين هذه سوف يتألف من تقارير عن جدوى المشاريع (التقنيون الحكوميون والمؤسسات المالية) ،ومقترحات خاصة بتطبيق الاتفاقيات والانظمة الدولية المخصصة بالدرجة الاولى لواضعي السياسة العامة ،ومقترحات وتقارير عن التوحيد القياسي الاقليمي وتبسيط وثائق السفر للدوائر التقنية الحكومية والجهات العاملة في هذا الميدان ،ومقترحات بشأن اقامة المراكز التدريبية الاقليمية لموظفي النقل (للدوائر الحكومية والمنظمات الاقليمية) .

(٣) فترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣

ينبغي للبرنامج الفرعي بالضرورة ان يكون مصمما على اساس مستمر لمساعدة البلدان الاعضاء في جهودها المبذولة لصياغة وتنفيذ المشاريع المتعلقة بشبكات النقل والمواصلات وذلك بغية تحقيق تكامل النقل في المنطقة . ولذلك فان تحديد المشاريع لتحقيق هذا التكامل سيكون نشاطا مستمرا مع ما يتصل به من مخرجات في صيغة مقترحات للمشروع ودراسات جدوى معدّة من اجل التقنيين في الحكومة والمؤسسات المالية . وفضلا عن ذلك من المتوقع التوصل الى

الوحدة التنظيمية : اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

البرنامج ١٣ : النقل والمواصلات والسياحة

البرنامج الفرعي ٢ : تطوير السياحة

(أ) الهدف

ان الهدف من هذا البرنامج الفرعي هو تشجيع تطوير السياحة بزيادة الجهود من اجل دمج الموارد وتطوير القدرة القومية الكامنة والهيكلية الاساسية .

(ب) المشاكل المطروقة

ان غربي آسيا غنية في تراثها الحضارى المتنوع الذى يعود في تاريخه الى أقدم المدنيات ، ويشهد على ذلك حتى في يومنا هذا الآثار المحسوسة القديمة . ولم تلبث هذه المنطقة ان اصبحت واجهة عرض للتنمية الصناعية بينما تنفذ فيها المشاريع على نطاق لم يسبق له مثيل في العالم . وهنالك نطاق يمكن التنبؤ به من المناخ وتغيرات الفصول التي يمكن الاستفادة منها بصورة بنّاءة في اقامة برامج السفر للمتعة الصحية والسياحة . وتعتبر هذه المنطقة " غير مكتشفة" نسبيا ولذلك فانها تقدم شيئا مختلفا .

ان تطوير واستغلال المرافق السياحية يفتح قناة جديدة اخرى من التنوع لتوسيع القاعدة الاقتصادية في كل من البلدان الاعضاء .

ان المشاكل الموجودة اليوم تنبع من نقص شامل في المرافق من اجل المسافرين في المنطقة ، لا سيما المرافق المعدة من اجل السفر الجماعي ، والرحلات الجماعية ، الخ ، التي من شأنها تخفيض التكلفة لكل فرد واجتذاب سوق أوسع . وليس هنالك خطة رئيسية شبه اقليمية او اقليمية من اجل تنظيم مراحل تطوير المشاريع السياحية التي قد تؤدى الى حملة دعائية دولية ناجحة واستغلال ممكن فيما بعد .

(ج) السند التشريعي

الفقرة ١-أ من منطوق قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١٨١٨ (د - ٥٥) .

(د) الاستراتيجية والناتج

(١) الوضع عند نهاية عام ١٩٧٩

لقد وضعت الدراسات القطرية لاكتشاف وتقييم امكانية تطوير السياحة في بلدان مختارة داخل اطار مجموعتين فرعيتين اقليميتين ، وهما العراق والاردن ولبنان وسوريا

الوحدة التنظيمية : اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

البرنامج ١٣ : النقل والمواصلات والسياحة

البرنامج الفرعي ٣ : تطوير خدمات المواصلات السلكية واللاسلكية

(أ) الهـــدف

ان الهدف من هذا البرنامج الفرعي هو مساعدة البلدان الاعضاء في تطوير خدمات المواصلات السلكية واللاسلكية وذلك على الاصعدة القطرية وشبه الاقليمية والاقليمية، والنهوض بالمرافق التدريبية في ميدان المواصلات السلكية واللاسلكية .

(ب) المشاكل المطروقة

ان بلدان منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، والتي تأثرت بصورة مباشرة او غير مباشرة من تدفق رأس المال الى هذه المنطقة، تمر الآن بمرحلة ضخمة من اعادة التركيب للهيكلية الاساسية العمرانية، والتي تعتبر المواصلات السلكية واللاسلكية جزءا حيويا منها .

وفي نهاية ١٩٧٨ سوف يكون هنالك مجموع قدره ٢ر٨ مليون من خطوط التحويل الهاتفي قيد التشغيل، وبحلول ١٩٨٠ من المخطط لها ان تزداد الى ٣ر٦ مليون، بينما تشير الاسقاطات الى انه بحلول ١٩٨٥ ستدعو الحاجة الى ٦ر٩ مليون وبحلول ١٩٩٠ الى ١٣ر٢ مليون. وفي الوقت ذاته فان نقاط الوصل للتحويل الدولي، بما فيها الاقمار الصناعية ونقاط الوصل بالكابلات، سواء داخل المنطقة او مع المناطق الاخرى، تتقدم بمعدل لم يسبق له مثيل مما يستوجب تقوية الجهود التعاونية الاقليمية في مختلف جوانب المواصلات السلكية واللاسلكية.

لذا ثمة حاجة متزايدة للترشيد والتعاون ما بين الحكومات بحيث يشمل التوحيد القياسي للمعدات والشبكات، والترتيبات المتبادلة من اجل التحويل عبر طرق بديلة، والبرامج التعليمية، وضبط موجات التردد الاذاعي ومراقبتها، والمواصلات السلكية واللاسلكية البحرية المنسقة، الخ .

(ج) السند التشريعي

الفقرة ١-أ من منطوق قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٨١٨ (د - ٥٥) .

(د) الاستراتيجية والناتج

(١) الوضع عند نهاية عام ١٩٧٩

من المتوقع انه بالتعاون مع الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ستكون قد اجريت دراسة لانشاء المرافق ونقاط الوصل للمواصلات السلكية واللاسلكية المنسقة فيما بين بلدان غربي آسيا وبين هذه المنطقة وباقي انحاء العالـــم .

١٤- الشـــركات عبـر الوطنيـــة

الوحدة التنظيمية : اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، الوحدة المعنية بالشركات عبر الوطنية والمشتركة بين اللجنة والمركز المعني بالشركات عبر الوطنية *

البرنامج ١٤ : الشركات عبر الوطنية

البرنامج الفرعي ١ : الشركات عبر الوطنية في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

(أ) الهـــدف

ان الهدف من هذا البرنامج الفرعي هو مساعدة بلدان المنطقة في تعاملها مع الشركات عبر الوطنية و أعمالها على الصعيدين القطري والاقليمي .

(ب) المشكلة المطروقة

ان تطوير نظام بيانات عن الشركات عبر الوطنية لكل من بلدان المنطقة أمر ذو أهمية بالغة لتوليد المعلومات عن اسهام الشركات عبر الوطنية في المنطقة . وكذلك فان الترتيبات الملائمة ضرورية لرصد نشاطات الشركات عبر الوطنية بصورة منهجية مستمرة . فمن الضروري تقييم ادائها والعمل باستمرار على دراسة مدى تكاملها او تعارضها مع غايات واهداف جهود التنمية الوطنية ومبادىء النظام الاقتصادي الدولي الجديد . ان البحوث الخاصة بالشركات عبر الوطنية في المنطقة ، وحتى في قطاع النفط حيث للشركات عبر الوطنية فيه تاريخ طويل ، لا تزال هامشية . اذ لا يتوفر الا القدر اليسير من المعلومات عن نشاطات الشركات عبر الوطنية في المنطقة سواء من المنظار الاقتصادي الضيق او الواسع . وتدعو الضرورة الى تحليل التدفق التراكمي والسنوي للاستثمارات الاجنبية المباشرة في بلدان المنطقة ، ولا بد من دراسة وتحديد الآثار المترتبة على السياسة العامة . فبلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا غير متزودة تزودا كاملا حتى الان بالخبرة الفنية الوطنية للتعامل مع الشركات عبر الوطنية . وبالتالي ثمة ضرورة لتوفير الخدمات الاستشارية التقنية والبرامج التدريبية للموظفين الحكوميين .

(ج) السند التشريعي

الفقرة ١١ من منطوق قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٦١ (د-٥٩) .

(د) الاستراتيجية والناتج

(١) الوضع عند نهاية ١٩٧٩

سيتم جمع كمية كبيرة من المعلومات لاقامة شبكة معلومات شاملة عن اعمال الشركات عبر الوطنية في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا وسوف تجرى الدراسات

---

* المركز المعني بالشركات عبر الوطنية (نيويورك) .

عن الشركات عبر الوطنية والملاحظات الخاصة في سياسات الاستثمار الاجنبي الى بلدان المنطقة. كما تستمر الدراسات بشأن القطاعات المختارة وبعض المشاريع الاخرى وذلك في فترة ١٩٨٢-١٩٨٣. وبالنسبة لكل من الدراسات والابحاث، بما فيها جمع البيانات والتجهيز والتحليل، من المزمع القيام بزيارات قطرية واسعة النطاق واجراء المشاورات مع الشركات عبر الوطنية ومع واضعي السياسة العامة. كما سيتم تنظيم الخدمات الاستشارية التقنية والبرامج التدريبية.

(٤) النشاطات الواردة في الاستراتيجية والتي يحتمل ان تكون ذات فائدة هامشية والتشريعات التي تتطلبها :

لا شـــيء .

(هـ) الاثر المتوقع

من المتوقع للنشاطات الواردة في الخطة المتوسطة الاجل ان تؤدي الى زيادة الادراك للمسائل المتعلقة بالشركات عبر الوطنية. ومن شأنها ان تزود حكومات بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا بخطوط توجيهية من اجل رسم السياسات العامة فيما يتعلق بالاستثمارات الاجنبية والشركات عبر الوطنية وذلك في ضوء استراتيجياتها وخططها الانمائية. ومن المأمول، عن طريق النشاطات الواردة اعلاه، تعزيز وتحسين القدرة على المفاوضة والمساومة لدى البلدان فيما يتعلق بالشركات عبر الوطنية. وسوف يحصل موظفو الحكومة على معرفة وتجربة اوسع بواسطة البرامج والدورات التدريبية.

الاستقصائية التي تتناول وجود الشركات عبر الوطنية في المنطقة . وسوف تدرس قوانين الاستثمارات الاجنبية والسياسات والعقود والاتفاقات بين المؤسسات الاهلية والشركات عبر الوطنية ، وذلك بغية تقييم الاتجاهات والعمل ، لاغراض السياسة العامة ، على تحديد المجالات ذات الاهتمام الخاص بالنسبة للبلدان الاعضاء . وسوف تشمل هذه الدراسات بعض جوانب الشركات عبر الوطنية في ميادين النفط والشحن البحرى والمصارف والتأمين . وسيعمل على التحقق من احتياجات بلدان المنطقة في مجالات المعلومات والابحاث والمساعدة التقنية .

(٢) فترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١

حالما تقام شبكة المعلومات سيكرس المزيد من الموارد للابحاث وتحليل السياسة العامة . وسيتم تنسيق العمل مع نشاطات المركز المعنى بالشركات عبر الوطنية في بضعة قطاعات . وستجرى الابحاث بشأن مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بالشركات عبر الوطنية ، وسيبحث بصفة خاصة اثر الشركات عبر الوطنية على ميزان المدفوعات والعمالة . وسيتم جمع البيانات عن مختلف جوانب الاستثمار الاجنبي في بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا . وسوف تشمل المخزون من رأس المال الاجنبي والتدفق السنوى للاستثمار الاجنبي ، والتدفق الصادر للاموال الذى يتضمن بعض العناصر مثل استعادة راس المال من سوق الاستثمار ، وترحيل ارباح الاستثمار الاجنبي وغيرها من الامور التي تنعكس في حساب ميزان المدفوعات .

وسوف تجرى زيارات ميدانية بهدف جمع المعلومات . كما تجرى نقاشات مكثفة مع السلطات المختصة التي تهتم بعمليات الشركات عبر الوطنية في بلدان المنطقة ، وتكون بمثابة مراكز تنسيق لها . وسوف يتم تبادل المعلومات والتجارب مع منظمات الابحاث في المنطقة ومع الوحدات المشتركة الاقليمية الاخرى المعنية بالشركات عبر الوطنية .

وسيتم اعداد الدراسات التي تشمل الخطوط التوجيهية والتوصيات المتعلقة بالسياسات العامة . ولسوف تشمل مختلف جوانب العلاقات الحكومية مع الشركات عبر الوطنية ، كالشركات عبر الوطنية والتنمية الاقتصادية على الصعيد الاقتصادى الواسع النطاق ، واهداف البلد المضيف والاستثمار الاجنبي ، والتعاون بين الحكومات ، والقوانين والانظمة ، والاشراف على تنفيذها ، ونظام الضرائب ، وتقييم فوائد وتكاليف مختلف شروط المشاركة الاجنبية واسعار التحويل .

وسيتم تنظيم الحلقات التدريبية والحلقات الدراسية وبرامج التدريب لموظفي الحكومة المهتمين بالشركات عبر الوطنية ، بالتعاون مع حكومات المنطقة ، والمركز المعني بالشركات عبر الوطنية وذلك بهدف تعزيز القدرة على المفاوضة لدى البلدان المضيفة .

(٣) فترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣

سوف تستكمل باستمرار الموجزات الخاصة بالشركات . وسوف تزود المعلومات

(٢) فترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١

اثناء فترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١ سيعقد اجتماع فريق خبراء مشترك بين الحكومات لاستعراض الدراسة او المسح لمرافق المواصلات السلكية واللاسلكية في المنطقة ولوضع الخطوط التوجيهية والتوصيات من اجل البرامج الموجهة نحو العمل . وفي سياق هذه التوصيات ستوضع مقترحات من اجل اقامة جهاز لتنفيذ توصيات فريق الخبراء في مجال المواصلات السلكية واللاسلكية ، وبصفة خاصة فيما يتعلق بالتوحيد القياسي للمعدات بالنسبة للمنطقة ككل .

وسوف تزوّد البلدان الاعضاء بالمساعدة والمشورة بشأن اقامة شبكات المواصلات السلكية واللاسلكية الوطنية الملائمة ، على ان تكون جيدة التكامل فيما بينها وامع شبكات الوصل في العالم .

ان النواتج اثناء هذه الفترة سوف تتكون من " مقترحات مشاريع موجهة نحو العمل" من اجل تنمية خدمات المواصلات السلكية واللاسلكية وهي معدة من اجل الادارات التقنية الحكومية وواضعي السياسة . وكذلك مقترحات من اجل اقامة جهاز اقليمي لزيادة التعاون الاقليمي في مجال المواصلات السلكية واللاسلكية لا سيما فيما يتعلق بالتوحيد القياسي للمعدات (من اجل واضعي السياسة العامة) . وتقارير استشارية عن مختلف جوانب تطوير المواصلات السلكية واللاسلكية من اجل الادارات التقنية .

(٣) فترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣

تستمر نشاطات المتابعة التي بدأت اثناء فترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١ .

بالاضافة الى ذلك من المتوقع للنواتج الرئيسية التالية ان تحصل اثناء فترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣ : مقترحات من اجل اقامة مرافق تدريبية لتطوير الخبرة الفنية في ميادين التخطيط والتشغيل والصيانة للخدمات السلكية واللاسلكية في المنطقة (للادارات التقنية والمنظمات الاقليمية) . تقارير عن صياغة التعريفات القياسية والرسوم من اجل الجهات المستخدمة في الاقليم (للادارات التقنية) .

(هـ) الاثر المتوقع

ان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، بالتعاون مع الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وحكومات البلدان المعنية ، سوف تساعد عن طريق اقامة التنظيم والجهاز اللازمين من اجل النهوض بالانشطة في ميدان المواصلات السلكية واللاسلكية ومن شأن هذه الانشطة ان تساعد ماديا في اقامة شبكات مواصلات سلكية ولاسلكية وطنية ملائمة ومتكاملة كليا في اطار شبكات الوصل الاقليمية وفيما بين الاقاليم . كما ان التزويد الملائم لمرافق التدريب سوف يتاح من اجل ادارة وتشغيل وصيانة خدمات المواصلات السلكية واللاسلكية . وسوف يكون قد تحقق قدر من التوحيد القياسي للمعدات مما يؤدي الى الاستخدام الفعال والصيانة الاقتصادية مما يسهل ايضا امكانات تطويرة قدرة على انتاج شبكة هامة من المواصلات السلكية واللاسلكية المتكاملة في المنطقة .

من جهة ، وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والجمهورية العربية اليمنية من جهة اخرى . ولقد حددت الدراسات فرص التنمية السياحية وأشارت الى ضرورة ايجاد تعاون بين الاقطار في التنمية المنسقة للهيكلية الاساسية السياحية والمرافق وفي تنظيم الجهاز الدعائي المطلوب .

وخلال فترة السنتين ١٩٧٨-١٩٧٩ من المخطط القيام بنشاط متابعة للتوصيات المنبثقة عن هذه الدراسات بما في ذلك اجتماعات الخبراء للعمل المتضافر في هذا الصدد .

وبحلول نهاية ١٩٧٩ ستكون وضعت استراتيجية مشتركة لتنمية الهيكلية الاساسية السياحية في المجموعتين شبه الاقليميتين المذكورتين اعلاه .

(٢) فترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١

في اطار الاستراتيجية الموضوعة من اجل تنمية الهيكلية الاساسية السياحية سوف تنصب النشاطات بصفة خاصة على تعريف فرص الاستثمار المحددة في المجموعتين شبه الاقليميتين المختارتين .

وسيتم توسيع استراتيجية تنمية الهيكلية الاساسية السياحية لتشمل كل المنطقة بغية صياغة خطة رئيسية اقليمية لتنمية السياحة .

ان الناتج لفترة السنتين هذه سوف يتألف من دراسات عن فرص الاستثمار في السياحة في المجموعتين شبه الاقليميتين تعد للدوائر الحكومية المعنية والمؤسسات المالية ، الى جانب تقارير عن الخطة الرئيسية الاقليمية لتنمية السياحة وذلك من اجل الدوائر التقنية .

(٣) فترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣

ان فترة السنتين من البرنامج هذه سوف تتابع اعتماد وتنفيذ الخطة الرئيسية الاقليمية للسياحة وذلك عن طريق اجراء الدراسات عن المشاكل المحددة ، واقامة العلاقات الدراسية وتقديم الخدمات الاستشارية .

(هـ) الاثر المتوقع

بحلول عام ١٩٨٣ من المتوقع ان تنصب الدراسة الجدية على خطتين شبه اقليميتين للتنمية المشتركة للهيكلية الاساسية السياحية ، وهما لبنان وسوريا والعراق والاردن من جهة ، والجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية من جهة اخرى .

ومن المتوقع ايضا انه بحلول ١٩٨٣ ستكون بعض المشاريع التي يمكن دعمها ماليا قد صيغت وبدىء بتنفيذها .

المخرجات الرئيسية التالية اثناء فترة ١٩٨٢-١٩٨٣ : مقترحات وتقارير عن انشاء مجالس الشاحنين والاجهزة الاستشارية على الصعيدين الوطني والاقليمي ، وشركات النقل البرى ، ورابطات ادارة الموانىء على اساس شبه اقليمي واقليمي المعدّة لخدمة الدوائر التقنية وغرف التجارة والاتحادات ، وتقارير الندوات العلمية والحلقات الدراسية والحلقات التدريبية ، الخ ، في تخطيط النقل ، والادارة والعمليات لفائدة التقنيين في الحكومة وواضعي السياسة العامة .

(هـ) الاثر المتوقع

تحت ضغط المتطلبات الجديدة بذلت الجهود في كل مكان تقريبا من منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا لتوسيع قدرة شبكات النقل بالتعاون مع المنظمات الاقليمية ، ولبلوغ هدف الوحدة الاقتصادية والتكامل الاقتصادى . ومن المتوقع للنشاطات المخططة ان تزوّد البلدان الاعضاء بآفاق جديدة لصياغة برامج ومشاريع تطوير النقل فيها ، بما ينسجم مع جاراتها ، الامر الذى يجب ان يؤدى الى اقامة شبكات نقل اكثر كفاءة واقتصادا في المنطقة .

ان ادخال الاساليب الجديدة في شبكات النقل في كل من البلدان يجب ان يتم داخل اطار التطورات التكنولوجية الشاملة في شبكات النقل والمواصلات في المنطقة تفاديا لقصور شبكات النقل الوطني عن الارتباط المرغوب بنقاط الوصل الدولية ، الامر الذى قد يجعل التكامل الاقليمي اكثر صعوبة .

ان الدراسات واجتماعات مجموعات الخبراء التي من المخطط القيام بها خلال فترة الخطة من المتوقع لها ان توفر هيكلا للعمل المتضافر ، وان تعمل على تحقيق الانسجام بين قرارات السياسة العامة على الصعيدين الوطني والاقليمي فيما يتعلق بهذه الجوانب . اما فيما يتعلق بمشاريع الاستثمار من اجل حيازة وتشغيل اساطيل النقل المتخصصة ، فان التعاون الاقليمي المنشود بين البلدان العربية من شأنه تحسين استخدام المعدات والمرافق ، وبالتالي زيادة كفاءة شبكات النقل .

بالاضافة الى ما تقدم من المتوقع انه بحلول نهاية فترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣ : ستكون قد اقيمت مجالس شاحنين على الاصعدة القطرية/شبه الاقليمية والاقليمية في المنطقة وذلك لتوفير الجهاز الفعال من اجل المفاوضات مع اتحاد خطوط الملاحة بشأن المسائل المتصلة باسعار الناولون وحماية مصالح الشاحنين ، وستكون البلدان الاعضاء قد انضمت الى مختلف الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالنقل وقد تقدمت تقدما محسوسا في تطبيقها في كل من البلدان عن طريق العمل الادارى ، واذا دعت الحاجة ، التشريعي . وسيكون قد تم التوصل الى التوحيد القياسي الاقليمي لوثائق النقل والسفر لتسهيل حركة المرور الدولية ، وكذلك اقامة بعض المراكز التدريبية الاقليمية لمختلف هيئات موظفي النقل ستكون قيد الدراسة الجدية او تكون قد اقيمت فعلا .

الوحدة التنظيمية : اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

البرنامج ١٣ : النقل والمواصلات والسياحة

البرنامج الفرعي ١ : تطوير النقل المتكامل

(أ) الهدف

ان الهدف من هذا البرنامج الفرعي هو مساعدة البلدان الاعضاء في جهودها لتحسين كفاءة مرافق وشبكات النقل الموجودة فيما يتعلق بمشاريع التنمية الجديدة ، وذلك لتحقيق تكامل أفضل في النقل بين الاقطار والنقل المتعدد الوسائط .

(ب) المشكلة المطروقة

في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ،لا سيما في البلدان الاقل نموا في هذه المنطقة ، تشكو شبكات ومرافق النقل الحالية من نقص كبير ، وفي العديد من الحالات لا تتماشى والنمط الحالي للحدود السياسية والمستوطنات السكانية التي مرت بتغيرات هيكلية جذرية خلال السنوات العشرين الماضية . ان الثروة المكتسبة مؤخرا من موارد النفط قد فرضت متطلبات ملحة على تحركات السكان اذ انها خلقت نقاط استقطاب جديدة للتنمية الاقتصادية ، ومراكز جديدة للانتاج والاستهلاك فيما يتعلق بالسلع والخدمات على حد سواء . ومثل هذه التحركات قد تطلبت بالفعل من بعض الشبكات والمرافق الموجودة ادخال التعديلات عليها وانشاء شبكة جديدة لمواجهة الاحتياجات الحاضرة والمقبلة .

ان التطورات التكنولوجية التي حدثت في ميدان النقل والتي لها صلة خاصة بتنمية المنطقة تشتمل على التوحيد القياسي للحمولة ،لا سيما خدمات العبور في البحار العميقة ، واستخدام الحاويات (كونتينر) في الشحن البحري والنقل البري وزيادة استخدام الطائرات العريضة في نقل الركاب والبضائع . ونظرا لاحوال المنطقة الجغرافية والبيئية ، حيث تفصل ما بين المراكز السكانية مناطق واسعة قاحلة ،فان اختيار اساليب النقل والمواصلات الجديدة يجب ان يتركز على تلك التي تساعد في التغلب على هذه العوائق الطبيعية باقل تكلفة ممكنة وأقصى حد من الجدارة بالثقة .

ان التغيرات الهيكلية المشار اليها اعلاه تنطوي على مشاكل وعلائق جديدة تتطلب من البلدان تعديل اولوياتها تبعا لذلك . كما انها تستدعي من البلدان اعادة النظر في شبكات النقل والمواصلات فيها . وفضلا عن ذلك فان اساليب النقل الجديدة تتطلب ،في معظم الحالات الحد الاقصى من التنسيق وتوحيد المقاييس لمختلف العناصر المركبة ونقاط الوصل في الشبكة الشاملة .

٥- الامور التنظيمية الاخرى

تمشيا مع سياسة تركيز الموارد على برامج فرعية اقل عددا خلال فترة التخطيط ١٩٨٠-١٩٨٣، وفي ضوء الموارد المتاحة للبرنامج تبين انه من الضروري مراجعة برنامج الفترة ١٩٧٨-١٩٧٩. وتتضمن هذه المراجعة دمج البرامج الفرعية ١و ٢ و ٣ في برنامج فرعي جديد بعنوان " تطوير النقل المتكامل " . وبالتالي فان عناصر البرنامج الواردة تحت الفرعين القديمين ١ و ٣ لن تؤدي الى ناتج منفرد كما ذكر في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة ١٩٧٨-١٩٧٩ (A/32/6 الفقرة ١٠/٤٥) ولكنها ستكون جزءا لا يتجزأ من البرنامج الفرعي الجديد . أضف الى ذلك ان عنصر البرنامج ١/١ سيكون بمثابة مدخل في الخلاصة الاحصائية للعالم العربي ولن يصدر على انه ناتج منفرد . علاوة على ذلك فان عنصر البرنامج ٢/٣ الملغى سوف يعمل به من جديد ، حيث تتوسع النشاطات المتصلة لكي تشكل برنامجا فرعيا جديدا .

باء : التنسيق

١- التنسيق الرسمي داخل الامانة التنفيذية

(أ) ان النشاطات الواردة تحت البرنامج الفرعي ١ بعنوان" تطوير النقل المتكامل" سوف يخطط لها وتنسق مع نشاطات التكامل الاخرى تحت اشراف " قوة عمل او فريق عمل معني بالتكامل الاقليمي " ينتمي الى اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ومن المرتقب ان يبدأ العمل في نهاية فترة السنتين ١٩٧٨-١٩٧٩ .

(ب) وعن طريق البرنامج الفرعي ١ ،ستشارك الشعبة وتسهم في نشاطات الامانة التنفيذية المتصلة بالتنمية الريفية ليصار الى تنسيقها من قبل اللجنة المعنية بالتنمية الريفية التي من المزمع ان تبدأ نشاطها خلال فترة الخطة المتوسطة الاجل . بالاضافة الى ذلك سوف تشارك الشعبة وتساهم في نشاطات الامانة العامة المتصلة بالامن الغذائي وسوف تنسق هذه النشاطات بواسطة مجموعة العمل المعنية بالامن الغذائي المستررانشاؤها حوالي عام ١٩٨٠ .

٢- التنسيق الرسمي داخل مجموعة مؤسسات الامم المتحدة

(أ) مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد)

من المتوقع انه بحلول ١٩٨٠ سيتم توقيع اتفاق رسمي مع الاونكتاد ينص على مجالات وكيفيات التنسيق الرسمي . وقد تم التوصل الى اتفاق مع الاونكتاد لاقامة نقاط تركيز لتطوير الروابط والتنسيق الرسمي .

و سيكون المتدربون قد بدأوا تطبيق المنهجية موضوع النقاش كل في بلده. و سيكون قد تم نشر دراسة عن احصاءات الاسعار القائمة في منطقة اللجنة . و سيكون البرنامج قد شارك في برامج التدريب القطرية والاقليمية في الحسابات القومية و قدم الخدمات الاستشارية في الحسابات القومية واحصاءات المالية والاسعار . و من المتوقع ايضا من احد البلدان الاقل نموا في المنطقة ان يكون قد اعتمد نظام الحسابات القومية .

(٢) فترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١

سيتم تطوير وتوسيع سلسلة تقديرات الحسابات القومية كما سيتم نشر حولية الحسابات القومية لبلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا . و سيعقد اجتماع لمجموعة عمل بشأن احصاءات توزيع الدخل والاستهلاك والتراكم في بلدان اللجنة ، ويبادر الى القيام بدراسات عن التكاليف المقارنة للمعيشة في بلدان اللجنة وعن جدوى اعتماد نظام متكامل لاحصاءات الاسعار والكميات ونظام مقارنات دولية للناتج الاجمالي والقوة الشرائية في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا . وسوف تقدم المساعدة التقنية الى الحكومات التي تطلبها في مجال الحسابات القومية واحصاءات المالية والاسعار . ومن المتوقع لبلدين اضافيين على الاقل ان يعتمدا نظام الحسابات القومية .

(٣) فترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣

ان حولية الحسابات القومية سوف توسع و تحسّن ،كما سيتم اصدار تقرير عن مقارنات الدخل الحقيقي بين بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ويرفع هذا التقرير الى بلدان اللجنة والى اجتماع الاحصائيين في منطقة اللجنة . وسوف تعقد حلقة دراسية عن الارقام القياسية للاسعار في اطار مقارنات الدخل الحقيقي ومعدلات القوة الشرائية في بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا . وسوف يستمر اعتماد المبادىء المنهجية المقارنة في بلدان المنطقة . كما تستمر المشاركة في البرامج التدريبية القطرية والاقليمية والخدمات الاستشارية المقدمة الى الدول الاعضاء .

(هـ) الاثر المتوقع

ان هذا البرنامج الفرعي يمثل خطوة نحو تحقيق الهدف البعيد الامد لخطة العمل بشأن اقامة نظام اقتصادي دولي جديد من حيث أنه يسهل عمل التحليل في التخطيط والبرمجة الاقتصاديين والاجتماعيين . ولقد ساهمت وحدة الاحصاءات في اللجنة في اعتماد نظام الحسابات القومية لدى بعض الدول الاعضاء . ومن المتوقع ان تتمكن خمسة بلدان اخرى على الاقل من اعتماد هذا النظام بحلول نهاية ١٩٨٣ . ان اعتماد نظام الحسابات القومية واستخدامه يسهم في وضع اطار يصلح لتطوير الانظمة الاحصائية القطرية المتماسكة . فالاجتماع التدريبي بشأن تقديرات

الوحدة التنظيمية : اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

البرنامج ١٢ : الاحصـــاءات

البرنامج الفرعي ٢ : تطوير الحسابات القومية واحصاءات المالية والاسعار

(أ) الهـدف

ان الهدف من هذا البرنامج الفرعي هو مساعدة بلدان المنطقة في تطوير حساباتها القومية واحصاءات المالية والاسعار، وفي تنفيذ نظام الامم المتحدة للحسابات القومية ونظام احصاءات الاسعار، ودراسة مقارنات الدخل الحقيقي الدولية لبلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آســيا .

(ب) المشكلة المطروقة

لقد مرّ اكثر من تسع سنوات على نشر نظام الحسابات القومية المنقح . وقد بذلت جهود جبارة من قبل بعض مكاتب الاحصاء القطرية في المنطقة، بالتعاون مع الامانة التنفيذية للجنة، لتطوير بعض الحسابات التي أوصى بها نظام الحسابات القومية . ومع ذلك ، فان بعض بلدان اللجنة ليس لديها حتى الان نظام حسابات قومية ولا تنشر حساباتها القومية. لذلك تحتاج البلدان الى المساعدة من اجل اعتماد واستخدام نظام الحسابات القومية وتطبيقه لتحسين وتوسيع الاحصاءات الاساسية .

وعلى الصعيد القطري، تعطينا احصاءات الحسابات القومية مؤشرات هامة مطلوبة لتقييم وتقدير النمو الاقتصادي ، كما توفر الاطار لصياغة السياسة الانمائية . ان نشر احصاءات الحسابات القومية يفيد البلدان من اجل مقارنة نموها مع نمو البلدان الاخرى ،كما يفيد المنظمات الدولية، لا سيما في اطار أسرة الامم المتحدة، من اجل تقييم التقدم المحرز في عقد التنمية الثاني .

ان الارتفاع المفرط في الاسعار الذي شهدته بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا خلال السنوات القليلة الماضية، وما صاحبه من آثار على حجم تقديرات الناتج المحلي الاجمالي ، جعلا المقارنات التقليدية التي تجرى من حين لآخر لحسابات الناتج المحلي الاجمالي في اي بلد مضللة للغاية فيما يتعلق بتقدير النمو الاقتصادي . كما ان استخدام هذه التقديرات للمقارنات بين الاقطار كان مضللا الى حد اكبر، اذ ان المشكلة ازدادت تعقيدا باستخدام معدلات اسعار الصرف الرسمية التي لا تعكس عادة القوة الشرائية النسبية للعملات ، وذلك لدى تحويل التقديرات من عملة وطنية الى اخرى .

(٢) فترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١

سيصار الى متابعة التوصيات التي يقرها الاجتماع الاول للاحصائيين بهدف مساعدة البلدان على تنمية خدمات المعلومات الاحصائية لديها وعلى تحسين الخطوط الزمنية وشمولية الموضوع واتساق البيانات وامكانية مقارنتها بين الاقطار . ولسوف تكون جهود البرنامج اكثر فاعلية وفائدة لدى استكمال ملف قائم على اساس الحاسبة الالكترونية يتناول الاحصاءات الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية ويكون بمثابة مصدر رئيسي للمعلومات الاحصائية للشعب الاساسية في الامانة التنفيذية للجنة الاقتصادية لغربي آسيا وللحكومات والمؤسسات الاقليمية والمخططين والباحثين . وسيتم وضع استبيان احسن ونشر خلاصة احصائية للعالم العربي اكثر معاصرة وتحسينا . وسيتم نشر حولية التجارة الدولية للعالم العربي وخلاصة وافية لاحصاءات الطاقة وذلك لصالح بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا وشعبها الاساسية وباحثيها . وسوف يستعرض الاجتماع الثاني للاحصائيين في منطقة اللجنة تقدم العمل ويتبنى التوصيات ذات الصلة . وسوف يستمر خلال فترة السنتين تقديم الخدمات الاستشارية الى بلدان اللجنة في مسوحات العينة والتعدادات والمنهجية الاحصائية الى جانب دعم وتوجيه المراكز التدريبية الاحصائية القطرية والاقليمية القائمة .

(٣) فترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣

في معرض متابعة التوصيات المنبثقة عن الاجتماع الثاني للاحصائيين في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ستتم برمجة اعداد محسّنة من الخلاصة الاحصائية والخلاصة الوافية لاحصاءات الطاقة وحولية التجارة الدولية للعالم العربي . كما يستمر تنفيذ التصنيفات النموذجية للامم المتحدة في التبادل التجاري والصناعة والطاقة في بلدان المنطقة ، في حين يجرى تعزيز الدعم الجوهري للمراكز التدريبية الاحصائية في المنطقة بحيث يصار الى تخريج المزيد من الكوادر لحل مشكلة العجز في الموظفين المدربين في المنطقة . وسيحافظ على تقديم الخدمات الاستشارية في الاحصاءات والمنهجية الاحصائية الى البلدان التي تلتمس هذه الخدمات .

(هـ) الاثر المتوقع

من المتوقع لهذا البرنامج الفرعي ان يلبي الطلب المتعاظم بسرعة والملح الآتي من الشعب الاساسية في الامانة التنفيذية للجنة الاقتصادية لغربي آسيا وكذلك من المؤسسات الاقليمية على الاحصاءات الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية ، وذلك بتقديم السلاسل الاحصائية القطرية الموثوق بها والقابلة للمقارنة ، والبيانات والمؤشرات الاقليمية التي تتعلق بجميع الجوانب الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية لبلدان المنطقة .

الوحدة التنظيمية : اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

البرنامج ١٢ : الاحصـــاءات

البرنامج الفرعي ١ : تنمية الخدمات الاحصائية

(أ) الهـدف

ان الهدف من هذا البرنامج الفرعي هو المساعدة في تنمية الاحصاءات والخدمات الاحصائية في بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا وفي الامانة التنفيذية لهذه اللجنة على حد سواء.

(ب) المشكلة المطروقة

ان بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا بحاجة ماسة الى احصاءات قابلة للمقارنة دوليا بحيث تتمكن هذه البلدان من توضيح منظورها بشكل دقيق وذلك باجراء مقارنات مع التطورات في البلدان الاخرى لدى تقييم واستعراض تقدمها الاقتصادي والاجتماعي في اطار دولي. ومما عرقل التقدم نحو هذه الغاية نقص الاحصاءات المقارنة الآتية من مختلف بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا. وهذ النقص نتيجة طبيعية لضعف الانظمة الاحصائية في معظم بلدان اللجنة. ومن العوامل الرئيسية التي تسهم في هذه الحالة نقص الخبرة الفنية وعجز خطير في الموظفين ومشاكل تدبيرهم للدوائر الاحصائية القطرية في المنطقة. ولقد أعربت الدول الاعضاء في اللجنة الى جانب موسسات اقليمية عربية أخرى، وهي تعاني من النقص في المعلومات الاحصائية الملائمة التي يحتاج اليهـــا المخططون ومقررو السياسة العامة والاداريون على الصعيدين القطري والاقليمي، عن الحاجة الملحة الى معالجة هذه المشكلة الخطيرة.

وعلى الصعيدين القطري والاقليمي، ركز مقررو السياسة العامة والمخططون جهودهم في السنوات الماضية على النمو الاقتصادي. وهذا ينعكس في التقدم المحرز في ميادين مختلفة للاحصاءات الاقتصادية. اما في السنوات الاخيرة، فان المسائل المتصلة بنوعية الحياة والعدالة الاجتماعية قد اصبحت ايضا محطّ اهتمام المخططين ومقرري السياسة العامة واولئك المسؤولين عن الادارة والاشراف على البرامج القطرية والاقليمية المصممة لمعالجة هذه الامور. لذا، ثمة حاجة الى الاهتمام بتطوير الاحصاءات والمؤشرات الاجتماعية والاحصاءات الخاصة بالاطفال والشباب والاسكان. وتدعو الحاجة ايضا الى الاهتمام بتطوير الاحصاءات الخاصة بتوزيع الدخل والاستهلاك والثروة. وقد اتسم الموضوع الاخير بأهمية ملحّة خاصة اذ أن الاتجاهات التضخمية الحاضرة لها آثار على توزيع الدخل الحقيقي داخل كل من بلدان اللجنة وفيما بينها.

وقد زادت الاحداث الاخيرة من حدة القلق الواسع الانتشار ازاء احتمال حدوث نقص في المستقبل المنظور في موارد الطاقة والموارد الطبيعية. وغدت الحاجة الى البيانات الاحصائية عن

(ب) عمليات اعادة التنظيم اللاحقة

ان مواعيد الانجاز المتوقعة المذكورة اعلاه لا تستدعي اية اعادة تنظيم للبرنامج .

٥- الامور التنظيمية الاخرى

للبرنامج فرعان . وعناصر البرنامج ١/٥، ١/٧، ١/٨ من البرنامج الفرعي ١ بموجب الميزانية البرنامجية ١٩٧٨-١٩٧٩ مدرجة في البرنامج الفرعي ٢ بموجب الخطة المتوسطة الاجل ١٩٨٠-١٩٨٣ . أما عنصر البرنامج ١/٦ فهو موزع حاليا على البرنامجين الفرعيين ١ و٢ بموجب الخطة المتوسطة الاجل ١٩٨٠-١٩٨٣ .

وفضلا عن ذلك ، ستطرأ التغيرات التالية من حيث التسلسل الزمني على عناصر البرنامج :

١/٣، ١/٤ (١) ، ١/٥ (٢) ، ١/٦ (٣) ، ١/٧ لم تعد مدرجة في فترة السنتين ١٩٧٨-١٩٧٩ واصبحت الان مدرجة في فترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١ . وستبدأ ١/٣ و ١/٧ في ١٩٧٨-١٩٧٩ وتنجزان في ١٩٨٠-١٩٨١ . أما ١/٤ (٢) ، ١/٤ (٣) ، ١/٨ فهي مدرجة حاليا في فترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣ .

باء : التنسيق

١- التنسيق الرسمي داخل الامانة التنفيذية

سيقام تنسيق رسمي بغية تحقيق الحد الاقصى الممكن من جمع وتدعيم النشاطات الاحصائية داخل الامانة التنفيذية للجنة الاقتصادية لغربي آسيا في اطار برنامج الاحصاءات .

٢- التنسيق الرسمي داخل مجموعة مؤسسات الامم المتحدة

عملا باتفاق خطي بين اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا واللجنة الاقتصادية لافريقيا ، تتلقى وحدة الاحصاءات المعلومات الاحصائية عن البلدان العربية الافريقية من اللجنة الاقتصادية لافريقيا . ومع ذلك ينبغي التوصل الى اتفاق جديد يمكن بموجبه لموظفي الاحصاءات في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا زيارة هذه البلدان بهدف جمع البيانات . ومن المتوقع ايضا ابرام اتفاق رسمي مع المكتب الاحصائي للامم المتحدة من اجل تنفيذ برنامج امكانية مسح الاسر المعيشية في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا .

٣- الوحدات التي يتوقع القيام معها بنشاطات مشتركة هامة في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٣ :

من المتوقع تنظيم وتنفيذ نشاطات تدريبية مشتركة مع معهد التخطيط العربي في الكويت (وهو مشروع لبرنامج الامم المتحدة الانمائي تقوم فيه اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا بدور الوكالة التنفيذية) .

(٢) فترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١

ستشهد هذه الفترة جهودا للشعبة بشأن المزيد من جمع البيانات وتحديد مجالات المشاكل في ميدان الانماء الريفي والمجتمعي المتكامل (للباحثين والادارات التقنية) . وسيجرى المزيد من الدراسات حول تقييم الخطط الحالية للانماء الريفي والمجتمعي في بلد او اثنين من بلدان المنطقة (لواضعي السياسات والفنيين الحكوميين) . وستوضع ايضا تقارير تقييم المؤسسات والخدمات والاجهزة القومية المطلوبة للانماء الريفي والمجتمعي المتكامل لبلدين في المنطقة لفائدة المخططين وواضعي السياسات القوميين . وستزيد الخدمات الاستشارية من برامج التدريب حول دور الاتصالات في التعمير الريفي المتكامل (خبراء الميدان وعمال الارشاد) .

(٣) فترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣

سوف تشهد فترة السنتين هذه مجهودات من جانب الشعبة بشأن المزيد من تجميع البيانات عن مشروعات تعمير الريف القائمة وتقديم النصح لخبراء وزارات الزراعة وخبراء الانماء الريفي والمجتمعي حول تقييم المؤسسات الريفية وبرامج التدريب الحالية . . الخ . وستجرى دراستان لتحليل الخدمات المتوفرة ومؤسسات الخدمات في المناطق الريفية بالمنطقة .

وستوعى التوقعات المذكورة اعلاه الى توفير خطوط توجيهية للسياسة وذلك للنظر فيها من جانب الخبراء في المنطقة . وقد توعى الخطوط التوجيهية للسياسة الى حلول بديلة يناقشها مخططو تعمير الريف بغرض استحداث تدابير في مجال الانماء الريفي والمجتمعي المتكامل . وستعرض الخطوط التوجيهية للسياسة في دورة تدريبية حول اصلاح الاراضي في ١٩٨٢ . وسيقدم المزيد من الخطوط التوجيهية في اجتماع مشترك بين الحكومات بشأن تعمير الريف من المقرر عقده عام ١٩٨٣ .

(هـ) الاثر المتوقع

من المتوقع ان تتبنى بعض بلدان المنطقة ، بصورة متزايدة ، نهجا متكاملا نحو تعمير الريف ومن المتوقع كذلك انشاء اجهزة قومية أفضل (للتنسيق) من اجل عمل ملموس لصالح المشروعات الفعالة للانماء الريفي المتكامل .

الوحدة التنظيمية : اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

البرنامج ١١ : الانماء الاجتماعي

البرنامج الفرعي ١ : التكامل والتغير الاجتماعيان

(أ) الهدف

هدف هذا البرنامج الفرعي هو مساعدة الحكومات في صياغة السياسات والخطط التي تهدف الى تحقيق التكامل والتغير الاجتماعيين مع بذل العناية الكبيرة بالخطط والبرامج المقصود منها ادماج الشباب والنساء والجماعات المضررة في الانماء القومي .

(ب) المشكلة المطروقة

ان امكانيات الشباب والمرأة والجماعات المحرومة قد نميت الى حد بعيد نتيجة عدم وجود سياسات وخطط شاملة تهدف الى ادماج واشراك الشباب والنساء والجماعات المحرومة في الانماء القومي . ويزيد النقص في تلك السياسات والخطط الشاملة من حدة المشاكل مثل العمالة غير المنتجة والمشاريع غير الفعالة للتدريب المهني والتقني للشباب والنساء وتقسير قاصر لخدمات التكامل والرعاية الاجتماعيين والاجهزة النظامية غير الناجحة في تقديم الخدمات للجماعات الهامشية والمحرومة والضعيفة في المجتمع .

(ج) السند التشريعي

قرار الجمعية العامة ٣٥١٧ ، فقرات المنطوق ٦ و ٧ و ٤٥ .

(د) الاستراتيجية والناتج

(١) الوضع عند نهاية ١٩٧٩

ستشهد فترة السنتين ١٩٧٨-١٩٧٩ جهودا موجهة نحو تجميع المسوح والدراسات والبيانات الاحصائية حول حالة الشباب والمرأة والخدمات الاجتماعية الانمائية في المنطقة . وستجرى دراسات عدة لتزويد مخططي القطاعات القومية بالمعلومات المناسبة للتقييم والتحديد اللاحق لمجالات المشاكل فيما يتعلق بالتكامل والتغير الاجتماعيين .

عند نهاية ١٩٧٩ ، ستكون الشعبة في وضع يسمح لها ببدء تقييم وتحديد العوائق والعوامل الاجتماعية القائمة التي تحول دون التكامل الاجتماعي لمجموعات السكان . ومن المتوقع ان يعقد مؤتمر اقليمي حول المرأة في ١٩٧٨ يحضره الخبراء والمخططون ويقر خطة اقليمية للعمل . وستساعد الشعبة بلدين في المنطقة على تحقيق التوصيات النابعة من خطة العمل الاقليمية للمرأة . وستتوفر

(١) في ١٩٧٨-١٩٧٩ :

١/١ ، ١/٣ ، ١/٤ ، ٢/٤ ، ٢/٥ ، ٣/١ ، ٣/٢ ، ٣/٣ ، ٤/٣ و ٤/٤ .

(٢) في ١٩٨٠-١٩٨١ .

٢/١ ، ٤/١ ، ٤/٢ .

(ب) عمليات اعادة التنظيم اللاحقة

لا شـــيء .

٥- الامور التنظيمية الاخرى

عنصر البرنامج ٢/١ ، مؤجل لفترة السنتين ١٩٨١-١٩٨٢ .

عنصر البرنامج ٥/١ ، توقف .

عنصر البرنامج ٢/٢ ، مؤجل لفترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣ .

عنصر البرنامج ٣/٢ ، مؤجل ايضا لفترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣ .

باء : التنســـيق

١- التنسيق الرسمي داخل الامانة التنفيذية

(أ) من المتوقع عند نهاية برنامج فترة السنتين ١٩٧٨-١٩٧٩ تشكيل "لجنة معنية بالتنمية الريفية" ضمن اطار وحدة البرنامج والتنسيق . وسوف تنسق الانشطة المتصلة بالبرنامج الفرعي الثاني "الانماء الريفي والمجتمعي المتكامل" بواسطة هذه اللجنة .

(ب) سيبدأ فريق عامل بشأن الامن الغذائي من اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا عمله عند نهاية فترة سنتي البرنامج . وستدخل الانشطة التي تتناول التعاونيات الحضرية والريفية التي تتصل بالامن الغذائي ضمن البرنامج الفرعي ٢ . وسينسق الانماء الريفي والمجتمعي المتكامل بواسطة هذا الفريق .

٢- التنسيق الرسمي داخل مجموعة مؤسسات الامم المتحدة

ان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا عضو في فريق الامم المتحدة العامل المشترك بين الوكالات المعنى بالنهوض بالمرأة الذى ينسق برامج النساء . ولقد نسق مركز الانماء الاجتماعي والشؤون الانسانية واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا سياساتهما بشأن الدراسات الميدانية والخدمات الاستشارية والبرامج التدريبية في ميدان المرأة . وقد نسق صندوق التبرعات لعقد

(د) الاستراتيجية والناتج

(١) الوضع عند نهاية ١٩٧٩

وفي حال اقامة المركز العربي لنقل التكنولوجيا وتطويرها ، من المتوقع ان يسهم هذا المركز في تعزيز القدرات التكنولوجية لبلدان العربية وفي تشجيع التعاون الاقليمي في هذا الميدان . ان الانجاز المتوقع للدراسات خلال برنامج فترة السنتين ١٩٧٨-١٩٧٩ والدعوة الى عقد مؤتمر الامم المتحدة للعلم والتكنولوجيا من اجل الانماء الى جانب المداولات المنشورة للحلقة الدراسية للجنة الاقتصادية لغربي آسيا عن نقل التكنولوجيا وتكييفها في الشرق الاوسط العربي (١٩٧٨) ، من المتوقع لها ان تسهم في الوصول الى تفهم أفضل لأهمية وضرورة ادخال تخطيط العلم والتكنولوجيا في التخطيط الانمائي ، ولتنظيم نقل التكنولوجيا ، والتنمية التدريجية للاعتماد الذاتي لدى هذه البلدان في هذا المجال ، واخيرا وضع توصيات من شأنها ان ترسي الأسس والتوجيه للبرامج المقبلة في العلم والتكنولوجيا .

(٢) فترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١

بعد فترة السنتين ١٩٧٨-١٩٧٩ ، فان الاستراتيجية الواجب اتباعها والنواتج الرئيسية اثناء الفترة ١٩٨٠-١٩٨١ سوف تملى بالدرجة الاولى بحكم نتائج مؤتمر الامم المتحدة للعلم والتكنولوجيا من اجل الانماء (١٩٧٩) وأولويات البلدان الاعضاء في هذا الميدان . وفضلا عن ذلك فان العمل الخاص بأساليب نقل التكنولوجيا وتطويرها ، بما فيها المركز العربي المقترح لنقل التكنولوجيا وتطويرها ، والمراكز القطرية الجديدة الاخرى ، سوف تستدعي المتابعة والمساندة ، لا سيما في المراحل الاولى لنشاط المركز .

ان اطار البرنامج اثناء فترة السنتين سوف يتسم بالتسلسل التالي للنشاطات : (١) جمع وتجهيز ونشر البيانات الاساسية والمعلومات ذات الصلة عن العلم والتكنولوجيا لفائدة بلدان المنطقة .

الناتج : استعراض كل سنتين لوضع العلم والتكنولوجيا في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا من اجل الباحثين والدوائر الحكومية المعنية . (٢) متابعة الاجهزة المؤسسية لنقل التكنولوجيا وتطويرها .

الناتج : تقرير عن التقييم الاول للتقدم المحرز والصعوبات التي نشأت لدى اقامة وتشغيل وادارة المركز العربي لنقل التكنولوجيا وتطويرها ، والمراكز القطرية المماثلة الاخرى في المنطقة (من اجل الحكومات الاعضاء) . ويتوقع حدوث نواتج اخرى في ضوء التطورات اللاحقة في هذا الموضوع . (٣) جوانب مختارة لاختيار التكنولوجيا .

الناتج : سيتم اعداد تقرير عن دراسة حالة جديدة . (٤) متابعة نتائج ما توصل اليه اجتماع الخبراء عن التعاون الاقليمي في تطبيقات الحاسبة الالكترونية .

الجدول : توزيع الموارد بين البرامج الفرعية

(مئويـــا)

البرنامج الفرعي *	١٩٧٨-١٩٧٩			١٩٨٠-١٩٨١			١٩٨٢-١٩٨٣		
	الميزانية العادية	من خارج الميزانية	المجموع	الميزانية العادية	من خارج الميزانية	المجموع	الميزانية العادية	من خارج الميزانية	المجموع
١ - "التعاون الاقليمي في نقل العلم والتكنولوجيا وتطويرها"	-	-	-	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
(أ) التعاون الاقليمي في العلم والتكنولوجيا	٣٨	-	١٧	-	-	-	-	-	-
(ب) نقل التكنولوجيا وتطويرها واختيارها	٢٩	٦٨	٥٠	-	-	-	-	-	-
(ج) تطبيق العلم والتكنولوجيا في قطاعات مختارة	٣٣	٣٢	٣٣	-	-	-	-	-	-
	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

* (أ) الى (ج) تعني البرامج الفرعية الثلاثة التي تظهر في الفترة ١٠ / ٣٥ من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٧٨-١٩٧٩ (A/23/6) . وبموجب الخطة المتوسطة الاجل لفترة ١٩٨٠-١٩٨٣ سيجرى دمج هذه البرامج الفرعية الثلاثة لتشكل برنامجا فرعيا واحدا بعنوان " التعاون الاقليمي في نقل العلم والتكنولوجيا وتطويرها " .

٤- الانجازات المتوقعة وعمليات اعادة التنظيم اللاحقة

(أ) الانجازات المتوقعة

من المتوقع انجاز عناصر البرنامج التالية الموصوفة في الفقرات ١٠/٣٤ الى ١٠/٣٦ في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨-١٩٧٩ (A/32/6) :

(١) في ١٩٧٨-١٩٧٩

١/١ (نشاط مستمر) ، و١/٢ ، و ١/٣ ، وبشرط توفر الموارد من خارج الميزانية ، من المتوقع انجاز عنصر البرنامج ٣/٣ . وبسبب التخفيضات التي فرضتها اللجنة الاستشارية المعنية بمسائل الادارة والميزانية ، سيكون تنفيذ عنصر البرنامج ٢/٢ محدود النطاق ما لم توفر الموارد المخصصة له من خارج الميزانية .

(٢) في ١٩٨٠-١٩٨١

٢/٣ و ٤/٣ .

(ب) عمليات اعادة التنظيم اللاحقة

لا شيء .

٥- الامور التنظيمية الاخرى

ان طابع تعدد الاختصاصات وتعدد الشعب الذى يتسم به البرنامج ، والاهمية المتزايدة التى تعلقها الدول الاعضاء على نقل التكنولوجيا وتطويرها ، قد يتطلبان في اواخر فترة الخطة المتوسطة الاجل اجراء مراجعة للترتيب الادارى الحالي الذى يتم بموجبه الاضطلاع ببرنامج العلم والتكنولوجيا (كيان منفصل مثلا) .

باء : التنسيق

١- التنسيق الرسمي داخل الامانة التنفيذية

(أ) ان النشاطات التي تتناول العلم والتكنولوجيا على صعيد المزرعة سوف تخطط وتنسق عن طريق " اللجنة المعنية بالتنمية الريفية " التابعة للامانة التنفيذية والتي يزمع انشاؤها في اواخر ١٩٧٩ .

(ب) ان " فريق العمل المعنى بالامن الغذائي " التابع للجنة الاقتصادية لغربي آسيا سوف ينسق النشاطات المتعلقة بالجوانب التكنولوجية للامن الغذائي .

الدراسة الخاصة بالتخطيط المالي أولى دراستين عن هذا الموضوع . وسوف تعرض الدراسة المتعلقة باصلاح النظم الضريبية في بلدان المنطقة على اجتماع لفريق عامل معنى بموضوع تخطيط الاصلاح الضريبي في بلدان غربي آسيا المزمع عقده في اواخر ١٩٧٩ وتهدف الدراسات والتقارير الى المساعدة في وضع خطوط توجيهية لاجراءات السياسة العامة التي على حكومات المنطقة وكذلك المنظمات المشتركة في الميادين اعلاه ان تتخذها على الصعيدين القطري والاقليمي .

(٢) فترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١

سوف تتركز الجهود ، خلال الفترة على عدد من النشاطات الرامية الى الاسهام في تنفيذ الهدف المزمع بلوغه بموجب الخطة المتوسطة الاجل لفترة ١٩٨٠-١٩٨٣ . وسوف يستمر العمل بشأن التخطيط المالي وسوف يشمل البلدان المتبقية من المنطقة . وسيتوج ذلك بعقد اجتماع اقليمي يهدف الى وضع خطوط توجيهية لتأسيس تخطيط مالي شامل كجزء لا يتجزأ من خطط وبرامج التنمية . واستمرارا للجهود المبذولة في تخطيط الاصلاح الضريبي ، فان اعمال متابعة توصيات اجتماع الفريق العامل ، المزمع عقده في ١٩٧٩ ، ستجرى مراقبتها وتقييمها عن كثب . وسوف يستكمل ذلك باجراء دراسات حول الضرائب الرئيسية ، واحتياجاتها ومشاكلها المؤسسية والادارية التي تواجه البلدان المعنية . وسوف يبدأ العمل بشأن الترابط القائم بين الميزانية الحكومية ونظم المحاسبة والمراجعة فيما يتصل بصياغة المشاريع وتنفيذها وتقييمها . وبالمثل ، ستتركز الجهود ايضا على بحث مختلف جوانب نظم الادارة العامة (المركزية والمحلية) في بلدان مختارة من المنطقة ، بغية تحديد مجالات معينة لمزيد من التحليل . وينتظر ان تسفر هذه النشاطات عن النواتج الرئيسية التالية :

- نطاق التخطيط المالي ومشاكله في بلدان غربي آسيا (دراسة ، من اجل الحكومات الاعضاء بالدرجة الاولى) .

- الترابط القائم بين الميزانيات الحكومية ونظم الحسابات والمراجعة (دراسة ، بالدرجة الاولى من اجل السلطات الحكومية المعنية) .

- ادارة شؤون الضرائب الرئيسية في بلدان مختارة من غربي آسيا (دراسة ، بالدرجة الاولى من اجل السلطات الحكومية المعنية) .

- تخطيط الاصلاح الاداري في غربي آسيا (دراسة ، بالدرجة الاولى من اجل السلطات الحكومية المعنية) .

- حلقة دراسية عن التخطيط المالي في بلدان غربي آسيا (من اجل البلدان الاعضاء والمنظمات القطرية والاقليمية والدولية المهتمة بالموضوع) .

الوحدة التنظيمية : اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

البرنامج ٩ : التمويل والادارة الانمائيان

البرنامج الفرعي ١ : تعبئة وادارة الموارد المالية وتحسين القدرات الادارية للانماء المخطط

(أ) الهدف

ان الهدف من هذا البرنامج الفرعي هو مساعدة حكومات البلدان الاعضاء في اللجنة في تنمية قدراتها على صياغة وتنفيذ سياسات سليمة لتعبئة وتوزيع وادارة مواردها المالية ودعم نظمها للادارة العامة من أجل التنمية .

(ب) المشكلة المطروقة

شهد العقد الماضي دورا نشطا وسريع التزايد للحكومات في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلدان غربي آسيا . ورافقت ذلك جهود ترمي الى صياغة سياسات مناسبة لاستراتيجية انمائية متكاملة يتم تنفيذها من خلال خطط وبرامج شاملة . وحظيت هذه العملية بقوة دفع اضافية نتيجة للنمو السريع الاخير في الايرادات العامة ، وخاصة في بلدان المنطقة المنتجة للنفط . غير انه رغم المستوى العالي الذى لم يسبق له مثيل والذى بلغته النشاطات الحكومية في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والزيادة السريعة في الموارد المالية ، ما زالت النظم المالية والادارية الحكومية في جميع بلدان المنطقة تقريبا بحاجة الى التطوير والتكيف مع المتطلبات المتزايدة والمعقدة لخطط وبرامج التنمية . وفيما يلي عرض موجز لاهم مجالات المشاكل موضع الاهتمام بموجب هذا البرنامج :

- نادرا ما يعالج تقييم التدفقات المالية وتقدير الاحتياجات المالية لخطط وبرامج التنمية معالجة تفصيلية كجزء لا يتجزأ من ممارسة التخطيط والبرمجة . ويعاني التخطيط المالي من أوجه نقص خطيرة من الناحيتين النظرية والمنهجية في جميع بلدان المنطقة تقريبا . وتظل الخطط المالية السنوية ، حيثما تتوفر ذات نطاق محدود وذات روابط واهية بعناصرها وضعف في الترابط الديناميكي بين هذه العناصر والمظاهر العمرانية لخطط وبرامج التنمية . وقد أدت الثغرات القائمة ، وأوجه عدم الاتساق الناجمة ، والنقص في اختيارات السياسة ، في اغلب الاحيان ، الى نشوء اختلالات تؤثر في تنفيذ الخطة وبلوغ اهدافها .

- تقضي خطط وبرامج التنمية في بلدان غربي اسيا بحصة متزايدة من انفاقات القطاع العام نحو بلوغ الاهداف المقررة في مختلف الميادين . وتعاني نظم الموازنة الحكومية من اوجه نقص كبيرة في جميع بلدان المنطقة تقريبا . وتتميز بالضعف من حيث المفاهيم والاساليب الفنية والشمول والغرض ، وكذلك من حيث ارتباطها بعملية التخطيط . وزاد عدم كفاية نظم المحاسبة والمراجعة من عدم فعالية الميزانية كأداة للسياسة العامة .

٣- اوجه الاختلاف بين الهيكل الاداري الحالي والهيكل المقترح للبرنامج

لا شـــيء .

٤- الانجازات المتوقعة وعمليات اعادة التنظيم اللاحقة

(أ) الانجازات المتوقعة

من المتوقع انجاز عناصر البرنامج التالية والمبينة في الفقرات ١٠/٣٠ الى ١٠/٣٣ في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨-١٩٧٩ (A/32/6) :

(١) في ١٩٧٨-١٩٧٩

١/١ ، ١/٢ ، ١/٤

(٢) في ١٩٨٠-١٩٨١

١/١ ، ١/٣

(ب) عمليات اعادة التنظيم اللاحقة

لا شـــيء .

٥- الامور التنظيمية الاخرى

يمكن ان تصبح صياغة البرنامج وتنفيذه اكثر فعالية اذا ما اسندت البرامج افراديا الى اقسام/وحدات داخل الشعبة .

باء: التنســـيق

١- التنسيق الرسمي داخل الامانة التنفيذية

من المتوقع ان يتم تفعيل جميع نشاطات اللجنة المتعلقة بالتنمية الريفية والتنسيق الرسمي بينها ، وذلك من خلال " لجنة بالامانة التنفيذية تعنى بالتنمية الريفية " . وسيتم من خلال هذه اللجنة التنسيق بين النشاطات في هذا البرنامج التي تتعلق بالجوانب الادارية للتنمية الريفية او تتصل بها .

٢- التنسيق الرسمي داخل مجموعة مؤسسات الامم المتحدة

لا شـــيء .

(هـ) الاثر المتوقـــع

من المتوقع للنشاطات المخططة ان تمكن الحكومات في المنطقة من ادخال عدد اكبر وأفضل من البرامج التدريبية في الدراسات الديمغرافية والسكانية . وسوف يسمح برنامج التدريب الاقليمي بالتدريب العالي والمتخصص في مجال جمع البيانات السكانية وتحايلهـــا والبحوث باللغة العربية وفي سياق الاحوال السائدة في المنطقة . كما ان انشاء مركز معلومات اقليمي في شعبة السكان في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا من شأنه تقديم خدمات بحث قيمة للباحثين من المنطقة او خارجها على حد سواء . وبصفة عامة فان النشاطات المزمع القيام بها سوف تعبئ الافراد والموارد ، مما يزيد عدد الموظفين المدربين تقنيا والبحث الموجه نحو العمل في المنطقة ، وسوف يوجه الخبرة والتعاون الاقليمي والدولي نحو المسائل الســـكانية القطريـــة .

الوحدة التنظيمية : اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

البرنامج ٨ : السكان

البرنامج الفرعي ٣ : التعليم والاعلام السكاني

(أ) الهدف

ان الهدف من هذا البرنامج الفرعي هو زيادة المعرفة والادراك لمسائل السكان عن طريق نشاطات التعليم والاعلام السكاني .

(ب) المشكلة المطروقة

من المعترف به ان هنالك حاجة في معظم بلدان المنطقة الى التدريب الديمغرافي . وقد أعدت دورات في الديمغرافيا واحصاءات السكان في الجامعات والكليات ، كما اقيمت البرامج التدريبية لتدريب الرسميين العاملين في الاحصاءات السكانية . بيد ان هنالك حاجة متعاظمة في كل بلد تقريبا الى المزيد من الديمغرافيين المتدربين من جميع المستويات . وقد برزت هذه الحاجة ليس فقط لدى الدوائر المعنية مباشرة بالتعدادات والاحصاءات ، بل في الدوائر العديدة الاخرى المعنية بالتخطيط الاقتصادي والاسكان والعمل والتعليم والصحة العامة الخ .

(ج) السند التشريعي

الفقرتان ٣ (أ) و ٤ من منطوق قرار الجمعية العامة ٢٢١١ (د-٢١) ، والفقرة د ال- ٤ (أ) من منطوق قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٦٧٢ (د-٥٢) .

(د) الاستراتيجية والناتج

(١) الوضع عند نهاية ١٩٧٩

في نهاية ١٩٧٩ يتوقع برنامج السكان ان يكون قد استكمل عددا من النشاطات التي من شأنها ان تسهم في زيادة الموظفين المدربين تقنيا والمساعدة التقنية والابحاث في ميدان السكان والميادين المتصلة بذلك . ومن بين هذه النشاطات : نشر وتوزيع النشرات السكانية التي تحمل الارقام ١٤ و ١٥ و ١٦ و ١٧ باللغتين الانكليزية والعربية ، والتي تتضمن الاساليب الديمغرافية الحديثة ونتائج الابحاث التي تفيد التدريب في مختلف المؤسسات والجامعات في المنطقة .

نشر الامالي التي تتضمن مواد تصف الحالة الراهنة وتكون ملائمة للتدريب في الدراسات الديمغرافية والسكانية .

والمؤتمرات سوف يسمح للاتجاهات السكانية المقبلة ان تميز بصورة افضل لا سيما فيما يتعلق بأهم آثارها على التنمية وأبرز مسبباتها الاجتماعية والاقتصادية في سياق الحالة السائدة في هذه المنطقة . ومن المتوقع لهذه الدراسات والمؤتمرات ايضا ان تلقي الضوء على مواطن النقص في مجال دمج العوامل السكانية في خطط التنمية الحالية في المنطقة وعلى سبل تحسين عملية الدمج هذه .

(٢) فترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١

ان مواصلة هدف البرنامج الفرعي سوف تؤدي الى القيام بالابحاث لمعرفة مسببات ونتائج الاتجاهات السكانية ، واسداء المشورة الى الحكومات والمؤسسات التدريبية بشأن العلاقات القائمة بين الجوانب الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية للتنمية ، ومساعدة الحكومات في المنطقة في صياغة وتنفيذ وتقييم السياسات السكانية ودمج العنصر السكاني في خطط وبرامج التنمية ، والنهوض بالعمل الاقليمي المتضافر .

ومن المخطط في هذا الصدد القيام بالنشاطات التالية اثناء فترة السنتين .

تحديث " الملخصات السكانية القطرية " وفيها تحلل وتستكمل وتقدم بصورة بسيطة وموجزة احدث البيانات الديمغرافية وما يتصل بها من بيانات اجتماعية - اقتصادية عن بلدان المنطقة (الباحثون والدوائر التقنية) .

الاضطلاع باسقاطات السكان وما يتصل بها من متغيرات اجتماعية - اقتصادية تتجاوز الاسقاطات المنهجية والقياسية (واضعو السياسة والدوائر التقنية) .

دراسات مسائل محددة عن التنمية السكانية ، لا سيما دراسة عن السكان والقوى العاملة في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، تشتمل على الاحصاءات والتقديرات والاسقاطات لعناصر النمو السكاني ، والتكوين السكاني وبنية القوى العاملة ، والحالة التعليمية والتحصيل الدراسي وغيرها من المتغيرات الهامة وتحليل علاقات ترابطها ، (المخططون والدوائر التقنية) .

نشر وتوزيع الموضوعات التي تكتب عن السكان والتنمية وعن السياسة السكانية في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا والتي سوف تعتمد على الاوراق التي قدمت في مؤتمر السكان والتنمية والمؤتمر السكاني الاقليمي الثاني (الباحثون وواضعو السياسة والدوائر التقنية) .

اعداد دراسة مقارنة عن " صنع القرارات في سياسة السكان : دور اللجان السكانية الوطنية " ستحاول دراسة وتحديد مقر ووظيفة اللجان القائمة لمقارنتها مع اللجان القائمة في اماكن اخرى ، وتحديد نماذج من اجل اقامة مثل هذه اللجان تكون ذات صلة وثيقة باوضاع منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (واضعو السياسة) .

(٣) فترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣

اثناء هذه الفترة من المتوقع استمرار البرنامج الفرعي لجمع البيانات وتحليلها ولكن مع ايلاء اهتمام اكبر نوعا ما الى عملية التحليل ، اذ يتوقع الحصول على كميات كبيرة من البيانات من جولة ١٩٨٠ للتعدادات والمسوحات . وفضلا عن ذلك ، وفي ضوء توسع نشاطات عمل البرامج السكانية خلال السنوات القليلة الماضية ، من المنتظر تزايد الطلب على المساعدة لفائدة بلدان المنطقة . وهذا الطلب المتزايد سوف يشمل التحليل المقارن ، والتقديرات والاستقاطات الاضافية ، والتحليل الاجتماعي - الديمغرافي ، والمساعدة في أنظمة جمع البيانات الديمغرافية ، كأنظمة التسجيل الحيوي . وعلاوة على ذلك فان برنامج السكان لدى اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا يتوقع ان يقدم المزيد من التدريب التقني في اساليب جمع البيانات وتحليلها الى الموظفين في الدول الاعضاء الذين يتوقع منهم المساعدة في بناء وتوسيع الهيكلية الاساسية الاحصائية لدى هذه البلدان .

(٤) النشاطات الواردة في الاستراتيجية والتي يحتمل ان تكون ذات فائدة هامشية والتشريعات التي تتطلبها :

لا شيء .

(هـ) الاثر المتوقع

من المتوقع ان تساعد هذه النشاطات بلدان المنطقة في تحسين اجهزتها فيما يتصل بجمع البيانات الديمغرافية وتحليلها ، كما يساعد مباشرة في التوحيد القياسي للمفاهيم والنتائج . ومع انه من الصعب تحديد مؤشرات انجاز واضحة بسبب طبيعة المهام ، فان المشاركة القطرية في جولة ١٩٨٠ للتعدادات والمسوحات ، واقامة وتحسين انظمة التسجيل الحيوي سوف تعطينا بعض الدليل على اثر هذه النشاطات . ومن المؤشرات الاخرى مدى استخدام البيانات التي تحللها وتنشرها اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا .

الوحدة التنظيمية : اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

البرنامج ٨ : السكان

البرنامج الفرعي ١ : جمع البيانات وتحليلها

(أ) الهدف

ان الهدف من هذا البرنامج الفرعي هو مساعدة بلدان المنطقة في تطوير البيانات الديمغرافية وما يتصل بها من بيانات اجتماعية - اقتصادية وبصورة كافية وموثوقة وذلك على الصعيدين القطري والاقليمي .

(ب) المشكلة المطروقة

على الرغم من التقدم الذي احرز في تطوير البيانات الديمغرافية وما يتصل بها من بيانات اجتماعية- اقتصادية في بلدان المنطقة ، فانه لا يزال هنالك الكثير مما يجب القيام به . وفي بعض البلدان نجد أن الكثير من هذه البيانات اما غير متوفر او غير موثوق . وفي بلدان اخرى هنالك حاجة ملموسة وملحّة من اجل تعديل وتكييف البيانات الديمغرافية المتوفرة . وكذلك نجد في معظم بلدان المنطقة ان انظمة التسجيل المدني غير كافية وبالتالي فان الاحصاءات الحيوية تكون اما غير موثوقة او غير متوفرة ، كما ان احصاءات الولادات والوفيات وغيرها من الوقائع الحيوية تتعرض لهامش واسع من الخطأ . وفيما يتعلق بالتعدادات فان هنالك ثلاثة بلدان لم ينظم فيها اى تعداد في السنوات الاخيرة . وحتى في تلك البلدان التي اجرت تعدادات ومسوحات سكانية ، تكون البيانات احيانا ذات نوعية مشكوك بها وبالتالي ينبغي القيام بكثير من العمل الديمغرافي لتسويتها . كما ان القيود المالية في بعض بلدان اللجنة وقيود القوى العاملة في البلدان الاخرى قد أعاقت التنمية السريعة .

(ج) السند التشريعي

الفقرة ٣ من منطوق قرار الجمعية العامة ١٢١٧ (د-١٢) والفقرة ٢ من منطوق قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٢١٥ (د-١٣) ، والفقرات ٧٢-٧٧ من منطوق خطة العمل العالمية للسكان .

(د) الاستراتيجية والناتج

(١) الوضع عند نهاية ١٩٧٩

مع ان مشكلة البيانات الديمغرافية وما يتصل بها من بيانات اجتماعية- اقتصادية ناقصة او غير موثوقة سوف تستمر الى ما بعد ١٩٧٩ ، ففي نهاية تلك السنة تكون النشاطات المدرجة

باء : التنسيق

١- التنسيق الرسمي داخل الامانة التنفيذية

من المتوقع للنشاطات الملائمة والواردة تحت البرنامج الفرعي ٢ بعنوان " السكان والتنمية والسياسة العامة " ان تخطط وتنسق بواسطة كل من " قوة العمل او فريق العمل المعنى بالتكامل الاقليمي " التابع للجنة الاقتصادية لغربي آسيا و " اللجنة المعنية بالتنمية الريفية " وكلاهما سوف ينشأ في اواخر فترة ١٩٧٨-١٩٧٩ .

٢- التنسيق الرسمي داخل مجموعة مؤسسات الامم المتحدة

هنالك ثلاثة ترتيبات تنسيق شكلية بين شعبة السكان في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا والهيئات الاخرى داخل الامم المتحدة . اولا ، هنالك اللجنة الفرعية المعنية بالسكان والمتفرعة عن لجنة التنسيق الادارية وهي تهتم بالتنسيق الاجمالي لاستراتيجيات العمل لمختلف البرامج السكانية في منظومة الامم المتحدة . ثانيا ، هنالك فريق العمل المعنى بالتقديرات والاسقاطات التابع للجنة الفرعية المنبثقة عن لجنة التنسيق الادارية ، وهو يضع الخطوط التوجيهية وينسق الجدول الزمني لتقديرات واسقاطات السكان والقوى العاملة والتعليم وذلك في اطار مجموعة مؤسسات الامم المتحدة . ثالثا ، هنالك لجنة التنسيق المشترك بين الوكالات التابعة لصندوق الامم المتحدة للنشاطات السكانية ، وهي تتناول تنسيق المشاريع التي يساعد فيها صندوق الامم المتحدة للنشاطات السكانية ، بالاضافة لامور التعاون المالي والتقني . وعن طريق هذا الجهاز ، وبواسطة الاتصال المباشر ، يعمد برنامج السكان في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا الى تبادل المساعدة والخبرة مع اجهزة الامم المتحدة الاخرى كشعبة السكان في المقر ، واللجان الاقتصادية الاقليمية الاخرى ، والوكالات المتخصصة .

٣- الوحدات التي يتوقع القيام معها بنشاطات مشتركة هامة في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٣

لا شيء .

جيم : توزيع الموارد بين البرامج الفرعية

ان الاتجاه في النسبة المئوية لتوزيع الموارد بين البرامج الفرعية من المتوقع ان يكون تقريبا كما هو وارد في الجدول التالي :

الوحدة التنظيمية : اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

البرنامج ٧ : الموارد الطبيعية

البرنامج الفرعي ٢ : تنمية الموارد المعدنية

(أ) الهدف

الهدف من هذا البرنامج الفرعي هو تعزيز التعاون الاقليمي في الكشف عن الموارد المعدنية وانمائها وتوفير المعلومات المطلوبة والموثوق بها .

(ب) المشكلة المطروقة

ان التعاون بين البلدان الاعضاء في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في انماء الموارد المعدنية يكاد يكون منعدما ويقتصر على اتصالات عرضية ومعظمها ثنائي . ومن الضروري قيام تعاون منتظم واكثر اتساعا . كذلك تتطلب القضايا ذات الدرجة الاولى من الاهمية في هذا الميدان تبادلا مباشرا للآراء ومناقشات جماعية بين راسمي السياسة العامة المعنيين .

والمعلومات المتوفرة عن الموارد المعدنية في بلدان معينة ليست متاحة للبلدان الاخرى في المنطقة . وحتى يمكن ايجاد اساس للتعاون الاقليمي وتعزيزه في هذا الميدان ، من الضروري جمع وتجهيز ونشر المعلومات ذات الصلة على اساس موضوعي ومقارن .

وبالمثل ، هناك حاجة - لفائدة راسمي السياسة العامة - الى الدراسات والتقديرات الاقليمية لمدى توفر وتطور السلع المعدنية والصناعات القائمة على المعادن . ذلك ان نقص هذه الدراسات والتحليلات يحول دون تحديد امكانيات التعاون بين الاقطار والتعاون الاقليمي .

(ج) السند التشريعي

قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠١٤ (د-٦١) الفقرة ٢ من المنطوق ، وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٤٣ (د-٦١) الفقرة ٦ من المنطوق .

(د) الاستراتيجية والناتج

(١) الوضع عند نهاية ١٩٧٦

ان تنفيذ برنامج العمل للفترة ١٩٧٨-١٩٧٩ ، الموجه نحو تقييم الجوانب الاقتصادية العامة لانماء الموارد المعدنية في المنطقة ، والعرض والطلب بالنسبة للسلع المعدنية ،

وجيم/ ٨ (ج) وجيم/ ٨ (و) من المنطوق، قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ٢٠١١ (د-٦١) الفقرة ٢ من المنطوق، قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ٢٠٣١ (د-٦١) الفقرات ٥ و ٦ و ٧ من المنطوق، قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ٢٠٤٣ (د-٦١) الفقرة ٦ من المنطوق، قرار الجمعية العامة ٣١/١١٩ الفقرة ٤ من المنطوق، قرار الجمعية العامة ٣١/١٧٩ الفقرة ١٣ من المنطوق، والاجزاء ذات الصلة المتعلقة بالموارد الطبيعية والعلم والتكنولوجيا، والتعاون الاقتصادى بين البلدان النامية واقل البلدان نموا بين البلدان النامية في قرارات الجمعية العامة ٢٦٢٦ (د-٢٥) و ٣٢٠٢ (د ٦-٦) و ٣٢٨١ (د-٢٩) و ٣٣٦٢ (د ٧-٧).

(د) الاستراتيجية والناتج

(١) الوضع عند نهاية ١٩٧٩

سوف تشكل الدراسات المستكملة خلال ١٩٧٨-١٩٧٩ الاساس اللازم للشروع في اواخر ١٩٧٩ في نشاطات ابحاث حول " استراتيجية لتوسيع وتكثيف التعاون بين الاقطار العربية في الهيدروكربونات وموارد الطاقة الاخرى ".

(٢) فترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١

سوف تتميز استراتيجية الفترة ١٩٨٠-١٩٨٢ بعنصرين اثنين. الاول ان كل نشاط رئيسي سوف يتألف من دراسة يعقبها اجتماع لكبار راسمي السياسة العامة في حكومة/حكومات القطر/الاقطار المعنية. والهدف من الاجتماع هو مناقشة النتائج والتوصيات التي تتضمنها الدراسة والاتفاق على ما تتخذه الحكومة/الحكومات المعنية من تدابير مناسبة تتعلق بالسياسة العامة وتوقيت هذه التدابير. وهذه الاجتماعات اما تعقد خلال دورات اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (جلسات عامة او جلسات لجهاز فرعي من اللجنة ان وجد) او تنظم بطريقة مستقلة في اى موعد ومكان مناسبين. ومن المقرر ايضا في احدى الحالات اجراء عملية متابعة تأخذ شكل الاستعراض والتقييم. والعنصر الثاني هو تكريس المزيد من وقت الامانة الفنية لتقديم مشورة على اساس مخصص الى الحكومات حول مختلف جوانب انماء موارد الطاقة، مما سيسفر عن المزيد من الفائدة المباشرة لبلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا وروابط أوثق مع هذه البلدان.

وسيجرى التماس رأى الخبراء في دراسة " الاستراتيجية " التي سيتم استنادا اليها في وقت لاحق وضع " برنامج عمل لاقتصاد متكامل بين الاقطار العربية للطاقة والهيدروكربونات" لمنفعة راسمي السياسة العامة والمؤسسات الاقليمية. وسيكون تعاون المؤسسات الاقليمية العاملة في هذا الميدان أمرا لازما في صياغة كل من " الاستراتيجية" و " برنامج العمل ". والى جانب هذه النشاطات وتأكيدا لها، سيتم توفير " احصاءات اساسية للطاقة في العالم العربي " و " اسقاطات للطلب والعرض فيما يتعلق بالطاقة في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا " وذلك امام الباحثين والادارات الفنية وراسمي السياسة العامة.

سياسات مناسبة (من اجل الحكومات والمنظمات والمؤسسات الاقليمية والدولية المعنية بالدرجة الاولى) . (٤) امكانية وآفاق توسيع التجارة مع البلدان والمناطق النامية الاخرى ، ومع البلدان الاشتراكية (من اجل الحكومات الاعضاء بالدرجة الاولى) . (٥) التغيرات في القوة الشرائية للصادرات ومعدلات التبادل التجارى والعوامل التي توثر عليها (من اجل الحكومات الاعضاء بالدرجة الاولى) .

جمع ونشر المعلومات الاساسية عن حالة التجارة والمدفوعات في البلدان الاعضاء (من اجل ان تستخدمها اللجنة والامانة التنفيذية بالدرجة الاولى) .

توفير الخدمات الاستشارية في ميدان التجارة والمدفوعات .

تنظيم اجتماعات حول القضايا الرئيسية للمساعدة في رسم سياسات مناسبة ومن ذلك : حلقة دراسية حول قضايا ومشاكل التجارة الاقليمية الداخلية والتعاون والتكامل الاقتصاديين (من اجل كبار مقررى السياسة العامة والمنظمات والمؤسسات الدولية والاقليمية المعنيـــة بالدرجة الاولى) .

(٣) فترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣

سوف تكون الاستراتيجية والناتج ، في كثير من الاعتبارات امتدادا لاستراتيجية وناتج فترة السنتين السابقة . وسيستمر التأكيد منصبا على توسيع وتنويـــع الصادرات ، وتعزيز التعاون والتكامل الاقليميين ، وتوسيع التجارة والتنمية لأقل البلدان الاعضاء نموا ، وتعزيز التجارة مع البلدان والمناطق النامية الاخرى ومع البلدان الاشتراكية . وبالاضافة الى ذلك ، سيتم النظر في محوقات توسيع التجارة الكامنة في السياسات والظروف المحلية في البلدان الاعضاء والشركاء التجاريين الرئيسيين ، وفي اثر المجموعة الاقتصادية الاوروبية والمجموعات الاقليمية الاخرى على آفاق الصادرات وجهود التكامل في المنطقة ، وفي آثار السياسات البديلة للصادرات والواردات بالنسبة للعائدات من النقد الاجنبي ، والاستخدام والنمو وتبسيط الشكليات والاجراءات التجارية والتوفيق بينها . وسوف يتألف الناتج ، مثلما في فترة السنتين السابقة ، من ابحاث ودراسات وتحديد للاحتياجات من المساعدة الفنية وتوفير الخدمات الاستشارية والتدريب والاجتماعات.

(٤) النشاطات الواردة في الاستراتيجية والتي يحتمل ان تكون ذات فائدة هامشية والتشريعات التي تتطلبها :

لا شـــيء .

٤- الانجازات المتوقعة وعمليات اعادة التنظيم اللاحقة

(أ) الانجازات المتوقعة

من المتوقع انجاز عناصر البرنامج التالية والمبينة في الفقرات ١٠/١٩-١٠/٢٠ في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨-١٩٧٩ (A/32/6) .

(١) في ١٩٧٨-١٩٧٩

١/١ (محدود النطاق) ، ٢/٢٠ ، ١/٣

(٢) في ١٩٨٠-١٩٨١

٢/١ ، ٢/٣

(ب) عمليات اعادة التنظيم اللاحقة

لا شـــــيء .

٥- الامور التنظيمية الاخرى

يمكن ان تصبح صياغة البرنامج وتنفيذه اكثر فعالية اذا ما اسندت البرامج الافرادية الى اقسام/وحدات داخل الشعبة .

باء : التنســـــيق

١- التنسيق الرسمي داخل الامانة التنفيذية

سيتم تخطيط عناصر البرنامج التي تتناول التكامل التجاري وسيتم التنسيق بينها من خلال " قوة العمل او الفريق العامل المعنى بالتكامل الاقليمي" والتابع للجنة الاقتصادية لغربي آسيا والذى ينتظر ان يباشر اعماله في اواخر فترة السنتين ١٩٧٨-١٩٧٩ . وبالاضافة الى ذلك ، سيشـــارك البرنامج في نشاطات اللجنة بشأن الامن الغذائي باسهامات مناسبة حول الجوانب التجارية للامن الغذائي في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا .

٢- التنسيق الرسمي داخل مجموعة مؤسسات الامم المتحدة

انشأ مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، داخل الامانة التنفيذية لكل منهما ، نقاط " اتصال" للتعاون في الامور ذات الاهتمام المشترك .

هذه القوى ، احيانا ، لدى البلدان المصدرة لليد العاملة التي كانت عندها وفرة نسبية في القوى العاملة الماهرة .

وفي عدد من بلدان منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، تشكل صناعات القطاع العام جزءا كبيرا من القطاع الصناعي سواء نتج ذلك عن السياسات العامة الوطنية أو عن ازدياد الاستثمار المباشر للاموال العامة التي مصدرها الايرادات النفطية عادة . وقد سلطت الزيادة السريعة للاستثمارات العامة الضوء على الضعف السائد في الاجهزة الادارية وفي ادارة المؤسسات الصناعية العامة . وتؤلف صناعات القطاع العام هذه ، بشكل او بآخر ، جزءا من الجهاز الادارى الحكومي الذى يواجه في بعض الحالات مشاكل تتعلق بالتنسيق والمرونة و سرعة اتخاذ القرارات الضرورية لسير المؤسسات بكفاءة وفعالية .

(ج) السند التشريعي

الفقرات ١٨ و ١٩ و ٢٠ من منطوق قرار الجمعية العامة ٢٦٢٦ (د-٢٥) *

(د) الاستراتيجية والناتج

(١) الوضع عند نهاية عام ١٩٧٩

ستكون معرفة مشاكل القطاع الصناعي وآفاق نموّه في المنطقة قد تحسنت عن طريق جمع وتحليل ونشر المعلومات عن اتجاهات التصنيع وعن طريق البحث المعمق للسياسات والتدابير والاستراتيجيات الخاصة بالتنمية الصناعية على المستويات القطرية . و ستكون امكانات النمو الصناعي للبلدان حتى سنة ٢٠٠٠ قد قيّمت ، مع التركيز بشكل خاص على التنمية على مستوى الفروع .

(٢) فترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١

سيكون العمل موجها نحو متابعة دراسة امكانات النمو الصناعي في بلدان المنطقة لكي يتم بلوغ تفسير أدق لعملية التصنيع ومشاكلها وآفاقها ، والاسهام من ثم بفعالية اكبر في تخطيط سياسات التنمية الصناعية وصياغتها . و سينطوى ذلك على القيام بدراسات معمقة لفروع محددة من الصناعة وتقديم المساعدة الى البلدان في تطوير اساليب التخطيط الصناعي وا جهزة التنفيذ . و سيوفر الناتج من هذا البرنامج الفرعي قاعدة اساسية لاستعراض وتقييم التقدم المحرز في اتجاه بلوغ النظام الاقتصادى الدولى الجديد ، موجهة بالدرجة الاولى الى راسمي السياسة العامة والمخططين الوطنيين .

---

* يعود أجل السند التشريعي الى اكثر من خمس سنوات مضت .

(٢) فترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١

سيستمر السعي لتحقيق هدف هذا البرنامج الفرعي عن طريق تحديد مجالات الاولوية لتوفير التدريب ، وتعزيز نشاطات التدريب في مجالات الاولوية المحددة ، وتقوية الاجهزة المؤسسية المطلوبة لتنسيق التدريب على اساس اقليمي .

وفي ضوء نتائج الدراسات والدراسات الاستقصائية التي تجرى في فترة ١٩٧٨-١٩٧٩ ، ستتم مشاورات مع حكومات المنطقة بشأن خطة عمل تهدف الى تعزيز اتباع نهج منسق يتعلق باحتياجات التدريب وبتوظيف المتدربين داخل المنطقة ، بما في ذلك انشاء الاجهزة الحكومية المشتركة المناسبة لهذا الغرض . وسيتجسد الناتج اثناء فترة السنتين في دراسات وتقارير تتناول جوانب مختارة في تنمية القوى العاملة والمهارات في القطاع الصناعي (موجهة الى الادارات الفنية ومؤسسات التدريب والمنظمات الاقليمية) .

(٣) فترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣

سيتم تنظيم الحلقات الدراسية والتدريب اثناء العمل في المصانع في المنطقة ، في مجالات مثل صياغة المشاريع وتقييمها والادارة والتنظيم الصناعيين ، وتعزيز التدابير والترتيبات المؤسسية لنقل التكنولوجيا في ميدان الصناعة .

(٤) النشاطات الواردة في الاستراتيجية والتي يحتمل ان تكون ذات فائدة هامشية والتشريعات التي تتطلبها :

لا شـــيء .

(٥) الاثر المتوقع

من المتوقع بنهاية فترة الخطة المتوسطة الاجل ان يكون لدى المنطقة خطة عمل تفيد لتوفير مرافق التدريب وأن تكون الاجهزة الاقليمية لتنسيق هذا التدريب قد بدأت العمـــل بفعاليـــة .

المشاريع الصناعية وبدراسات ما قبل الاستثمار وصياغة المشاريع وتقييمها ونقل التكنولوجيا بناء على طلب الحكومات وعلى اساس مخصص .

(٢) فترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١

سيتركز الاهتمام الرئيسي على وضع مبادئ توجيهية للسياسة العامة ومعايير للانتاج الامثل ولاستراتيجية الاستثمار في فروع صناعية مختارة . وفي ذات الوقت ستستمر الجهود بغية تحديد فرص الاستثمار المشترك بين البلدان في الصناعات الزراعية وصناعات المعادن الاساسية ومواد البناء وغير ذلك من الميادين . وتعلق أهمية خاصة على نقل التكنولوجيا في فروع محددة من الصناعة .

ويتجسد الناتج اثناء فترة السنتين في دراسات وتقارير عن انماء فروع صناعية مختارة ، موجهة بالدرجة الاولى الى المنظمات الاقليمية ومؤسسات التمويل الاقليمية والادارات الحكومية الفنية . كما يتجسد في تقارير عن نقل التكنولوجيا في فروع صناعية مختارة .

(٣) فترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣

سيستمر التركيز على وضع برنامج للتعاون الاقليمي في فروع صناعية مختارة وعلى تحديد نوع المشاريع المشتركة والاجهزة اللازمة لهذا الغرض .

(٤) النشاطات الواردة في الاستراتيجية والتي يحتمل ان تكون ذات فائدة هامشية والتشريعات التي تتطلبها :

لا شـــيء .

(هـ) الاثر المتوقع

ليست هناك مؤشرات موضوعية ممكنة في هذه المرحلة ، ولكن من المتوقع ان يعتمد في المنطقة نهج عقلاني منسق لتنمية الصناعات الاساسية التي لا غنى عنها لتوسيع القطاع الصناعي بمجمله ، وان تنمي الصناعات المتكاملة بحيث يتم الربط بين تنمية قطاعات مختلفة ولكنها متصلة فيما بينها ، وان توسع الصناعات التحويلية من اجل تلبية الاحتياجات المحلية ومن اجل اسواق التصدير . وبالنظر لكون السوق المحلية محدودة في عدد من البلدان الاعضاء ، فان التعاون الاقليمي المنصوص عليه في البرنامج الفرعي ١ سيكون اساسيا للغاية .

وستنظم خدمات استشارية للحكومات كما ستعقد حلقات دراسية فنية مخصصة للخبراء والمسؤولين المعنيين بالتخطيط الصناعي . وسيتجسد الناتج اثناء هذه الفترة في دراسات وتقارير عن جوانب مختارة من التنسيق الاقليمي في الحقل الصناعي ، موجهة بالدرجة الاولى الى منظمات التكامل الاقليمي والادارات الحكومية .

(٣) فترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣

سيتم تعزيز الجهود المبذولة في فترة السنتين السابقة من اجل التعرف على المشاريع الصناعية المشتركة بين البلدان بهدف توسيع امكانيات التعاون الصناعي وصياغة الخطط والبرامج الصناعية على المستويين الاقليمي ودون الاقليمي . وستجرى دراسة مشاركة بلدان المنطقة في خطط التعاون الصناعي وانشاء اجهزة للتخطيط المشترك ولوضع السياسة العامة على صعيد اقليمي ، وسيتم اقتراح تدابير حسية .

(٤) النشاطات الواردة في الاستراتيجية والتي يحتمل ان تكون ذات فائدة هامشية والتشريعات التي تتطلبها :

لا شيء .

(هـ) الاثر المتوقع

من المتوقع ان تؤدي هذه النشاطات الى انشاء وتعزيز اجهزة اقليمية لتنسيق سياسات واستراتيجيات التصنيع ولتأمين التزامن بين نشاطات الاستثمار الصناعي ، بالاضافة الى صياغة عدد من المشاريع الصناعية الاقليمية والمتعددة الجنسيات . ومن شأن البرنامج الفرعي ، الى جانب تأمينه القاعدة الاساسية لتعزيز التعاون بين البلدان النامية ، توفير القاعدة ذاتها لنظام المشاورات الذي اصبح في عداد الوسائل لبلوغ اهداف اعلان ليما والنظام الاقتصادي الدولي الجديد .

وبالاضافة الى ذلك ، من المقرر توسيع نطاق الدراسات المتممة لتشمل السلع المعدنية الهامة الاخرى وانمائها في المنطقة ، مع التأكيد بصفة رئيسية على المعادن غير الحديدية .

وسوف تصبح النشاطات المتعلقة باعمال الكشف الساحلية في البحر الاحمر وخليج عدن ذات طابع عملي اكبر وقد يتم وضع مقترحات معينة في هذا الشأن .

وسوف يتألف ناتج هذه الفترة من : مقترحات مشاريع تتعلق بانماء موارد معدنية معينة من أجل راسمي السياسة العامة والادارات الفنية الحكومية والمؤسسات المالية ، دراسات عن انماء الرواسب المعدنية غير الحديدية من اجل الادارات الفنية وتقارير عن الجوانب الانمائية للرواسب المعدنية الساحلية في البحر الاحمر وخليج عدن .

(٤) النشاطات الواردة في الاستراتيجية والتي يحتمل ان تكون ذات فائدة هامشية والتشريعات التي تتطلبها :

لا شـــيء .

(هـ) الاثر المتوقع

من المتوقع ان تسفر الدراسات المتعلقة بمدى توفر المعادن الاقتصادية والانماء الفعلي والممكن للصناعات القائمة على المعادن في المنطقة كما هي مبينة بالتفصيل اعلاه ، عن تحديد امكانيات التعاون بين الاقطار والتعاون الاقليمي في ميادين الكشف والتعدين والتجهيز والتسويق . واعتمادا على نتائج الدراسات من المتوقع ان يكون هناك مشروعان اقليميان موضع نظر فعال في نهاية ١٩٨٣ . وفضلا عن ذلك ، من المنتظر ان يساعد التحليل الاقليمي كل عامين لمركز السوق في السلع المعدنية واسقاطات العرض والطلب ، الدول الاعضاء في مواءمة برامجها لانماء المعادن مع الاتجاهات الراهنة في القطاع المعدني .

ومن المتوقع في هذا الشأن ان تتخذ بعض البلدان خطوات نحو اضفاء صبغة مؤسسية على عمليات المواءمة المنتظمة لقطاع الموارد المعدنية .

ومن المتوقع ايضا ان تبدأ البلدان المطلة على البحر الاحمر وخليج عدن في عملية لانماء الموارد المعدنية الساحلية .

سياسات مناسبة (من اجل الحكومات والمنظمات والمؤسسات الاقليمية والدولية المعنية بالدرجة الاولى) . (٤) امكانية وآفاق توسيع التجارة مع البلدان والمناطق النامية الاخرى ، ومع البلدان الاشتراكية (من اجل الحكومات الاعضاء بالدرجة الاولى) . (٥) التغيرات في القوة الشرائية للصادرات ومعدلات التبادل التجاري والعوامل التي تؤثر عليها (من اجل الحكومات الاعضاء بالدرجة الاولى) .

جمع ونشر المعلومات الاساسية عن حالة التجارة والمدفوعات في البلدان الاعضاء (من اجل ان تستخدمها اللجنة والامانة التنفيذية بالدرجة الاولى) .

توفير الخدمات الاستشارية في ميدان التجارة والمدفوعات .

تنظيم اجتماعات حول القضايا الرئيسية للمساعدة في رسم سياسات مناسبة ومن ذلك : حلقة دراسية حول قضايا ومشاكل التجارة الاقليمية الداخلية والتعاون والتكامل الاقتصاديين (من اجل كبار مقرري السياسة العامة والمنظمات والمؤسسات الدولية والاقليمية المعنية بالدرجة الاولى) .

(٣) فترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣

سوف تكون الاستراتيجية والناتج ، في كثير من الاعتبارات امتدادا لاستراتيجية وناتج فترة السنتين السابقة . وسيستمر التأكيد منصبا على توسيع وتنويع الصادرات ، وتعزيز التعاون والتكامل الاقليميين ، وتوسيع التجارة والتنمية لأقل البلدان الاعضاء نموا ، وتعزيز التجارة مع البلدان والمناطق النامية الاخرى ومع البلدان الاشتراكية . وبالاضافة الى ذلك ، سيتم النظر في محوتات توسيع التجارة الكامنة في السياسات والظروف المحلية في البلدان الاعضاء والشركاء التجاريين الرئيسيين ، وفي اثر المجموعة الاقتصادية الاوروبية والمجموعات الاقليمية الاخرى على آفاق الصادرات وجهود التكامل في المنطقة ، وفي آثار السياسات البديلة للصادرات والواردات بالنسبة للعائدات من النقد الاجنبي ، والاستخدام والنمو وتبسيط الشكليات والاجراءات التجارية والتوفيق بينها . وسوف يتألف الناتج ، مثلما في فترة السنتين السابقة ، من ابحاث ودراسات وتحديد للاحتياجات من المساعدة الفنية وتوفير الخدمات الاستشارية والتدريب والاجتماعات.

(٤) النشاطات الواردة في الاستراتيجية والتي يحتمل ان تكون ذات فائدة هامشية والتشريعات التي تتطلبها :

لا شيء .

الوحدة التنظيمية : اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا
البرنامج ٥ : التجارة الدولية والتنمية
البرنامج الفرعي ١ : توسيع وتنويع التجارة

(أ) الهدف

ان الهدف من هذا البرنامج الفرعي هو مساعدة البلدان الاعضاء في صياغة سياسات مناسبة لتوسيع وتنويع تجارتها .

(ب) المشكلة المطروحة

تقوم التجارة الخارجية بدور هام في اقتصاديات المنطقة ، سواء كعامل مدر للدخل او كمصدر للمدخلات والسلع الاستهلاكية . وفي ضوء اتجاهات التجارة العالمية ، يبدو ان التنويع في اتجاه السلع المصنوعة هو شرط مسبق لتوسيع الصادرات بمزيد من السرعة وللاقلال من تعرض المنطقة للاخطار نتيجة للاعتماد الزائد على سلعة او بضع سلع اساسية . و تتطلب الجهود الرامية الى تنويع الصادرات ادخال منتجات جديدة وزيادة درجة تجهيز الصادرات التقليدية . وهذا يتطلب ليس فقط توسيع قاعدة الانتاج بل وايضا التغلب على مشاكل التسويق والوصول الى الاسواق .

وبالاضافة الى التركيز الشديد على السلع الاساسية ، تتميز تجارة المنطقة بدرجة ملحوظة من الاعتماد الجغرافي لصالح اقتصاديات السوق المتقدمة النمو . ومن ثم ، لا تزال التجارة الاقليمية الداخلية تشغل مكانا متواضعا في التجارة الاجمالية للمنطقة ، ولا تزال امكانياتها الى حد كبير غير مستغلة . كذلك لم يتم على نحو كاف كشف امكانية توسيع وتنويع التجارة مع البلدان والمناطق النامية الاخرى ومع البلدان الاشتراكية .

و بصفة عامة ، ظلت السياسات الوطنية المتعلقة بهذا القطاع متجزئة وذات طابع ظرفي . ولم تحقق جهود التخطيط الا القليل في ادماج القطاع الخارجي في الخطط الوطنية ، نظرا لان هذا القطاع ظل يعامل بصفة عامة على انه بند هامشي في ممارسة العملية التخطيطية . وعليه ، هناك مجال كبير لترشيد السياسات العامة للتجارة والدفع المتبعة في البلدان الاعضاء ، بغية تمكين القطاع الخارجي من الاسهام على نحو اكثر فعالية ، في عملية التنمية .

والحاجة الى سياسات مناسبة للتجارة والدفع ملموسة بصفة خاصة في اقل البلدان الاعضاء نموا حيث الدور الذى يضطلع به القطاع الخارجي على جانب كبير من الاهمية لجهود هـا الانمائيـة .

وجيم/ ٨ (ج) وجيم/ ٨ (و) من المنطوق، قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ٢٠١١ (د-٦١) الفقرة ٢ من المنطوق، قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ٢٠٣١ (د-٦١) الفقرات ٥ و ٦ و ٧ من المنطوق، قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ٢٠٤٣ (د-٦١) الفقرة ٦ من المنطوق، قرار الجمعية العامة ٣١/١١٩ الفقرة ٤ من المنطوق، قرار الجمعية العامة ٣١/١٧٩ الفقرة ١٣ من المنطوق، والاجزاء ذات الصلة المتعلقة بالموارد الطبيعية والعلم والتكنولوجيا، والتعاون الاقتصادى بين البلدان النامية واقل البلدان نموا بين البلدان النامية في قرارات الجمعية العامة ٢٦٢٦ (د-٢٥) و ٣٢٠٢ (د ل-٦) و ٣٢٨١ (د-٢٩) و ٣٣٦٢ (د ل-٧).

(د) الاستراتيجية والناتج

(١) الوضع عند نهاية ١٩٧٩

سوف تشكل الدراسات المستكملة خلال ١٩٧٨-١٩٧٩ الاساس اللازم للشروع في اواخر ١٩٧٩ في نشاطات ابحاث حول "استراتيجية لتوسيع وتكثيف التعاون بين الاقطار العربية في الهيدروكربونات وموارد الطاقة الاخرى".

(٢) فترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١

سوف تتميز استراتيجية الفترة ١٩٨٠-١٩٨٢ بعنصرين اثنين. الاول ان كل نشاط رئيسي سوف يتألف من دراسة يعقبها اجتماع لكبار راسمي السياسة العامة في حكومة/حكومات القطر/الاقطار المعنية. والهدف من الاجتماع هو مناقشة النتائج والتوصيات التي تتضمنها الدراسة والاتفاق على ما تتخذه الحكومة/الحكومات المعنية من تدابير مناسبة تتعلق بالسياسة العامة وتوقيت هذه التدابير. وهذه الاجتماعات اما تعقد خلال دورات اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (جلسات عامة او جلسات لجهاز فرعي من اللجنة ان وجد) او تنظم بطريقة مستقلة في اى موعد ومكان مناسبين. ومن المقرر ايضا في احدى الحالات اجراء عملية متابعة تأخذ شكل الاستعراض والتقييم. والعنصر الثاني هو تكريس المزيد من وقت الامانة الفنية لتقديم مشورة على اساس مخصص الى الحكومات حول مختلف جوانب انماء موارد الطاقة، مما سيسفر عن المزيد من الفائدة المباشرة لبلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا وروابط أوثق مع هذه البلدان.

وسيجرى التماس رأى الخبراء في دراسة "الاستراتيجية" التي سيتم استنادا اليها في وقت لاحق وضع "برنامج عمل لاقتصاد متكامل بين الاقطار العربية للطاقة والهيدروكربونات" لمنفعة راسمي السياسة العامة والمؤسسات الاقليمية. وسيكون تعاون المؤسسات الاقليمية العاملة في هذا الميدان أمرا لازما في صياغة كل من "الاستراتيجية" و"برنامج العمل". والى جانب هذه النشاطات وتأكيدا لها، سيتم توفير "احصاءات اساسية للطاقة في العالم العربي" و"اسقاطات للطلب والعرض فيما يتعلق بالطاقة في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا" وذلك امام الباحثين والادارات الفنية وراسمي السياسة العامة.

الجدول : توزيع الموارد بين البرامج الفرعية

(مئـــويا)

البرنامج الفرعي	١٩٧٨-١٩٧٩			١٩٨٠-١٩٨١			١٩٨٢-١٩٨٣		
	الميزانية العادية	من خارج الميزانية	المجموع	الميزانية العادية	من خارج الميزانية	المجموع	الميزانية العادية	من خارج الميزانية	المجموع
١- تنمية موارد الطاقة	٣٨	٣٨	٣٨	٣٨	٣٥	٣٨	٣٨	٣٠	٣٧
٢- تنمية الموارد المعدنية	٢٧	٢٧	٢٧	٢٥	٢٠	٢٣	٢٥	٢٠	٢٣
٣- تنمية الموارد المائية	٣٥	٣٥	٣٥	٣٧	٤٥	٣٩	٣٧	٥٠	٤٠
	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨-١٩٧٩ (A/32/6) على النحو التالي :

(١) في ١٩٧٨-١٩٧٩

١/١ (نشاط مستمر) ، ١/٤، ١/٥، ١/٦، ٧/١ وعناصر البرنامج المرهونة بتوفر موارد من خارج الميزانية ١/٢، ١/٣، ٨/١ وايضا ٢/٢، ٢/٥، ٨/٢ وعناصر البرنامج المرهونة بتوفر موارد من خارج الميزانية ٢/١، ٢/٤، ٦/٢، كما يجب انجاز ٣/١، ٣/٢، ٣/٣، ٣/٤، ٣/٦ .

(٢) في ١٩٨٠-١٩٨١

١/٩، ٢/٣، ٢/٧، ورهن بتوفر موارد من خارج الميزانية ٣/٥، ٣/٧ .

(ب) عمليات اعادة التنظيم اللاحقة

لا يوجد .

٥- الامور التنظيمية الاخرى

ادرجت الادارة التنفيذية لبرنامج الموارد الطبيعية وتنظيمه كلها في البرنامج الفرعي لموارد الطاقة مثلما كان الحال في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨-١٩٧٩ (A/32/6) . ويمثل هذا النشاط بالفعل مهام منصب رئيس شعبة الموارد الطبيعية والعلم والتكنولوجيا التي تشمل برنامجين رئيسيين هما الموارد الطبيعية والعلم والتكنولوجيا .

باء: التنسيق

١- التنسيق الرسمي داخل الامانة التنفيذية

من المستهدف ان تنشأ داخل اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في أواخر ١٩٧٩ لجنة تعنى بالانماء الريفي للتنسيق بين جميع نشاطات اللجنة المتعلقة بالانماء الريفي . وسيتم من خلال هذه اللجنة التنسيق بين النشاطات المتعلقة بمصادر الطاقة التي تتجدد للانماء الريفي بموجب البرنامج الفرعي ١ وتزويد المجتمعات بالمياه والمرافق الصحية بموجب البرنامج الفرعي ٣ .

٢- التنسيق الرسمي داخل مجموعة مؤسسات الامم المتحدة

في اطار البرمجة المشتركة بين اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا وبرنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة، وطبقا لمذكرة التفاهم التي ستوقع بين برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، سيتم تنسيق النشاطات المتعلقة بانماء مصادر الطاقة التي

الى دراسة سبل و وسائل تنفيذ هذه السياسات والاستراتيجيات . وسوف تساعد اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في التنفيذ ، وذلك بتقديم الخدمات الاستشارية ، بما في ذلك اعداد دراسات وتقارير محددة قصيرة ، ومساعدة السلطات الحكومية ، وكذلك المؤسسات القطرية والاقليمية المهتمة بتنفيذ الاستراتيجيات والسياسات المذكورة اعلاه .

(٤) النشاطات الواردة في الاستراتيجية والتي يحتمل ان تكون ذات فائدة هامشية والتشريعات التي تتطلبها :

لا شـــيء .

(هـ) الاثر المتوقـع

من المتوقع انه في نهاية ١٩٨٣ سيكون قد بادر اثنان او ثلاثة بلدان على الاقل الى صياغة استراتيجية قطرية لتنمية واستخدام الموارد البشرية وتكون في معرض النظر في الجهاز الحكومي الملائم لمتابعة هذه الاستراتيجيات .

ومن المتوقع في نهاية فترة الخطة المتوسطة الاجل ١٩٨٠-١٩٨٣ ان تكون الدول الاعضاء اصبحت تنظـــر بشكل فعال في موضوع اقامة جهاز اقليمي لصياغة وتنفيذ الاستراتيجية الاقليمية الطويلة الامد في ميدان استخدام وتنمية القوى العاملة .

الوحدة التنظيمية : اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

البرنامج ٦ : العمل والادارة والاستخدام

البرنامج الفرعي ١ : الاستخدام وتنمية القوى العاملة

(أ) الهـــدف

ان الهدف من هذا البرنامج الفرعي هو مساعدة البلدان الاعضاء في صياغة استراتيجيات القوى العاملة من اجل تشجيع الاستخدام وتنمية القوى العاملة، وانشاء المؤسسات القطرية الملائمة، وتعزيز التعاون الاقليمي في ميدان تنمية القوى العاملة واستخدامها .

(ب) المشكلة المطروقة

ان العمالة الناقصة للقوى العاملة والاستخدام الناقص للموارد البشرية منتشران على نطاق واسع في بلدان غربي آسيا . وتسجل هذه البلدان ادنى نسب المشاركة في الحياة العاملة في العالم ، ويعود ذلك ، بالدرجة الاولى ، الى التدني الكبير في نسب مشاركة المرأة . كما أن ما يترتب على ذلك من نسب عالية من الاعالة يؤثر تأثيرا سلبيا على مستوى المعيشة لدى السكان ككل . وبالاضافة الى ذلك فان المستويات المنخفضة للدخل والقريبة من مستوى الكفاف للعديد من العمال ، لا سيما في القطاع الزراعي والريفي والعاملين لحسابهم ، يبرز بالمفارقة مع مستويات الدخل العالي التي يبلغها قسم ضئيل من السكان .

ان تنمية القوى العاملة في بلدان منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا غير متكيفة مع النمو الهيكلي للعمالة . فمن جهة اولى نجد ان اسواق العمل في هذه المنطقة عاجزة عن امتصاص جميع خريجي النظام التعليمي ، مما يؤدي الى البطالة بين المتعلمين . ومن جهة اخرى هنالك نقص بين موظفي الادارة من ذوي الخبرة والتدريب الجيد وكذلك بين التقنيين ورجال العلم من المستويين العالي والمتوسط . وهذا الامر يعيق التطور السريع لبلدان المنطقة ، لا سيما تلك البلدان التي لديها فائض من رأس المال . اما السياسات المتبعة لمواجهة هذه المشاكل فهي متجزئة ومحدودة في طبيعتها .

بينما لدى كل بلد من بلدان المنطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا مشاكل عمالة خاصة به متصلة بالدرجة الاولى بمختلف جوانب العمالة الناقصة للقوى العاملة والاستخدام الناقص للموارد البشرية ، فهي تعاني كلها ، بدرجات متفايرة ، من النقص في المهارات . وتعاني البلدان المنتجة للنفط اكثر من غيرها من مواطن النقص هذه . ونظرا لقدرتها العالية على الدفع فانها كانت وما زالت تجتذب عددا كبيرا من المهارات من البلدان غير المنتجة للنفط في المنطقة . وبالتالي حدثت حركة انتقال واسعة ضمن المنطقة لليد العاملة أدت ، في حالات كثيرة ، الى آثار سلبية

٤- الانجازات المتوقعة وعمليات اعادة التنظيم اللاحقة

(أ) الانجازات المتوقعة

ان عناصر البرنامج التالية الموصوفة في الفقرة ٢٢/١٠ في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨-١٩٧٩ (A/32/ 6) من المتوقع ان تستكمل :

(١) في ١٩٧٨-١٩٧٩

١/١، ١/٢/١٠، ١/٣/١٠، ٢/٣

(٢) في ١٩٨٠-١٩٨١

١/٢

(ب) عمليات اعادة التنظيم اللاحقة

لا شـــيء .

٥- الامور التنظيمية الاخرى

لا شـــيء .

باء : التنســـيق

١- التنسيق الرسمي داخل الامانة التنفيذية

ان الانشطة المتصلة بالاستخدام في الريف سوف تنسق عن طريق " اللجنة المعنية بالتنمية الريفية " التابعة للجنة الاقتصادية لغربي آسيا والتي تبدأ اعمالها نحو نهاية ١٩٧٩ ، بينما تنسق النشاطات المتصلة بتعزيز التعاون الاقليمي في استخدام القوى العاملة والتنمية عن طريق " قوة العمل او الفريق العامل المعني بالتكامل الاقليمي " التابع للجنة والمتوقع ان يبدأ اعماله نحو نهاية برنامج فترة السنتين ١٩٧٨-١٩٧٩ .

٢- التنسيق الرسمي داخل مجموعة مؤسسات الامم المتحدة

لا شـــيء .

٣- الوحدات التي يتوقع القيام معها بنشاطات مشتركة هامة في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٣

من المتوقع ابرام اتفاقات خطية مع منظمة العمل الدولية واللجنة الاقتصادية لافريقيا من اجل الاضطلاع بالنشاطات المشتركة الواردة تحت هذا البرنامج . وبصفة خاصة من المتوقع ابرام

الوحدة التنظيمية : اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

البرنامج ٤ : الانماء الصناعي

البرنامج الفرعي ١ : التنسيق الاقليمي في الميدان الصناعي

(أ) الهدف

ان هدف هذا البرنامج الفرعي هو المساعدة في وضع اقتراحات ملموسة لتنسيق الجهود في حقل التصنيع ، بما في ذلك التنسيق الاقليمي للسياسات العامة والاستراتيجيات والخطط ، واعتماد نهج اقليمي للاستثمار والانتاج الصناعيين .

(ب) المشكلة المطروقة

لا تزال القطاعات الصناعية في بلدان منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا صغيرة نسبيا . وتتراوح حصة الصناعة التحويلية (التي هي في غالبيتها صناعات استهلاكية خفيفة) في الناتج القومي الاجمالي لهذه البلدان بين ٣ و ١٢ بالمائة . ولكن الحالة تختلف اساسا بين بلد وآخر :

(١) تتميز البلدان النفطية ، اى المملكة العربية السعودية والكويت وقطر والامارات العربية المتحدة ، والى حد ما البحرين وعمان ، بتوفر موارد مالية كبيرة لديها (من جراء بيع النفط الخام) مع عجز نسبي في الموارد البشرية والموارد الطبيعية المعروفة الاخرى .

(٢) وعلى الرغم من ان العراق ، وبقدر أقل الجمهورية العربية السورية ، تعتبران من البلدان المنتجة للنفط الخام فهما تقعان بالنظر لهيكلهما الاقتصادى في عداد مجموعة البلدان غير المنتجة للنفط التي تضم ايضا الاردن ولبنان . والصفة المشتركة بين هذه البلدان الاربعة هي البنية الاقتصادية المتنوعة نسبيا والمتجسدة في قطاع زراعي مستقر وقطاع للصناعة التحويلية له أثر ظاهر على الاقتصاد . كما تتميز هذه البلدان الاربعة نسبيا عن المجموعة الاولى بتوفر القوى العاملة لديها ، وعليه فانها تلعب دور مورّد للقوى العاملة الى مجموعة البلدان النفطية .

(٣) و تتألف المجموعة الثالثة من بلدان المنطقة ، اى اقل البلدان نموا ، من جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والجمهورية العربية اليمنية ، حيث قطاع الصناعة التحويلية شبه معدوم .

وفي ضوء هذه الحسنات والسيئات النسبية التي تنطوى عليها اوضاع المجموعات الثلاث من بلدان المنطقة ، سيكون هدف النهج الاقليمي تعزيز درجة من التنسيق الاقليمي للسياسات العامة والاستراتيجيات والخطط بما يشمل الاستثمار والانتاج . والبديل لذلك هو تعزيز التعاون الاقليمي الجزئي في شكل مشاريع مشتركة ، عدد منها قد دخل حيز العمل او هو في مرحلة

(٢) في ١٩٨٠-١٩٨١

(ب) عمليات اعادة التنظيم اللاحقة

لا شيء

٥- الامور التنظيمية الاخرى

لا شـــيء

باء : التنســـــيق

١- التنسيق الرسمي داخل الامانة التنفيذية

سيجرى تحليل البرنامج الفرعي ١ " التنسيق الاقليمي في الميدان الصناعي" وتنسيقه عن طريق " قوة العمل او فريق العمل المعني بالتكامل الاقليمي" الذى ستنشئه اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا حوالى نهاية برنامج فترة السنتين ١٩٧٨-١٩٧٩ .

وسيجرى النظر في عناصر البرنامج المتصلة بتنمية الصناعات الزراعية في ضوء نشاطات اللجنة في مجال الامن الغذائي . وسيجرى تحليل اسهامات الشعبة في هذا المجال وتنسيقها عن طريق " فريق العمل المعني بالامن الغذائي " الذى يتوقع ان يباشر العمل في حدود نهاية عام ١٩٧٩ .

كما تحلل الشعبة، من خلال النشاطات ذات الصلة التي تقوم بها ، للا... اللجنة في مجال التنمية الريفية . وسيجرى تحليل وتنسيق نشاطات الا (التصنيع الريفي) عن طريق " اللجنة المعنية بالتنمية الريفية " المتـ التنفيذية .

البرنا

٢- التنسيق الرسمي داخل مجموعة مؤسسات الامم المت

منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي

بمقتضى الاتفاق الرسمي الذى ينظم عمل شعبة لغربي آسيا ومنظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي سيتم مع منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي و/أو الاضطلاع ممكنا ومجديا . وبمقتضى طبيعة هذه الشعبة ، يتم تخطيط في الشعبة المشتركة كما يتم تنفيذها ومتابعتها بالاشتراك مع

(ج) السند التشريعي

الفقرة ٦ من منطوق قرار الجمعية العامة ٣١/١٠٩، والفقرة ٤ من منطوق قرار الجمعية العامة ٣١/١١٦ .

(د) الاستراتيجية والناتج

(١) الوضع عند نهاية عام ١٩٧٩

ستشهد فترة السنتين ١٩٧٨-١٩٧٩ جهود الشعبة في تجميع البيانات والمعلومات عن الظروف السكنية، وعن عرض المساكن والطلب عليها في المنطقة، وعن اجهزة التمويل الاسكانية وغيرها . وستبذل الشعبة جهودا كبيرة في الاعداد لعقد مؤتمر اقليمي للاستيطان البشري والاشتراك فيه، وستقوم باستعراض برامج وسياسات الاستيطان البشري على المستويين الاقليمي والوطني، في نطاق اطار التوصيات الصادرة عن مؤتمر الامم المتحدة للاستيطان البشري . وسيقوم هذا المؤتمر الاقليمي، الذي سيحضره مخططو وخبراء الاستيطان البشري، بتأمين كمية كبيرة من المعلومات عن النشاطات الانمائية في حقل الاستيطان البشري . وتأمل الشعبة في هذا الصدد، في تأمين تنسيق مفيد عن طريق تشجيع عمليات استعراض التخطيط الخاص بالاستيطان البشري على الصعيدين الاقليمي والوطني في فترة ما بعد مؤتمر الامم المتحدة للاستيطان البشري .

وستعلق أهمية كبيرة على التعاون مع برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة، في وضع شبكة اقليمية لتكنولوجيا المستوطنات البشرية . وستجرى في عامي ١٩٧٨ و١٩٧٩ متابعة المهمة المشتركة بين برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا لعام ١٩٧٧ . وتشغل الابعاد البيئوية لتخطيط المستوطنات حيزا رئيسيا من اهتمام الشعبة كما يتضح من الاهمية التي تعيرها هذه الشعبة لموضوع تكنولوجيا المستوطنات البشرية . وستقوم الشعبة بتزويد بلدين في المنطقة بالخطوط التوجيهية لوضع الاستراتيجيات البيئوية في مجال المستوطنات البشرية .

كما وستلعب الشعبة دورا رئيسيا اثناء عامي ١٩٧٨-١٩٧٩ في الاعداد لانشاء معهد تدريب وابحاث عربي للتنمية الحضرية، تكون غايته تدريب مخططي الاستيطان البشري في المنطقة . وسيجرى تقويم الابعاد البيئوية لتخطيط الاستيطان البشري في نطاق احتياجات وبرامج التدريب للمعهد العربي للتنمية الحضرية .

وسيتم تحليل المعالم البيئوية للمستوطنات البشرية ايضا في حلقة تدريبية حول تخطيط المدن الكبرى ستعقد في عام ١٩٧٩، ويحضرها خبراء ومخططون في ميدان الاستيطان البشري . وسيتم توفير الخدمات من اجل تلبية مطالب الحكومات والاشخاص الاخرين المعنيين بهذا الموضوع في مجال المشورة بصدد تقنيات تخطيط وبرمجة المدن الكبرى وتشجيع تنفيذ التدابير الوطنية والاقليمية المتصلة بالتنمية والتخطيط المديني والحضري . وسيتم اطلاع

تنسيق نشاطات معينة مرتقبة في هذا البرنامج او الاضطلاع بها بالاشتراك مع برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة .

٣- الوحدات التي يتوقع القيام معها بنشاطات مشتركة هامة في الفترة ١٩٨٢-١٩٨٣

بالاضافة الى النشاطات المشتركة المتوقع الاضطلاع بها مع الوحدات الاخرى التابعة للامانة التنفيذية للجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، ليست هناك نشاطات مشتركة تذكر في هذه المرحلة مع وحدات اخرى في منظومة الامم المتحدة .

جيم : توزيع الموارد بين البرامج الفرعية

من المتوقع ان يكون اتجاه توزيع النسب المئوية للموارد على البرامج الفرعية كما هو مبين في الجدول التالي تقريبا :

الجدول : توزيع الموارد بين البرامج الفرعية

(مئويـــا)

البرنامج الفرعي *	١٩٧٨-١٩٧٩			١٩٨٠-١٩٨١			١٩٨٢-١٩٨٣		
	الميزانية العادية	من خارج الميزانية	المجموع	الميزانية العادية	من خارج الميزانية	المجموع	الميزانية العادية	من خارج الميزانية	المجموع
١- تحليل المستوطنات البشرية	-	-	-	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
(أ) صياغة سياسات الاسكان المنخفض التكلفة	٣٤	٣٤	٣٤	-	-	-	-	-	-
(ب) التحضر والتخطيط الحضري	٣٣	٣٣	٣٣	-	-	-	-	-	-
(ج) تخطيط المستوطنات الريفية	٣٣	٣٣	٣٣	-	-	-	-	-	-
	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

* ان البرامج الفرعية الثلاثة التي اشير اليها في الفقرة ١٦/١٠ من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٧٨-١٩٧٩ (A/32/6) قد دمجت لكي تشكل برنامجا فرعيا جديدا هو " تخطيط المستوطنات البشرية " .

الوحدة التنظيمية : اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

البرنامج ٣ : المستوطنات البشـــرية

ألف : التنظيـــــم

١- الاستعراض المشترك بين الحكومات

يتم استعراض العمل الذى قامت به الامانة التنفيذية في نطاق هذا البرنامج في الدورة السنوية التي تعقدها اللجنة . وقد عقدت الدورة الاخيرة في شهر نيسان/ ابريل ١٩٧٧ . ولم تصدق اللجنة في دورتها الاخيرة على هـــذا التقديم للخطة ولكنه سيعرض على دورتها الخامسة في شهر ايار/ مايو ١٩٧٨ .

٢- الامانة التنفيذيـــة

ان الوحدة المسؤولة عن هذا البرنامج في الامانة التنفيذية هي شعبة الانماء الاجتماعي والمستوطنات البشرية التي كان لديها بتاريخ ٣١ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٧٧ تسعة موظفين فنيين ، تغطى نفقات واحد منهم من المصادر الخارجة عن الميزانية . وكانت حالة الموظفين في برنامج المستوطنات البشرية بتاريخ ٣١ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٧٧ على النحو التالي :

البرنامج	الموظفون الفنيون		
	الميزانية العادية	من خارج الميزانية	المجموع
المستوطنات البشرية	٤	-	٤

٣- اوجه الاختلاف بين الهيكل الادارى الحالي والهيكل المقترح للبرنامج

لا شـــــيء .

خطط التنمية الخماسية الجديدة في معظم بلدان منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا . وسوف تشارك الامانة التنفيذية في الحلقات الدراسية والمؤتمرات والاجتماعات التقنية والبعثات الاستشارية التي ترمي الى النهوض بمواءمة الخطط بين بلدان المنطقة .

(٢) فترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١

اعتمادا على النشاطات التي تمت عن التحليل المنظوري ، سواء على نطاق الاقتصاد ككل او على اساس قطاعي ، في بلدان المنطقة ، وكمتابعة لاجتماع فريق العمل المعني بمواءمة الخطط ، ستبذل الجهود من اجل وضع خطوط توجيهية ترمي الى تحقيق مواءمة الخطط بين مجموعات من بلدان المنطقة . وسوف تزيد الامانة التنفيذية من جهودها عن طريق الخدمات الاستشارية ، والاجتماعات والبرامج التدريبية ، حول مختلف جوانب مواءمة الخطط في المنطقة . (الناتج : دراسة وتقارير ، مقصودة بالدرجة الاولى للحكومات الاعضاء والمنظمات الاقليمية المعنية) .

(٣) فترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣

ان الاستراتيجية والناتج سيكونان امتدادا لما كان خلال فترة السنتين السابقة . وسوف تركز الجهود ، عن طريق الدراسات المحددة والتدريب والخدمات الاستشارية ، على تشجيع مواءمة الخطط على المستويين القطاعي والشامل بين بلدان المنطقة .

(٤) النشاطات الواردة في الاستراتيجية والتي يحتمل ان تكون ذات فائدة هامشية والتشريعات التي تتطلبها :

لا شيء .

(هـ) الاثر المتوقع

يتوقع من الاستراتيجية والناتج مساعدة حكومات المنطقة في تطوير الهيكل المفاهيمي والمؤسسي اللازم لمواءمة التخطيط الانمائي وممارسات البرمجة بين البلدان المعنية ، والتقليل من الازدواجات الباهظة التكاليف في جهود التنمية الوطنية ، وتشجيع التعاون الفعال من اجل التكامل الاقليمي .

بين الخطط القطاعية والتجميعات القومية . ان نماذج المدخلات والمخرجات وما يقابلها من قواعد البيانات سوف تطور من اجل خطط قطاعية متسقة فيما بينها ، كما سيجرى العمل على التوفيق بين الخطط القطاعية والتجميعات القومية المشتقة من نموذج تجمعي للاقتصاد الكلي . وكذلك فان هيكل المدخلات والمخرجات سوف يسمح ايضا بتقييم الآثار البيئية لمختلف الاستراتيجيات الانمائية . وسوف يزداد حجم المساعدة في تطوير وتشغيل نماذج التخطيط المنظورى ، عن طريق الحلقات التدريبية ، الى جانب زيادة الخدمات الاستشارية . (الناتج : دراسات مقصودة بالدرجة الاولى للحكومات الاعضاء والمنظمات الاقليمية المعنية) .

(٣) فترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣

ان المحور الرئيسي للجهود سوف يوجه نحو تطوير نموذج بلوغ الحد الامثل من اجل التخطيط المنظورى الذى يعطي استراتيجيات انمائية مثلى مختلفة مقابل مجموعات مختلفة من القيود الاجتماعية والاقتصادية والبيئية . وسيتم وضع نموذج برمجة خطية للمدخلات والمخرجات كخطوة اولى نحو بلوغ هذا الهدف . (الناتج : دراسات مقصودة بالدرجة الاولى للحكومات الاعضاء والمنظمات الاقليمية المعنية) .

(٤) النشاطات الواردة في الاستراتيجية والتي يحتمل ان تكون ذات فائدة هامشية والتشريعات التي تتطلبها :

لا شـــيء .

(هـ) الاثر المتوقع

ان التخطيط المنظورى سوف يحدد امكانات الانماء الطويلة الامد ويقرر اتساق الخطط القطاعية . وعلاوة على ذلك ، سوف توضع في عملية التخطيط ، اسقاطات بديلة مختلفة تقابل المجموعات المختلفة من المتغيرات الخارجية ومتغيرات السياسة العامة بما فيها العوامل البيئية . ومن ثم فان هذه الاسقاطات البديلة ستكون بمثابة مطية لمزيد من الحوار بين المخططين وواضعي السياسة العامة من اجل الوصول الى الاختيار النهائي لمزيج معين من السياسة الانمائية من بين عدة اختيارات ممكنة للسياسة العامة ومقايضات السياسة العامة .

(هـ) الاثر المتوقع

ستعتمد عملية المسح الى رصد وتقييم تنفيذ الخطط الانمائية وادائها القطاعي ، بالمقارنة مع الاهداف المعدلة لها ، وفي ضوء التطور الاقتصادى العالمي ستعتمد الى المساعدة في تحديد مشاكل الانماء الرئيسية . ومن شأن التنبوءات الاقتصادية ان تزيد الى حد كبير من فعالية السياسات الاقتصادية القصيرة الامد كما انها تمكن المخططين من تقييم الآثار الاجتماعية ـ الاقتصادية المترتبة عن انتهاج سياسات بديلة .

الوحدة التنظيمية : اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

البرنامج ٢ : التخطيط الانمائي والاسقاطات والسياسات الانمائية

البرنامج الفرعي ١ : استعراض وتقييم الاتجاهات ، والتنبوءات الاقتصادية القصيرة الامد

(أ) الهـــدف

ان الهدف من هذا البرنامج الفرعي هو استعراض وتقييم الاتجاهات الاقتصادية الراهنة وجهود التخطيط الانمائي والقيام بتنبوءات اقتصادية قصيرة الامد لبلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا وللمنطقة ككل .

(ب) المشكلة المطروقة

لقد قامت جميع بلدان منطقة اللجنة ، بشكل او بآخر ، بعملية التخطيط الانمائي . ان الزيادة الكبيرة في عائدات النفط لدى البلدان المصدرة له في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا سوف تخفف بالتأكيد من أحد القيود الرئيسية التي تقف في سبيل تنميتها كما أنهـــا ستساعد في اسراع تقدمها . بيد أن هنالك قيودا اخرى سائدة لا سيما النقص في اليد العاملة الماهرة والمدربة ، والاعتماد على المعرفة التقنية المستوردة والحاجة الى تحديث الاطار المؤسسي فيها . ان استعراض وتقييم التجربة المكتسبة في التخطيط الانمائي سوف تزودنـــا بالنتائج العملية لكي نعرف الى اى حد تمكن كل بلد من التغلب على هذه القيود وغيرها . وبالاضافة الى ذلك ، فان اهمية التنبوءات الاقتصادية القصيرة الامد كانت مهملة وحان منذ امد بعيد وقت تنفيذها في منطقة اللجنة . ان فعالية السياسات الاقتصادية القصيرة الامد التـــي تتناول العديد من مشاكل السياسة الهامة كاحلال الاستقرار وتوزيع الموارد والدخل قد تعتمد بشكل خطير على قدرة التنبوء لدى البلد المعني بالامر . وفضلا عن ذلك فان تطوير القدرة على التنبوء القصير الامد سوف يمكنها من تقييم الآثار الاجتماعية - الاقتصادية لمختلف بدائل السياسة العامة .

(ج) السند التشريعي

الفقرات ٧٩ و ٨١ و ٨٣ من منطوق قرار الجمعية العامة ٢٦٢٦ (د-٢٥) *
والفقرة ١ من القسم ١ من منطوق قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١٨٩٦ (د-٦٧) . والفقرتان ٢و٣ من القسم ١ من منطوق قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١٩١١ (د-٦٧) .

---

* تفويض منذ اكثر من خمس سنوات .

٣- أوجه الاختلاف بين الهيكل الادارى الحالى والهيكل المقترح للبرنامج

لا شـــيء .

٤- الانجازات المتوقعة وعمليات اعادة التنظيم اللاحقة

(أ) الانجازات المتوقعة

ان عناصر البرنامج التالية الموصوفة في الفقرات ١٠/١٢ الى ١٠/١٤ فـــي الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨-١٩٧٩ (A/32/6) من المتوقع ان تستكمل :

(١) في ١٩٧٨-١٩٧٩

١/١، ١/٢، ١/٣، ١/٤

(٢) في ١٩٨٠-١٩٨١

(ب) عمليات اعادة التنظيم اللاحقة

لا شـــيء .

٥- الامور التنظيمية الاخـرى

يمكن جعل صياغة البرنامج وتنفيذه اكثر فعالية فيما اذا حددت البرامج الافرادية باقسام/ وحدات داخل الشعبة .

باء : التنســـــيق

١- التنسيق الرسمي داخل الامانة التنفيذية

من المتوقع ان توءدى الشعبة دورا فعالا في التنسيق بين نشاطات اللجنة المتصلة بالتكامل الاقليمي . وهذه النشاطات سوف يخطط لها وتنسق بواسطة " قوة مهمة او فريق عمل معنى بالتكامل الاقليمي" تابع للجنة ومن المزمع انشاؤه في اواخر ١٩٧٩ . ان النشاطات الواردة تحت البرنامج الفرعي ٣ " مواءمة الخطط والتعاون الاقليمي" سوف تنسق بصفة خاصة عن طريق قوة المهمة او فريق العمل هذا .

٢- التنسيق الرسمي داخل مجموعة موءسسات الامم المتحدة

لا شـــيء .

(٣) فترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣

ستواصل دراسة المؤسسات الزراعية والريفية والمسائل المتصلة بتحسينها وتنميتها . وسينظر في حصيلة النتائج ومقترحات العمل في اجتماع مشترك بين الحكومات حول عمران الريف . وستتخذ القرارات بشأن تطوير المؤسسات الزراعية والاقتراحات بشأن العمل الايجابي في عدد من المجالات . وسيتم في الجزء الاخير من فترة السنتين التأكيد على نشاطات المتابعة للاجتماع .

وفيما يتصل بتنظيم وتخطيط المزارع ، سيتركز الاهتمام على ترشيد واعادة تنظيم نظم المزارع وتحسين تخطيط المزارع المتصل بالمستوطنات الريفية في مناطق جديدة .

وفيما يخص اساليب التحفيز والضغط الرامية الى زيادة انتاجية المزارع ، سيوضع عنصر ثان وثالث موضع الدراسة وهما دور نظم الارشاد الزراعي ونوع اعادة التوجيه المطلوب للمساعدة على ادخال الابتكارات ، والقروض الزراعية مع تأكيد خاص على تسهيلات القروض القصيرة والمتوسطة الاجل واحتياجاتها وشؤونها .

وبالنسبة للتسويق ، ستتصل جميع الجهود بمتابعة الانشطة الموجهة نحو التنفيذ الناجح للقرارات المتخذة خلال الاجتماع في فترة السنتين السابقة . وقد تتم دراسة خاصة او خدمات استشارية بشأن المسائل الوظيفية والتنظيمية في تسويق السلع .

وسيتكون الناتج من خطوط توجيهية لتحسين تخطيط المزارع في مناطق المستوطنات الريفية الجديدة ولترشيد واعادة تنظيم نظم المزارع في بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، موجهة الى الفنيين الحكوميين وقادة منظمات وتعاونيات المزارعين ، ومن حلقة تدريبية حول الاصلاح الزراعي مخصصة للخبراء في ميدان الزراعة ، ومن تقرير مرحلي عن العمل بشأن تحسين تسويق السلع الزراعية ، يرفع الى متخذي القرارات في منظمات الزراعة والتسويق ، ومن تقرير تقييمي عن نظم الارشاد الزراعي واحتياجات التدريب لموظفي الارشاد في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، يرفع الى الخبراء والفنيين الحكوميين في مجالات الزراعة والبحث والتعليم ، ومن دراسة لحاجات القروض الزراعية ومتطلباتها في بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، توجه الى واضعي السياسات في ميدان الزراعة والمنظمات المتبرعة ، ومن اجتماع مشترك بين الحكومات حول الانماء الريفي يحضره كبار واضعي السياسات واصحاب المناصب العليا في الزراعة وعمران الريف .

(٤) النشاطات الواردة في الاستراتيجية والتي يحتمل ان تكون ذات فائدة هامشية والتشريعات التي تتطلبها :

لا شـــيء .

بشأن العمل الاقليمي . ثانيا ، سيكون هنالك تاكيد معين على المشاكل المعقدة لتربية الماشية التقليدية وانماء المراعي . وستدرس الادارة والمراقبة الاقليميتان للماشية ، تلي ذلك دراسة لنطاق العمل الجماعي تجاه التنمية الاقليمية للماشية مع اهتمام خاص بمشاكل تربيتها .

وسيتكون الناتج من نموذج للسياسات الاقليمية بشأن الامن الغذائي والمخزونات الاحتياطية للغذاء والعلف ولانشاء جهاز تنسيق للامن الغذائي الاقليمي ، يوجه الى الخبراء وواضعي السياسات في ميداني الزراعة وامدادات الغذاء (وسيقدم هذا الناتج في اجتماع مشترك بين الحكومات حول الموضوع من الممكن ان يعقد برعاية مؤتمر الغذاء العالمي ومنظمة الاغذية والزراعة ، وسيخطط لعمل متابعة فعال ، وقد يتم انشاء جهاز تنسيق للامن الغذائي الاقليمي) ، كما يتكون الناتج من دراسة حول المحافظة على الموارد الزراعية واعداد اطار للعمل الاقليمي ، توجه الى الخبراء وواضعي السياسات المختصين بمختلف نواحي انماء الصحراء ، ومن حلقة دراسية حول سياسات الحفاظ على الموارد موجهة الى الخبراء والفنيين الحكوميين وخطوط توجيهية للسياسة بشأن هذه المسألة ، ومن دراسة اقليمية لادارة الماشية وانماء المراعي موجهة الى واضعي السياسات المختصين بتنمية الماشية ، ومن اقتراحات بشأن العمل الاقليمي في ما يتعلق بتنمية الماشية (التغذية والتربية) ، بما في ذلك استحداث مشروعات محددة ، موجهة الى الفنيين الحكوميين والى مقدمي التبرعات الاقليميين والدوليين .

(٣) فترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣

سيواصل العمل الهام الذى بدأ في فترة السنتين السابقة على كلتا الجبهتين ، وهما الامن الغذائي والحفاظ على الموارد وادارتها وتنميتها . وستكون هنالك متابعة للعمل الاقليمي بالنسبة لترتيبات الامن الغذائي ، لكن الجهود ستتركز على الاجراءات الاقليمية لمواجهة وخفض خسائر ما بعد الحصاد . وستدرس وسائل تحسين التخزين والنقل العابر والمناولة للسلع الزراعية المختلفة .

وسيرصد ويتابع تنفيذ جوانب خطة عمل الامم المتحدة لمكافحة التصحر ، الذى بدأ في فترة السنتين السابقة ، بينما سيتركز الاهتمام على المشاكل الاقليمية في ادارة ومراقبة المياه لاتصالها بالانتاج الزراعي ، سواء المروى منه او البعلي . وسيتم تحليل عمل اقليمي بشأن ادارة المياه ومراقبتها . اما بالنسبة للمحافظة على الموارد فستجرى دراسة افرادية حول الزراعة البعلية والاحراج .

وسيتكون الناتج من دراسة حول نطاق تخفيض خسائر ما بعد الحصاد من سلع زراعية مختارة وهي دراسة توجه الى الفنيين الحكوميين والخبراء (مع متابعتها من جانب منظمة الاغذية والزراعة والشعبة المشتركة) ، ومن خدمات استشارية وتقارير متابعة بشأن ترتيبات

الوحدة التنظيمية : اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

البرنامج ١ : الاغذية والزراعة

البرنامج الفرعي ٢ : التعاون الزراعي الاقليمي

(أ) الهدف

الهدف من هذا البرنامج الفرعي هو تشجيع واستهلال التعاون الزراعي الاقليمي لغرض تحقيق الامن الغذائي الاقليمي والمحافظة على الموارد الزراعية وتنميتها بشكل فعال ومشترك بين الاقطار .

(ب) المشكلة المطروقة

ان العديد من المشاكل التي تواجه بلدان المنطقة ، وخاصة المشاكل في ميدان الزراعة ، لا يمكن حلها على نحو كاف بالعمل من جانب واحد . وتبرز جبهتان حيث يمكن للعمل الجماعي والمنسق توفير فائدة لها امكانياتها العالية .

اولاهما هي الامن الغذائي حيث تسبب نقص التعاون الاقليمي في ارتفاع تكاليف الواردات وفي الافتقار والضياع غير المرغوب فيهما في بلدان اعضاء مختلفة . فان النقص في الترتيبات الملائمة للامن الغذائي لم يؤد في بلدان عدة الى وضع غذائي خطير والى الجوع وحسب ، لكنه ايضا أفسد مجهودات التنمية في الاقتصاد نتيجة لاعادة التخصيص غير المتوقعة للموارد الانتاجية .

وثانيتهما تتصل بتنمية الموارد وتحسين ادارتها والحفاظ عليها بصورة مشتركة بين الاقطار ، وبوجه خاص ، الاراضي الصحراوية والمراعي والماشية والموارد المائية ومصائد الاسماك . ولقد تكرر التركيز على الضرر والخسارة الشديدين اللذين لحقا بالدخل ، وفي أحيان كثيرة ، بالموارد الهائلة نظرا لسوء ادارتها والافراط في استغلالها ، وذلك في عدد من المؤتمرات التي عقدت حديثا . ويوجد في الوقت الحالي قلق على نطاق واسع بشأن انتشار التصحر والمشاكل المعقدة التي يخلقها . وبشأن تدهور حالة المراعي وكثافة المواشي فيها والاستغلال الزائد لمصائد الاسماك . ويجب معالجة عدم وجود خطة للتصدي لمثل هذه المشاكل ، وكذلك عدم وجود الوسائل لخلق عمل اقليمي - سواء كانت تشريعات او تنمية مؤسسية او تبادل معلومات وآراء او مشاريع مباشرة - وذلك بعد دراسة وتحليل معمقين لمجالات مختارة للمشاكل .

خطة مستقبلية للانماء الزراعي الاقليمي . والعنصر الاول هو زيادة وعي المخططين الوطنيين واهتمامهم بالتطورات على الصعيدين الاقليمي والعالمي . وهذا يهدف على وجه التحديد الى انشاء منتدى لتبادل ونشر المعلومات والافكار عن التطورات الزراعية في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا . وهذا ما سيتم انجازه عن طريق الرصد والتقييم المتواصلين للتطورات الاقليمية والعالمية وتجسيد ذلك في نشرة سنوية عن التطورات الزراعية .

ويتناول العنصر الثاني تشجيع التكيّف والتكامل في حقل الزراعة على الصعيد الاقليمي . وسوف تختتم الجهود المتواصلة في دراسة مختلف جوانب التكيّف الاقليمي والتكامل الزراعي (في فترة السنتين المقبلة) ، باعداد خطة مستقبلية للانماء الزراعي الاقليمي . وسيتم اختيار الجوانب التي ستدرس فيما يتعلق بالتكامل الزراعي الاقليمي من بين المواضيع التالية : طريقة معالجة تخطيط التكامل الزراعي في المنطقة ، ومجال توسيع التجارة الزراعية مع دراسة حالة عن مجموعات استهلاكية مختارة ، ودراسة معمقة لبنيات الاسعار لناحية ارتباطها بجهود التكامل الزراعي . وسوف يتواصل العمل في التكيّف الزراعي داخل كل اقليم وبين الاقاليم الذي بوشر به في فترة ١٩٧٨-١٩٧٩ . وسوف يتركز بشكل خاص على التحليل المنتظم للمسائل الناتجة عن التكيّف الزراعي . (على الصعيد العالمي) ومسائل التكيّف الزراعي المتصلة بالتطورات المستقبلية على الصعيد الاقليمي . وسوف تناقش الاستنتاجات التي يتم التوصل اليها في الدراسة عن التكيف والتكامل في الحقل الزراعي في اجتماع رفيع المستوى عن التكيّف الزراعي ، وسيجرى اعتماد برنامج لأعمال المتابعة . وسوف يتأمن تنفيذ هذا البرنامج بواسطة التدريب المكثف عن طريق الخدمات الاستشارية لكبار الموظفين .

ويتناول العنصر الثالث التدريب بهدف تحسين مهارات المخططين الزراعيين . وهناك نية للتعاون مع معاهد التدريب الاقليمية في اعداد وادارة برامج التدريب الموضوعة خصيصا للتخطيط الزراعي الاقليمي المتكامل .

وسيكون ناتج ذلك ، اصدار نشرات سنوية عن التطور الزراعي في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، ترسل الى واضعي السياسات العامة والى الموظفين الفنيين في الحكومات . بالاضافة الى دراسات عن الجوانب السابقة واللاحقة للتكيّف الاقليمي في الزراعة . توجه الى الموظفين الفنيين في الحكومات والى وكالات التكامل الاقليمي ، واجتماع حكومي مشترك عن مسائل التكيّف الزراعي الاقليمي والتوسع التجاري داخل الاقليم ، يحضره الموظفون الفنيون في الحكومات وخبراء وكالات التكامل ، ودورات التدريب على التخطيط الزراعي الاقليمي للرسميين الحكوميين (المخططون الزراعيون وخبراء التنمية الريفية) .

(٣) فترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣

سوف يتركز الاهتمام الرئيسي على اعداد خطة مستقبلية للتنمية الزراعية الاقليمية . وسيشكل العمل المحقق في مجال التخطيط الزراعي اثناء فترتي السنتين السابقتين اساسا متينا للانطلاق في هذا العمل الهام . ولدى الانتهاء من وضع الخطوط التوجيهية العريضة سيجتمع فريق عمل رفيع المستوى للبحث في الاغراض والاهداف المرسومة في الدراسة .

الوحدة التنظيمية : اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

البرنامج ١ : الاغذية والزراعة

البرنامج الفرعي ١ : التخطيط الزراعي الاقليمي المتكامل

(أ) الهدف

ان الهدف من هذا البرنامج الفرعي هو تشجيع التخطيط الزراعي المتكامل والمتناسق عن طريق التركيز على الابعاد الاقليمية والعالمية لدى صياغة الخطط الوطنية وعن طريق وضع خطة مستقبلية للتنمية الزراعية الاقليمية .

(ب) المشكلة المطروقة

ينصب اهتمام التخطيط الزراعي في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا عموما على المشاكل الوطنية وهو لا يعير التطورات الاقليمية والعالمية الاهتمام الكافي . وعلى العموم لا تتوفر لدى المخططين وصانعي السياسة العامة على الصعيد الوطني معلومات موضوعية عن الحالة الزراعية والتطورات والخطط في بلدان اخرى من المنطقة . وعليه فانهم غير قادرين على اغتنام الفرص او على تحاشي الثغرات . وتدعو الحاجة الى زيادة وعي المخططين على الصعيد الوطني للتطورات الاقليمية والعالمية من اجل اخذها في الاعتبار لدى صياغة الخطط الوطنية ولجعل هذه التطورات ذات أثر في السياسة العامة وفي صنع القرارات في مجال الزراعة .

وينبغي ان يقترن ذلك بجهود حسية في ميدان التكيف والتكامل الزراعيين ، الموءديان الى وضع خطة مستقبلية للتنمية الزراعية الاقليمية تقوم على اساس الاستعمال الفعال للموارد الزراعية الاقليمية . ولا يمكن بلوغ الاكتفاء الذاتي في المنتجات الزراعية على المستوى الاقليمي الا حين تجرى الاستفادة بشكل تام من الخصائص المتممة والمكملة لبلدان المنطقة وحين يطبّق التخصص في الانتاج . وقد اسفرت الجهود الماضية والحاضرة للتخطيط الزراعي الوطني المنكفىء على الذات في بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا عن الزيادة السريعة لشقة العجز الاقليمي في المنتجات الزراعية وعن قيام اقتصادات زراعية غير متكافئة على الصعيدين الاقليمي والعالمي .

وهدف التخطيط الزراعي الاقليمي هو الاستفادة من امكانات التكامل الزراعي اللامتناهية . فامكانات التكامل الزراعي متعددة لمجرد ان خطط التكامل يمكن ان تؤثر في موقع وانتاجية الزيادة في الانتاج اللازمة لتلبية النمو المتزايد في الطلب على الغذاء . ويمكن امعان النظر

بشكل خاص . و ستوفر الشعبة المشتركة ايضا المعلومات و التقارير عن المسائل التي اعطيت الاولوية في الاهتمام من قبل مجلس الاغذية العالمي .

(ج) الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

يجرى حاليا استطلاع المدى الممكن للتعاون الرسمي مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية . ويمكن للدراسات في مختلف الميادين ان تؤدى الى تحديد المشاريع (على الصعيدين الوطني والاقليمي وعلى صعيد المناطق) . وتوجد امكانية لتقديم دعم جوهري لنشاطات الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا .

(د) المركز الدولي للابحاث الزراعية الخاصة بالمناطق الجافة

تجرى حاليا مناقشة اتفاق للتعاون الرسمي مع المركز الدولي للابحاث الزراعية الخاصة بالمناطق الجافة . ومن المحتمل ان يتناول هذا الاتفاق التنفيذ المشترك لكافة نشاطات الشعب المشتركة فيما يتعلق بالزراعة البعلية . ولم توضع بعد تفاصيل هذا الاتفاق .

جيم : توزيع الموارد بين البرامج الفرعية

يتوقع ان يكون اتجاه النسب المئوية لتوزيع الموارد بين البرامج الفرعية على نحو يقارب ما هو مبين في الجدول التالي :

٥- الامور التنظيمية الاخرى

عملا بسياسة منظمة الاغذية والزراعة فيما يتعلق بمركزة كل الاستثمار الزراعي والنشاطات المتصلة به في مقر منظمة الاغذية والزراعة ، تقرر ما يلي :

(١) تتويج المصادر من خان الميزانية (منظمة الاغذية والزراعة) ابتداء من البرنامج الفرعي ٥ الى عنصر البرنامج ٢/٢ (الدراسات القطاعية والقطاعية الفرعية) من اجل التركيز بشكل خاص على التخطيط المتكامل لتربية الماشية في بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا .

(٢) القيام ، تمشيا مع بنية برنامج ١٩٨٠-١٩٨٣ ، بصياغة برنامج فرعي جديد للانماء الريفي ، والمؤسسات الريفية . وستخصص موارد الميزانية العادية الخاصة بالبرنامج الفرعي ٥ (تشجيع الاستثمار الزراعي) للبرنامج الفرعي الجديد . ويجب انشاء برنامج فرعي للانماء الريفي ما يبرره بالنظر للاهمية الحيوية للقطاع الريفي في الاقتصاد وبالنظر للمستلزمات الناشئة عن المبادرات العديدة المتخذة من جانب الحكومات والمنظمات الحكومية (مؤتمر الامم المتحدة العالمي في عام ١٩٧٩ عن الاصلاح الزراعي والانماء الريفي) ، من اجل تعزيز رفاهية سكان الريف . وفضلا عن ذلك ، توفر اللجان الاقتصادية الاقليمية مناخا فريدا من نوعه لمعالجة مشاكل متعددة الاوجه كمشاكل الانماء الريفي .

باء : التنسيق

١- التنسيق الرسمي داخل الامانة التنفيذية

(أ) يتوقع مع انتهاء برنامج فترة السنتين ١٩٧٨-١٩٧٩ ، ان يكون لدى اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا " قوة مهمة او فريق عمل خاص بالتكامل الاقليمي " تعمل ضمن نطاق وحدة البرنامج والتنسيق . وسيجرى تخطيط وتنسيق النشاطات المتصلة بالبرنامج الفرعي ١ " التخطيط الزراعي الاقليمي المتكامل " عن طريق هذا الجهاز .

(ب) من المتوقع ايضا مع نهاية عام ١٩٧٩ ان يتم تشكيل فريق عمل خاص بالامن الغذائي ، ضمن نطاق وحدة البرامج والتنسيق ، لتنسيق كافة النشاطات المتصلة بالامن الغذائي والتي تقوم بها الامانة التنفيذية للجنة الاقتصادية لغربي آسيا . وسيتم عن طريق هذا الفريق تخطيط وتنسيق النشاطات الواردة في نطاق البرنامج الفرعي ٢ " التعاون الزراعي الاقليمي " مع النشاطات الاخرى .

(ج) بالاضافة الى جهازي التنسيق الآنفي الذكر من المرتقب ، اثناء فترة البرنامج ١٩٧٨-١٩٧٩ ، انشاء " لجنة خاصة بالانماء الريفي " في اطار وحدة البرنامج والتنسيق . وسيتم تخطيط وتنسيق النشاطات الواردة في البرنامج الفرعي ٣ " المؤسسات الزراعية والريفية " عن طريق هذه اللجنة .

نقل التكنولوجيا وتطويرها

سوف يشكل التغيير التكنولوجي وتعزيز القدرة على احداث التغيير تحديا كبيرا امام بلدان المنطقة خلال فترة الخطة المتوسطة الاجل. ومن المتوقع ان يسهم انشاء المركز العربي المقترح لنقل التكنولوجيا وتطويرها في تعزيز القدرات التكنولوجية للبلدان العربية وتسهيل التعاون الاقليمي في هذا الميدان. وسوف تهدف النشاطات بموجب برنامج العلم والتكنولوجيا بصفة رئيسية - ومن خلال المركز المذكور آنفا - الى انشاء شبكة لنقل التكنولوجيا وتطويرها داخل العالم العربي. وسيوفر المركز حلقة اتصال بين الاقاليم، وسيشكل كذلك قناة وجهازا هاما لمتابعة توصيات مؤتمر الامم المتحدة للعلم والتكنولوجيا للتنمية المقرر عقده في ١٩٧٩.

الاحصـــــاءات

تحتاج منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا الى قدر كبير من العمل لتحسين بيانات التجارة الخارجية والاحصاءات المالية والصناعية وغيرها من الاحصاءات الاقتصادية والاجتماعية العامة، وكذلك الحسابات القومية التي - فضلا عن استخداماتها الاصيلة - تعمل على تحقيق التكامل بين هذه البيانات. ولما كانت هذه المعلومات تشكل خلفية اساسية للتخطيط الانمائي، فما من شك ان العمل على تحسينها سوف يساعد على التوصل الى مقاييس أفضل للأثر الاجتماعي للمشاكل الاقتصادية والنشاطات الانمائية، وكذلك اسهام التغييرات الاجتماعية في الانتاجية الاقتصادية والاجتماعية. ولهذا السبب، يهدف برنامج الاحصاءات للجنة الاقتصادية لغربي آسيا الى تحسين قدرات الدول الاعضاء والامانة التنفيذية للجنة على جمع ونشر عدد كبيرا من السلاسل الموثقة الخاصة بخط الاساس والاتجاه والمتعلقة بمستويات المعيشة والرعايـــة الاجتماعيـــة.

وسوف تلقي الخطة الاضواء على المشاكل والاستراتيجيات التالية :

التكـــامل الاقليمـــي

بادرت بلدان منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا الى وضع بعض الترتيبات الثنائية والمتعددة الاطراف الرامية الى تحقيق تعاون وتكامل اقتصادي أوسع . غير أن هذه الترتيبات اقتصرت علـى القطاع التجاري بصفة رئيسية . وسوف يمارس التكامل الاقليمي بفضل عدد مـن البرامج الموضوعية خلال فترة الخطة المتوسطة الاجل . وسوف ترسي أعمال التحليل الاقتصادي والدراسات الاستقصائية العامة في مختلف القطاعات وفي معظم الحالات ، الاساس الـلازم للنظر المتعمق في التكامل الاقليمي .

وفي القطاع الزراعي ، اقتصر التخطيط في بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا حتى الآن على المشاكل القطرية فقط . ومن ثم ، لم تتمكن البلدان من اغتنام الفرص وتجنب العثرات . وخلال فترة الخطة المتوسطة الاجل ستتركز النشاطات ، بموجب برنامج الاغذية والزراعة ، علـى تعزيز البعد الاقليمي للتخطيط الزراعي . وسيجرى السعي الى زيادة الوعي لدى المخططين القطريين من خلال انشاء قاعدة وسبر لتبادل المعلومات والافكار والخبرات فيما يتعلق بالانماء والتخطيط الاقليميين للزراعة . وسيقترن ذلك بتحليل ودراسة الجوانب الاقليمية للتكيّـف والتكامل الزراعيين وصولا الى مقترحات بشأن اجراءات عملية . وسيوفر وضع خطة منظوريـة اقليمية على أساس الاستخدام الفعال للموارد الاقليمية ، اطارا موحدا لصياغة الخطط الزراعية القطرية في المستقبل .

وفيما يتعلق بالنقل ، فان الشبكات والمرافق القائمة تعاني نقصا شديدا ولا تتمشى في أغلب الاحيان مع النمط الحالي للحدود والمستوطنات السكانية . فقد نشأت مراكز استقطاب جديدة للتنمية الاقتصادية والانتاج والاستهلاك ، مما يتطلب تعديل شبكات المواصلات الحالية . وسوف تتركز الجهود خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٣ ، بموجب برنامج النقل والمواصلات والسياحة ، لتحقيق تكامل متزايد في مجال النقل في المنطقة . كذلك سينصب الاهتمام على تطبيق الاتفاقيـات الدولية والاتساق بين القواعد التنظيمية القطرية والاقليمية وتوحيد وثائق النقل والسفر .

وسوف تركز الخطة المتوسطة الاجل ، بموجب برنامجها للتنمية الصناعية ، على صياغـة سياسات اقليمية للتعاون الصناعي وتحديد الامكانيات الاضافية لتعزيز التعاون في فروع معينـة من الصناعة . وسوف تنظر الخطة المتوسطة الاجل ١٩٨٠-١٩٨٣ في الفرص المتاحة حاليا في الصناعات الزراعية وصناعات المعادن الاساسية ومواد البناء . وسيولى اهتمام خاص ايضا الـى نقل التكنولوجيا الى هذه الفروع .

وتم خلال السنوات العشر الاخيرة انشاء عدد من المؤسسات الاقليمية التي لها عـلاقة